الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم التجـــاريـــة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــــوع

دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
شعبة العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبان:
نصير محمد كمال
بكوش علي

الأستاذ المشرف:
د . وليد صيفي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	بن رحمون سليم		رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	وليد صيفي		مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	جودي محمد رمزي		ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝

مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ ۝ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝ غَيْرِ

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝

سُورَةُ الْفَاتِحَةِ

شكر وعرفان

الحمد لله وحده والشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، تفضل علينا بالتوفيق لإنجاز هذا العمل ونصلي ونسلم على سيدنا الحبيب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

لنا عظيم الشرف أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى أستاذنا الكريم الدكتور وليد صيفي على تعهد الإشرافعلى هذه المذكرة وعلى نصائحه القيمة وجميل صبره وحسن تواضعه، ونسأل الله أن يزيدنا بها رفعة، كما نقدم تشكراتنا الجزيلة إلى كلمن ساندني عن قرب وعن بعد.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل أعضاء لجنة المناقشة والذين سننال شرفمناقشتهم للمذكرة، فلهم منا كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي تنير مسارنا العلمي.

نصير محمد كمال

شكر وعرفان

الحمد لله وحده والشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، تفضل علينا بالتوفيق لإنجاز هذا العمل ونصلي ونسلم على سيدنا الحبيب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

لنا عظيم الشرف أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى أستاذنا الكريم الدكتور وليد صيفي على تعهد الإشرافعلى هذه المذكرة وعلى نصائحه القيمة وجميل صبره وحسن تواضعه، ونسأل الله أن يزيدنا بها رفعة، كما نقدم تشكراتنا الجزيلة إلى كلمن ساندني عن قرب وعن بعد.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل أعضاء لجنة المناقشة والذين سننال شرفمناقشتهم للمذكرة، فلهم منا كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي تنير مسارنا العلمي.

بكوش علي

إهـــداء

أهدي غمرة جهدي إلى من وقف بجواري طوال حياتي والدي العزيز

إلى نبع الحنان والتي الجنة تحت أقدامها أمي حفظها الله

إلى إخوتي وأخواتي وعائلاتهم

إلى كل أصدقائي الذين وسعهم قلبي وكانوا لي دوما نعم الإخوان

إلى كل من علمني حرفا أقول له شكرا

إلى كل من مروا في حياتي وخانني القلم لذكرهم

نصير محمد كمال

إهـــداء

أهدي غمرة جهدي إلى من وقف بجواري طوال حياتي والدي العزيز

إلى نبع الحنان والتي الجنة تحت أقدامها أمي حفظها الله

إلى إخوتي وأخواتي وعائلاتهم

إلى كل أصدقائي الذين وسعهم قلبي وكانوا لي دوما نعم الإخوان

إلى كل من علمني حرفا أقول له شكرا

إلى كل من مروا في حياتي وخانني القلم لذكرهم

بكوش علي

ملخص الدراسة :

نتيجة مايشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة و عميقة ، تواجه المؤسسات الإقتصادية العديد من التحديات في مجالات عدة سواء إقتصادية كانت أو إجتماعية ، سياسية أو تكنولوجية تنعكس بشكل أو بآخرعلى هذه الأخيرة من خلال أداءها و تجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة غالبا ما يكون من أجل الحفاظ على بقائها و ليس بالضرورة من أجل تقدمها و إزدهارها .

كما أن الحجم الكبير للمؤسسات الإقتصادية و اتساع محيط نشاطاتها ، كذلك وجود تعقيد و تشابك لا يستهان به في أعمالها و تضخم المؤشرات و عدد المعطيات و كثرتها ، و إضافة للثورة المعلوماتية التي يشهدها المحيط التنافسي للمؤسسة أدى كل هذا إلى ضرورة توفير معلومات دقيقة تفيد بشكل فعال بالنسبة لمتجذي القرارات على كافة المستويات داخل المؤسسة ، و خارجها للمحاولة التحسين من الأداء المالي لها و عكس صورته أمام أطرافها سواء داخلية كانت أو خارجية ، و هذه المعلومات المحاسبية الدقيقة لا يمكن توفيرها إلى إذا كان للمؤسسة نظام معلومات محاسبي فعال و كفء.

و في عالم التسابق الدائم حول تحسين الأداء المالي للمؤسسات لم تغب المعلومات المحاسبية ، لأن الأساس الذي تبني عليه المؤسسة صورة الأداء المالي التي ترغب في تحقيقه يتمثل في دقة و جودة معلوماتها المحاسبية ، و بالتالي فإن المعلومات المحاسبية تلعب دورا يتمثل في في تحسن الأداء المالي و ذلك من خلال التقارير المالية الصادرة من نظام المعلومات المحاسبي و المالي للمؤسسة ، كما أن القوائم المالية بمختلف أنواعها هي الأساس للحصول على معلومات محاسبية صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة ، و التي تضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية ، و من أجل فهم تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية و استخدامها بشكل صحيح في تحسين الأداء المالي للمؤسسة فإن المستخدمين مهما كانت صفتهم يقومون بتحليل هذه المعلومات لتكون أكثر دلالة و أدق توضيح للعلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية.

الكلمات المفتاحية :

الأداء ، الأداء المالي ، المعلومات المحاسبية ، نظام المعلومات المحاسبي ، المؤسسة الإقتصادية .

Résumé :

As a result from what the business world is seeing as fast and deep development, the economical companies are facing a lot of challenges in serval domains such as: economical , social, political , or technological which affect with one way or another on these institution through its performance , and make it in a permanent conflict with an environment characterized by tough competition would often be for keeping it standing alone , and not necessary for its enhancement , and prosperity.

Also , the economical institution's large volume , and the wide space of it activities , as the exiting complication, and controversial in its business, and the inflation of sings, and the great number a olata , besides to the technological revolution the institution's wide space is witnessing . all of this leads to the necessity for providing precise information which effeciency benefits the decision makers in all company's inside and outside levels for trying to improve its financial performance, and reflect its image infront of its participants even internal or external. This precise financial information couldn't be provided unless the institution has a qualified and efficient financial information system.

In the continuing competition world about enhancing the instituion's financial performance, the accounting information was present since the foundation in which the institution is built on the financial performance image that wants to achieve it represents in its financial statement's preciseness and quality. There for, they play a major role in improving the fianancial performance through financial reports comes from the fianancial and accounting information system of the company.

Also the fianancial lists with its different types is the basis for getting correct accounting information characterized by neccesary preciseness which guarantee data that gives a clear image about the company's financial economical situation to understand that information precented by the financial lists and use it appropriately to improve the company's financial performance.

So that the employees whatever they are, analyse these information to be more insinuative and presice in clarifying the relationship between the financial lists different elements through calculating some financial signs.

Key terms:

Performance, Financial performance, Accounting information, Accounting information system, Economical institution.

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال .....

فهرس الجداول .....

مقدمة ..... **أ – د**

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأداء المالي **01-36**

تمهيد **02**

المبحث الأول : عموميات حول الأداء..... 03

المطلب الأول : مفهوم الأداء..... 03

المطلب الثاني : أنواع الأداء..... 06

المطلب الثالث : أهداف الأداء في المؤسسة الإقتصادية..... 08

المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي..... 10

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي..... 10

المطلب الثاني :مفهوم تقييم الأداء المالي..... 13

المطلب الثالث : مصادر معلومات و معايير تقييم الأداء المالي..... 15

المبحث الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي..... 20

المطلب الأول : التوازن المالي 20

المطلب الثاني : النسب المالية 25

المطلب الثالث : الطرق الحديثة لتقييم الأداء المالي..... 33

خلاصة **36**

الفصل الثاني :المعلومات المحاسبية و تحيسن الأداء المالي **37-83**

تمهيد **38**

المبحث الأول : مفاهيم عامة للمعلومات المحاسبية..... 39
المطلب الأول : ماهية المعلومات..... 39
المطلب الثاني : مفاهيم حول المعلومات المحاسبية..... 43
المطلب الثالث : ماهية نظام المعلومات المحاسبي..... 48
المبحث الثاني : مصادر المعلومات المحاسبية..... 63
المطلب الأول : التقارير المالية..... 63
المطلب الثاني : القوائم المالية..... 67
المبحث الثالث : دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي..... 75
المطلب الأول : تقييم الأداء المالي بواسطة نظام المعلومات المحاسبي..... 75
المطلب الثاني : مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي..... 77
المطلب الثالث : دور المعلومات المحاسبية في تطوير و تحسين الأداء المالي..... 79
خلاصة..... 83
الفصل الثالث:استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة 84-141
تمهيد..... 85
المبحث الأول :تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب..... 86
المطلب الأول :تعريف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب..... 86
المطلب الثاني :تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب..... 89
المبحث الثاني :تحليل المعلومات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب..... 103
المطلب الأول :واقع المعلومات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب..... 103
المطلب الثاني :تحليل الميزانيات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب..... 104
المطلب الثالث :تحليل جداول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب..... 111
المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن للجنوب . 120
المطلب الأول :إعداد الميزانيات المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب..... 120

المطلب الثاني :دراسة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب..... 126
المطلب الثاني :دراسة النسب المالية..... 131
خلاصة الفصل..... **141**
الخاتمة..... **143**
قائمة المراجع..... **145**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأداء المالي من منظور الكفاءة والفعالية	08
02	العوامل المحددة للقيمة المضافة في المؤسسة	10
03	عناصر النظام	40
04	فعاليات نظام المعلومات	49
05	تداخل بين نظام المعلومات الإداري ونظام المعلومات المحاسبي	50
06	نظام المعلومات المحاسبي داخل الوحدة الاقتصادية	52
07	مكونات نظام المعلومات المحاسبي	53
08	وظائف و مهام نظام المعلومات المحاسبي	55
09	المعلومات الناتجة من البيانات	60
10	الشكل القانوني لقائمة المركز المالي	68
11	الشكل القانوني لقائمة الدخل	70
12	الشكل القانوني لقائمة التغيرات في حقوق الملكية	71
13	الشكل القانوني لجدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	72
14	الشكل القانوني لجدول التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	73
15	الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية	74
16	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة	91
17	مراحل إنتاج الدقيق والفرينة	100

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول الميزانية	16
02	جدول حسابات النتائج	18
03	تصنيف العمال حسب المديريات لدى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة	89
04	تشكيلة منتجات الدقيق والفرينة	99
05	أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة سنة 2007	105
06	أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة سنة2008	106
07	أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرةسنة2009	107
08	خصوم الميزانيات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة خلال الفترة (2009/2007)	108
09	جدول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة خلال الفترة (2009/2007)	112-113
10	مقارنة التكاليف بالتكاليف الإجمالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش خلال الفترة (2009/2007)	114
11	مقارنة الإيرادات بالإيرادات الإجمالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش خلال الفترة (2009/2007)	118
12	تعديل بعض عناصر الأصول لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش خلال الفترة (2009/2007)	122

13	تعديل حساب 521 ديون بنكية خلال الفترة (2009/2007)	123
14	أصول الميزانيات المالية المفصلة لمؤسسة المطاحن الكبر للجنوب أوماش خلال الفترة (2009/2007)	124
15	خصوم الميزانيات المفصلة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش خلال الفترة (2009/2007)	125
16	الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش خلال الفترة (2009/2007)	126
17	رؤوس الأموال العاملة خلال لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2009/2007)	127
18	الاحتياجات في رأس مال العامل خلال الفترة (2009/2007)	129
19	الخزينة الصافية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2009/2007)	130
20	نسب السيولة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2009/2007)	132
21	نسب النشاط لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2009/2007)	134
22	نسب المديونية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2009/2007)	137
23	نسب المر دودية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2009/2007)	139

المقدمة العامة

مقدمة :

في ظل التغيرات التي يشهدها محيط المؤسسة الأقتصادية الجزائرية الذي يسوده المنافسة ، تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق نتائج جيدة من أجل الإستمرار في الساحة الإقتصادية أو على الأقل من أجل البقاء ، و للوصول إلى هذه النتائج المرجوة فهي تقوم بالإستغلال الفعال لجميع الموارد المتاحة من خلال الأداء الجيد و ذو الكفاءة العالية سواء كان الأداء الإنتاجي ، التجاري أو الأداء المالي و الذي بدوره يعتبر المرآة التي تعكس الوضعية الإقتصادية و المالية للمؤسسة الإقتصادية بموضوعية ، لأنه يعتمد على جملة من المعلومات المحاسبية القابلة للزيادة مع تطور التكنولوجي الذي يجتاح العالم الإقتصادي في كل ثانية ، أو للنقصان و ذلك نتيجة لنفاذ فعالية تلك المعلومات المحاسبية أو تغييرها بأخرى مواكبة للعصرنة الإقتصادية.

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية عنصر لا يتجزأ من عناصر الإنتاج ، إذ تلعب دورا كبيرا و هاما في تحديد فعالية و كفاءة المؤسسة الإقتصادية في مختلف الميادين المساهمة في التنمية و النمو الإقتصادي ، و لهذا أصبح على المؤسسة الإلتزام بإستغلال جميع المعلومات المحاسبية حتى البسيطة منها ، سواء كانت خارجية كالمعلومات عن العميل ، المؤسسات المنافسة أو المستهلك ...إلخ ، أو معلومات داخلية كالمعلومات المحاسبية عن أنشطة المؤسسة بحد ذاتها من خلال الإدلاء بالتقارير اليومية لكل وظيفة أو نشاط .

و لا يمكن المرور دون الإشادة بمكانة الوظيفة المالية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الإقتصادية ، التي تسعى من خلالها إلى الإستخدام الأمثل و العقلاني لأموالها الخاصة ، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة و المسطرة في بداية كل دورة إقتصادية من دوراتها على المدى القصير أو على المدي طويل الأجل ، سواء كانت هذه الأهداف عامة أو بصفة خاصة كتلك الأهداف التي تندرج ضمن الطموح المالي للموسسة الإقتصادية و تحقيق العائد الربحي الذي يعود عليها بأموال تمكننها من المنافسة مع الموسسات الإقتصادية ، و من خلال هذه الوظيفة المالية يمكنها تزويد الإدارة بمختلف التقارير الخاصة بكل نشاط على حدى ، و ذلك من خلال القوائم المالية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي . فالمعلومات المحاسبية الواردة فيها تساعد المؤسسة الإقتصادية و إدارتها من إتخاذ القرارات المناسبة و في الوقت المطلوب و ذلك من خلال تقييم أداءها بصفة دورية .

لقد لاقت المعلومات المحاسبية عناية كبيرة نظرا لأدوارها المهمة من طرف المهنيين ، حيث تجرى عليها تعديلات و تغييرات للزيادة من فعاليتها في الديناميكية الإنتاجية و تصبح أكثر فائدة لمتخذي القرار في المؤسسة الإقتصادية .

أولا : الإشكالية

و مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ماهو دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي ؟

و من خلال هذه الإشكالية هناك تساؤلات فرعية تطرحها هذه الإشكالية ، و هذه التساؤلات هي كالآتي :

- ماهية الأداء المالي ؟
- ماهية المعلومات المحاسبية ؟ و ماهي أهم خصائصها التي تميزها عن باقي المعلومات ؟
- كيف تحسن المعلومات المحاسبية في الأداء المالي ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية :

- تعتبر المعلومات المحاسبية أساس إتخاذ القرارات المناسبة .
- تحتوي القوائم المالية على معلومات محاسبية عن المؤسسة الإقتصادية تساعدها في تحسين أداءها المالي .
- المعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة في المؤسسة الإقتصادية GMS المطاحن الكبرى للجنوب تستغل في تحسين أداءها المالي .
- الأداء المالي يعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة إعتمادا على التحليل المالي لإكتشاف الأخطاء و الصعوبات و النقائص التي قد تواجه المؤسسة .

ثالثا : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على الأداء المالي و أهم مؤشرات تقييمه .
- معرفة أهم مصادر المعلومات المحاسبية و كيفية إستغلالها .
- محاولة معرفة دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي .
- الإنتقال بالدراسة من الجانب النظري إلى الميدان في الواقع.

رابعا : أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع في أهمية الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ، التي تسعى دوما إلى تحقيق الربح و أفضل النتائج التي تجعلها تضمن الإستمرارية و البقاء في الساحة الإقتصادية ، في ضل المحيط التنافسي الذي تنشط فيه ، و يبقى الجانب المالي ذو أهمية كبيرة بحيث لا يمكن إنشاء أي مؤسسة إقتصادية دون رأس مال ، و بالإضافة للأموال أصبح للمعلومات المحاسبية أهمية و دور كبير في إعطاء صورة عن وضعية المؤسسة بحيث تغير مورد من مواردها في ظل التطور المعلوماتي الذي يسود محيط المؤسسة الإقتصادية ، و هنا تبرز أهمية المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي .

خامسا : مبررات إختيار الموضوع

هناك مجموعة من الدوافع و المبررات لإختيار هذا الموضوع ، و يمكن إختصارها في الآتي :

- أهمية المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الإقتصادية و إعتبارها أساس إتخاذ القرارات المناسبة .
- الرغبة المستمرة للمؤسسة الإقتصادية في تحسين أداءها المالي .
- إمكانية البحث في هذا الموضوع و سهولة الوصول للمعلومات الخاصة من خلال المراجع المختلفة.
- جاء إختياري بحكم التخصص الذي أدرس فيه (تخصص محاسبة) و الرغبة في التخصص أكثر في هذا المجال .

سادسا : منهج البحث

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع و دراسة أبعاده دراسة معمقة ، و ذلك بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة لإثبات مدى صحة الفرضيات المذكورة محل الدراسة ، سوف نستخدم مزيج من المناهج التي تتلاءم مع الموضوع محل الدراسة ، حيث :

- سوف نستخدم المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف كامل لمفاهيم المعلومات المحاسبية و دورها في تقييم الأداء المالي .
- كذلك نستعين بالمنهج التحليلي الذي يقوم بدوره على تبيان دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي.

- و نتبع أيضا منهج دراسة حالة الذي يساعدنا في إبراز المعلومات النظرية و تطبيقها على واقع المؤسسة الإقتصادية GMS .

سابعا : هيكل البحث

للإجابة عن التساؤلات على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

1- **الفصل الأول** : بعنوان الإطار المفاهيمي للأداء المالي، حيث تطرقنا من خلاله إلى مفهوم الأداء الماليبدراسة الأداء كمفهوم عام و أنواعه و أهميته ، ثم الأداء المالي و إلقاء نظرة شاملة له كذلك نفي الأمر بالنسبة لتقييم الأداء المالي ومصادرالمعلومات المعتمد عليها والمعايير المعتمدة في ذلك، في الأخير تطرقنا إلى مؤشرات تقييم الأداءالمالي التقليدية و الحديثة .

2- **الفصل الثاني** :الذي جاء تحت عنوان المعلومات المحاسبية والأداء المالي، وتم التطرق فيه إلى مفهوم المعلومات بصفة عامة و أنواعها و مواصفاتها و أهميتها ، و كذلك المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات المحاسبي وأنواع المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلوماتالمحاسبية والتقارير المالية من حيث المفهوم والأنواع ومستخدميها، والقوائم المالية وحدود التقارير المالية،و كذلك لمساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي والتوجهات المستقبلية للمعلوماتالمحاسبية في أخر الفصل .

3- **الفصل الثالث** :ويمثل دراسة الحالة، تحت بعنوان استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، حيث تضمن هذا الفصل تقديما لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، ثم تطرقنا لأهم المعلومات المحاسبية في التي ، كما تم تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأداء المالي

تمهيد :

تسعى المؤسسة دائما لأن تكون في أفضل صورة سواء كان أمام الملاك أو العملاء أو المسيرين أو العملاء ...إلخ، حيث أصبحت المؤسسة اليوم تحاول تحسين أدائها المالي و بطريقة تستطيع بفضلها من أن تتفوق بها أمام مسيريها و حتى تتمكن من تشكيل أفضل صورة ، فالأداء المالي يهتم بربحية المؤسسة و بالتالي إستمراريتها و بقائها و حتى تستطيع المؤسسة التميز بأدائها المالي ، فهذا الأخير يعتبر من بين الأسس التي تبنى عليها المؤسسة.

و للتعرف أكثر على الأداء المالي ، فإننا سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث : المبحث الأول تحت عنوان ماهية الأداء المالي و الذي سنتطرق فيه إلى مفهوم الأداء و تطوره و علاقته بالفعالية و تقييم الأداء المالي و أهدافه و العوامل و خطوات تقييم الاداء المالي ، أما المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان الأداء المالي و الذي تطرقنا فيه إلى مصادر معلومات تقييم الأداء المالي و الأطراف المستفيدة منه ، أما في المبحث الثالث الذي سنتطرق فيه إلى المؤشرات التقليدية و الحديثة لتقييم الأداء المالي .

المبحث الأول: عموميات حول الأداء :

إن تسيير نشاط المؤسسات يعتمد بالدرجة الأولى على الأداء المثالي، إذ منذ القدم كان إهتمام المفكرين و الباحثين و جميع دراساتهم بإختلافها منصب حول الأداء،حيث أن الأداء هو العنصر الأساسي لضمان إستمرارية المؤسسات و بقائها على مستوى الساحة الإقتصادية و كذلك دافع للنجاح في مجال عملها.

المطلب الأول : مفهوم الأداء

1- التطور التاريخي

كان الإهتمام بمصطلح الأداء و تطوير مؤشرات قياسه و تقييمه قديمة قدم الحضارة الإنسانية و الرقي في معالم هذه الحضارة. إن الشواهد كانت تشير الى أن البابليين و الفراعنة و قدامى الصينيين كانوا يهتمون بتقدير غلة الدونم الواحد من المحاصيل الزراعية، وفق اعتبارات نوعية التربة و توفر المياه و حماس الفلاحين و خبرتهم في العمل و الإنجاز، لقد إنطلقوا من حسابات بسيطة بالمعايير الحالية لكنها مفيدة في تقدير الأشياء و متابعة الإنجاز و تحقيق الأهداف.

فقد تطورت فكرة الأداء مع التغيرات التي حصلت على الصعيد العالمي و الملاحظة أن هذا التطور قد أنصب في المجال التطبيقي على المؤشرات المالية وفق إعتبارات تأثرها بالظروف الإنسانية و الإجتماعية ، حيث حاولت الإدارة ان تثبت الإجراءات و الآليات المؤدية الى تكوين موازنات بتكاليف الأنشطة، و مثلت هذه الرؤية أكثر وضوح في حينها لترشيد الإنفاق و جعله أكثر منفعة و أرقى من ناحية الأداء، و توالت بعد ذلك المحاولات و تراكمت المعارف في هذا المجال تؤطرها فكرة تطوير أداء العمل.

و بذلك فإن كل هذه المستجدات و غيرها أثرت بشكل واضح في طرق تسيير الإدارة و كذلك شروط النجاح في السوق و بالتالي فإن إدارة الأداء أصبحت حديث اليوم و ليس فقط تطوير المؤشرات لقياس الأداء و أصبح للأداء أبعاد عديدة و مختلفة الميادين يقع ضمنها بعدي الكفاءة و الفعالية (وائل و طاهر ، 2000، صفحة 50).

مفهوم الأداء

يعتبر الأداء من المفاهيم التي حازت على الإهتمام في شتى المراجع من عديد الدراسات و الأبحاث إلا أنه لم يتم الوصول إلى مفهوم شامل و خاص بالأداء بالنسبة لجميع المؤسسات على إختلاف أنواعها.

و لإستنتاج تعريف موحد للأداء يجب عرض مجموعة من التعاريف:

- إن أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتنية Performare التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيئ ما، حيث أشتقت منها الكلمة الإنجليزية Performance و التي تعني الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه[1] و تعني في اللغة الفرنسية Performance أنه نتيجة لحدث ما و إنتظار نجاحه(KHEM, 1976, p. 130).
- حيث يعرفه لورينو بأنه القيمة المقدمة للسوق و مجموع القيم المستهلكة و هي تكاليف مختلفة و الأنشطة في بعض الوحدات تعتبر مستهلكة للموارد و تسهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها و الأخرى تعتبر مراكز ربح و هي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد و مصدر عوائد، تسهم بهامش الربح من الأداء الكلي للبنوك(المحاسنة، 2013، صفحة 105) .

أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابقمع الخطط و الأهداف المرسومة من خلال الإستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها. إذن الأداء هو الكفاءة و الفعالية معا.

يرى بعض الباحثين في الأداء ما يلي:

الأداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية و الإنتاجية التي يبلغ بها هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف. الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك (KHEM, 1976, p. 130).

إن أصل كلمة اداء ينحدر من اللغة اللاتنية أي كلمة (Performare) التي تعني إعطاء و ذلك بأسلوب كلي الشكل لشيئ ما و بعدها أشتقت اللغة الانجليزية منها لفظة (Performance) و أعطتها معناها و هو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه(محفوظ، 2005، صفحة 132).

إختلف مفهوم الأداء بإختلاف المدارس و النظريةبإختلاف المراحل التاريخية لتطور الفكر التنظيمي ، كما أنه يخضع لمجموعة من العوامل يصعب تحديدها و ضبطها بدقة بما يسمح بضبط مفهوم شامل ، و هذا يتطلب التكيف معها بشكل يؤدي إلى تحسين الأداء و بالتالي ضمان إستمرارية المؤسسة (الداوي، 2010/2009، صفحة 217).

و للوصول الى المفهوم الذي يناسب البحثلابد من عرض مجموعة من التعاريف من بينها:

- **تعريف الأداء حسب عبد اللطيف خمخام (A.KHEMKHEM):** من وجهة نظر الكاتب فإن الأداء يدل على تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى أهداف مسطرة(KHEM, 1976, p. 130).

- حيث يعرفه لورينو (PH.LORINO): يعتبر هذا الكاتب أن الأداء هو القيمة المقدمة للسوق (v) و مجموع القيم المستهلكة (ci)، و هي تكاليف مختلفة الأننشطة، فبعض هذه الوحدات تعتبر مستهلكة للموارد و مصدرها عوائد و تسهم بهامش في الأداء الكلي للمؤسسة و يمكن ترجمة هذا التعريف في المعادلة التالية = هوامش الربح –تكاليف مراكز التكلفة(المحاسنة، 2013، صفحة 105).

يرى بعض الباحثين في الأداء مايلي: الأداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية و الإنتاجية التي يبلغ بها هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف،الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك(KHEM, 1976, p. 132).

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية و الانتاجية.

- العنصر الأول يعني درجة بلوغ الهدف اي هناك عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها و أهداف منجزة، العنصر الثاني الانتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا و الوسائل المستخدمة لبلوغها.

- يعرف الأداء حسب المنظمة العالمية للتقييس ISO9000إصدار 2000 بأنه يشمل الكفاءة و الفعالية فهذه الأخيرة هي مدى بلوغ النتائج، أما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها و الموارد المستعملة(ISO9000, 2000, p. 4).

و من خلال التعاريف السابقة لننتج تعريف لبحثنا هذا: أدء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط و الأهداف المرسومة من خلال الإستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، و يقصد ب:

الكفاءة: الاستخدام الامثل للموارد المتاحة لتحقيق مستوى معين من النتائج، أي إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة.

الفعالية: هي درجة تحقيق الأهداف و تقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية و المخرجات المقدرة، فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف كانت المؤسسة أكثر فعالية.

المطلب الثاني : أنواع الأداء

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الإقتصادية يطرح إشكالية إختيار المعيار الدقيق و العملي في الوقت ذاته الذي يمكن الإعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع. و بما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة و إستعمالها في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية، المصدر و الطبيعة.

1. **معيار الشمولية:**حسب هذا المعيار قد يتم تقسيم الأداء الى نوعين كلي و جزئي.

أ- **الأداء الكلي:** و هو الذي يجسد الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر و الوظائف او الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، و لا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر وفي إطار هذا النوع من الاداء يمكن الحديث عن مدى و كيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالإستمرارية، الشمولية ، الأرباح، النمو....إلخ

ب-**الأداء الجزئي:** و هو الذي يتحقق على مستوى الانظمة الفرعية للمؤسسة يقسم بدوره غلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة حيث يمكن ان ينقسم إلى المعيار الوظيفي: اداء الوظيفة المالية، اداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، اداء وظيفة الإنتاج و اداء وظيفة التسويق.

و تشير إلى الأداء الكلي للمؤسسة في حقيقة الأمر هو نتيجة تفاعل أداءات انظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك أحد الباحثين الذي يرى أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض أيضا دراسة الأداء على مستوى مختلف وظائفها(مزهودة، 2001، صفحة 89).

2-معيار المصدر: حسب هذا المعيار قسم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي و أداء خارجي.

أ- **الأداء الداخلي:** (أداء الوحدة)

ينتج بفضل الموارد التي تمتلكها المؤسسة حيث ينتج من الاساس مما يلي:

- **الأداء البشري:** و يتمثل في أداء الأفراد الذين يمكن إعتبارهم مورد إستراتيجي له القدرة على صنع القيمة و تحقيق تنافس ممكن من خلال تسيير مهاراتهم.

- **الأداء التقني:** و هو قدرة المؤسسة على إستخدام إستثماراتها بفعالية.
- **الاداء :** و يتمثل تعبئة و إستعمال الوسائل المالية المتاحة بشكل فعال.

ينتج الأداء الداخلي للمؤسسة من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية،مالية و مادية.

ب-الأداء الخارجي:

التغييرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة هي التي تنتج هذا الأداء، حيث لا دخل للمؤسسة في إحداثه و لكنه ناتج من المحيط الخارجي، فالأداء الخارجي بصفة عامة تظهره النتائج الجيدة التي تكون في حصيلة المؤسسة كالزيادة في رقم الأعمال الناتج عن إرتفاع سعر البيع و كذلك الأفضلية التنافسية كخروج أو إنسحاب احد المنافسين أو الإرتفاع في القيمة المضافة للسنة الحالية عند مقارنتها بالسنة الفارطة هي تعكس الأداء سواء بالإيجاب أو السلب(M, 1999, p. 236) .

3-معيار الطبيعة:

وفقا لهذا المعيار الذي يقسم الأهداف إلى اقتصادية إجتماعية، تقنية،سياسية.....إلخ. فإنه يمكن، و إن ذلك من باب المقابلة المنطقية، تصنيف الأداء إلى إقتصادي ، إجتماعي، سياسي، تقني.....إلخ. و في إشارة إلى هذا التصنيف يقول أحد الباحثين: "لا يمكن للمؤسسة أن تحسن صورتها Image de marque بالاعتماد على الاداء الاقتصادي او التكنولوجي فحسب، بل أن الأداء الإجتماعي له وزنه الثقيل على صورة المؤسسة في الخارج". إذا بناءا على هذه المقابلة بين طبيعة الأهداف و أنواع الأداء يمكن القول بأن الأهداف الاقتصادية تدل على وجود الأداء الاقتصادي الذي يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للمؤسسة و الذي يتجسد بالفوائض التي تحققها من وراء تعظيم نواتجها و تدنية استخدام موارها اما الاهداف الاجتماعية، و ان كانت في الحقيقة تمثل قيودا مفروضة على المؤسسة يلزمها بها كل من مجتمعها الداخلي (أفرادها) و الخارجي، فيعبر سعي المؤسسة إلى بلوغها على الأداء الاجتماعي لها. و بغض النظر عن كونها أهدافا أم قيودا، فإن تحقيقها يجب أن يكون بالتزامن مع الأهداف الإقتصادية لأن "الإجتماع مشروط بالإقتصاد"، و بذلك يتلازم الأداء الإقتصادي و الإجتماعي و المؤسسة الناجحة هي التي عرف كيفية الوصول الى تحقيق أكبر مستوى من النوعين معا.

و إلى جانب الأداء الإقتصادي و الإجتماعي يمكن الحديث عن الأداء التقني أو الثقافي أو السياسي للمؤسسة، و ذلك عندما تسطر لنفسها أهدافا من هذا القبيل كان ترغب في السيطرة على مجال تكنولوجي معين أو تسعى إلى تكوين ثقافة خاصة بها او التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها بخلق أنماط إستهلاكية جديدة، أو ربما تحاول

التاثير على النظام السياسي القائم لإستصدار إمتيازات لصالحها (تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين الى مراكز القرار) كما هو الشأن بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات خاصة العاملة منها في بلدان العالم الثالث، و الأمثلة في المجال أكثر من أن تحصى(مزهودة، 2001، الصفحات 89-90).

الشكل رقم(01) :الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية.

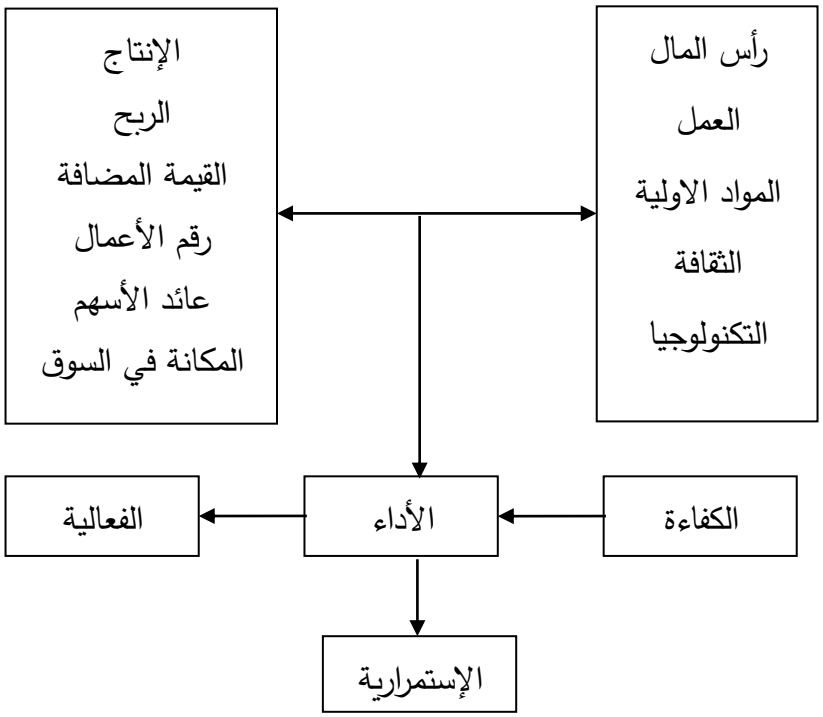

المصدر : (مزهودة، 2001، صفحة 86)

المطلب الثالث: أهداف الاداء في المؤسسة الاقتصادية

يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة الإقتصادية الى تحقيقها من خلال أهداف عديدة و منها: السيولة و اليسر المالي، التوازن المالي ، المردودية، و إنشاء القيمة.

1- السيولة و اليسر المالي:

تقيس السيولة قدرة المؤسسة الإقتصادية على مواجهة إلتزاماتها القصيرة الأجل، أو بتغيير آخر تعني قدرتها على التحويل و بسرعة الأصول المتداولة، المخزونات و القيمة قابلة التحقيق إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم

كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم قدرتها على الوفاء أو مواجهة إلتزاماتها و تأدية بعض المدفوعات و ذلك ما يضر بالمؤسسة في حد ذاتها و بأصحاب الحقوق و بعملاء المؤسسة أيضا.

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة و يتمثل في مقدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ إستحقاق ديونها الطويلة و المتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض المتوسط و الطويل الذي تقوم به المؤسسة(عشي، 2002/2001، صفحة 66).

2- التوازن المالي:

و هو الهدف الذي تسعى لبلوغه الوظيفة المالية لانه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، و يتمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالإحتفاظ به، وكبرالفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين إستعدادات الأموال و مصادرها.

و منه فإن رأس المال الثابت و المتمثل في الإستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة –رأس المال مضافا الى الديون الطويلة و المتوسطة الأجل و هذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه الى سيولة لمواجهة مختلف الإلتزامات، و تحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، و مما سبق يظهر التوازن أن المالي يساهم في توفير السيولة و اليسر المالي للمؤسسة، و تكمن اهمية بلوغ هدف التوازن المالي في:

- تأمين تمويل إحتياجات الاستثمارات باموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير .

3- **الربحية و المردودية:**

تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة و توجه الموارد لتحقيقها فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، و المردودية بمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة،و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي و هذا يعكس المردودية الاقتصادية و الرأس المال الخاص و هو يعكس المردودية المالية،فحسب نوع النتيجة و الوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية.

أما الربحية فهي نتاج عدد كبير من السياسات و القرارات تقيس مدى كفاءة و فاعلية إدارة المؤسسة في توليد الارباح(جمعة ا.، 2000، صفحة 83) .

4- إنشاء القيمة المضافة:

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، و المردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في إستثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المستثمرين في خلق القيمة المضافة فإن المستثمرين يتوجهون الى توظيفات اخرى أكثر مردودية.

مما سبق يتعين بأن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة المساهمين أو ملاك المؤسسة و يجعل اهميتهم تحتل الصدارة (عشي، 2002/2001، صفحة 66).

الشكل رقم (02) :العوامل المحددة للقيمة المضافة للمؤسسة.

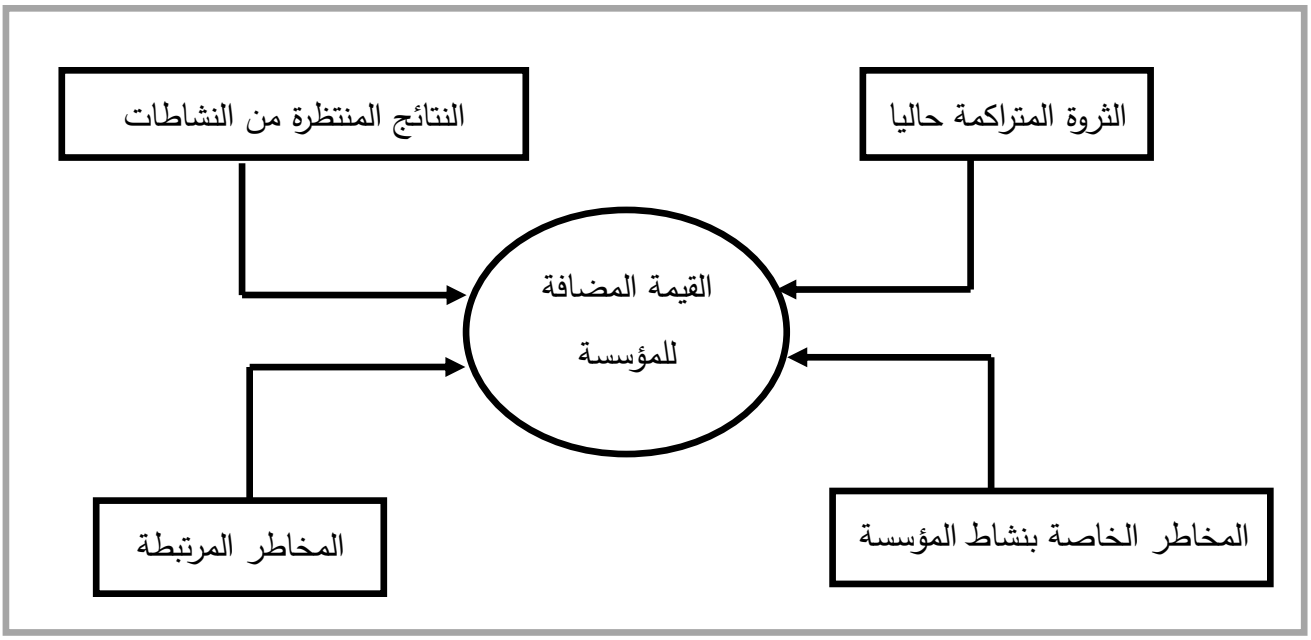

المصدر :(قريشي، 2006، صفحة 267)

المبحث الثاني : مفهوم الأداء المالي

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة،

و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح و تحقيق اهدافهم.

و مما سبق نستنتج أن هناك عدة تعاريف للأداء المالي نذكر منها:

- ❖ أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير الى معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها.
- ❖ يعرف أيضا على أنه أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية او ربحية او لكثرة الديون و القروض و مشكل العسر المالي و النقدي و بذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل(الخطيب، 2010، صفحة 45).

و يعرف الاداء المالي ايضا بتسليط الضوء على العوامل التالية(الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الأقتصادية، 2007/2006، صفحة 36):

1- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

2- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

3- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في انجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض في الأرباح.

4- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

أهمية الاداء المالي:

تكمن أهمية الاداء المالي في انه يهدف الى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة و الضعف و الإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

و يحقق الاداء المالي للمستثمرين الاهداف التالية:

1- يمكن المستثمر من متابعة و معرفة نشاط الشركة و كما يساعد على متابعة الظروف الإقتصادية و المالية المحيطة.

2- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية لإتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

و بشكل عام يمكن حصر أهمية الاداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية(الخطيب، 2010، صفحة 48):

- ❖ تقييم ربحية الشركة.
- ❖ تقييم سيولة الشركة.
- ❖ تقييم تطور نشاط الشركة.
- ❖ تقييم مديونية الشركة.
- ❖ تقييم تطور توزيعات الشركة.
- ❖ تقييم تطور حجم الشركة.

تقييم الأداء لا يقيم الافراد و لكن يقيم العمل الذي الأفراد بأدائه و هناك عدة تعاريف شاملة لتقييم الأداء نذكر منها:

تقييم الأداء عبارة عن تقرير دوري بين مستوى أداء الفرد و نوع سلوكه مقارنة مع مهمات و واجبات الوظيفة المنوطة به، فهو يساعد المسؤولين على معرفة جوانب الضعف و القوة في نشاط ذلك الفرد، و الهدف المنشود من ذلك هو معالجة الضعف إن وجد و تدعيم جوانب القوة أيضا. و يركز هذا المفهوم على الأداء الفعلي في ظل متطلبات وظيفته، و يعاير ذلك بالإنجاز المتوقع منه أداؤه(جبين، 2009، صفحة 95).

تقييم الاداء المالي:

ت 1: يعني تقييم الأداء المالي تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة المؤسسة و على طريقة الإستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة(جمعة ا.، 2000، صفحة 38)

ت2 : تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على مستوى معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفاعلية، و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة(محمد و طارق ، 2013، صفحة 25)

المطلب الثاني : مفهوم تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء :

يعتبر موضوع تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية أحد أهم الموضوعات التي حضيت بمزيد من الإهتمام من جانب الباحثين في الفكرين المحاسبي و الإداري نظرا لأن هذا الموضوع هو جوهر عملية الرقابة الإدارية المستمرة كما أنه ركيزة إتخاذ القرارات الرشيدة.

و قد نالت عملية تقييم الأداء اهتمام الممارسين بالشركات أكثر من إهتمام الممارسين في القطاع الحكومي الذي إقتصر إهتمامهم برقابة الأموال أكثر من رقابة أداء الأنشطة المترتبة على هذه الاموال(الإدارة، 2009، صفحة 162).

- **تقييم الأداء :** هو نظام يستخدم لقياس الاداء الوظيفي للعاملين من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمقاييس و المعايير المحددة مسبقا.

و تعرف عملية تقييم الأداء على أنها تقدير كفاءة العاملين لعملهم و مسلكهم فيه و أنه نظام رسمي مصمم من أجل قياس و تقييم أداء و سلوك الأفراد أثناء العمل و ذلك عن طريق الملاحظة المستمرة و المنظمة لهذا الأداء و السلوك و نتائجه خلال فترات زمنية محددة.

- أي يتم عن طريقه التقييم المنظم للأداء العاملين و إمكنياتهم متضمنا النتائج عن عمل كل منهم،و الطريقة التي يتبعها في تنفيذ العمل بالإضافة إلى الصفات الشخصية و المهارات المرتبطة بالعمل.
- مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تكون مع بعضها نظاما إداريا جزئيا داخل المنظمة يهدف إلى جمع و تحليل و إستخدام المعلومات المتعلقة بأداء العاملين للإستفادة منها في تحقيق الأهداف(نصر الله، 2001، صفحة 169).

أهداف تقييم الاداء المالي:

هناك عدة أهداف لتقييم الأداء المالي يمكن إختصارها في النقاط التالية:

- التأكد من تنفيذ الأهداف الموضوعة بأعلى درجة من الكفاية المساعدة في تخطيط و إعادة التخطيط.
- تخفيض معدل و معامل الأخطار عند وضع الخطط.

- تحديد مراحل التنفيذ و متابعة التقدم في الخطط و الاستراتيجيات.
- معرفة مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية لوظائف المكلفة بادائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.
- الكشف عن أماكن الخلل و الضعف في نشاط الوحدة الإقتصادية و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها و إرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.
- تحديد تقويم شامل للأداء على مستوى الإقتصاد الوطني و ذلك بالإعتماد على نتائج تقييم الأداء إبتداء بالمشروع ثم الصناعة ثم القطاع وصولا للتقييم الشامل.
- تقديم تصور عام للإدارة العليا في البلاد عن أداء الأنشطة المختلفة في الإقتصاد الوطني و هذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقويمية شاملة تساعد على الإرتقاء بالإدارة الاقتصادية نحو الأفضل.

و يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء المالي: التأكد من الأداء الفعلي يتم وفق الخطط الموضوعة و المرسومة(الغني، قراءة في الاداء المالي و القيمة في المؤسسات الإقتصادية، 2006، صفحة 41)

أهمية تقييم الأداء المالي:

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في الكشف عن قدرة المؤسسة على خلق إرادات سواءا من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية و قدرتها على تحقيق فائض من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، و ترجع أهمية تقييم الأداء المالي إلى الأسباب التالية:

- ❖ تساعد الإدارة المالية في رسم أهدافها و بالتالي أعداد الخطط السنوية اللازمة.
- ❖ تساعد الإدارة المالية في عملية الرقابة و إتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الإنحرافات حيال حدوثها.
- ❖ تساعد في إعطاء صورة عن علاقتها بالمؤسسات الأخرى.
- ❖ تساعد على إكتشاف الفرص الإشهارية.
- ❖ تساعد في حل المشاكل الناتجة عن سوء التسيير و تقديم النصائح لمعالجتها(الإدارة، 2009، صفحة 123).

المطلب الثالث: مصادر معلومات و معايير تقييم الأداء :

1/ مصادر معلومات تقييم الأداء :

تعد مرحلة جمع المعلومات أول و أهم مرحلة في تقييم الأداء، و أختلفت مصادر هذه المعلومات بإختلاف الأهداف المراد الوصول إليها و يمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصادر داخلية و تممثل في الوثائق التي تقدمها مصلحة المحاسبة و مصادر خارجية تتمثل في المعلومات المتحصل عليها من المحيط الخارجي للمؤسسة.

المصادر الخارجية: و تتمثل في المعلومات المتحصل عليها من المحيط الخارجي و تنقسم الى نوعين:

1. معلومات عامة:

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للإقتصاد في فترة معينة ، و سبب إهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الإقتصادية للمحيط كالتضخم، و تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها(السيسي، 1998، صفحة 2000).

المعلومات القطاعية: تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع و نشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة و بعدها يستخلص منها نسب و معلومات قطاعية تساعد المؤسسة في تقييم وضعيتها المالية.

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في الدول النامية كالجزائر و بهذا يصعب القيام بدراسة مالية وافية(الوافي، 2006، صفحة 50) .

المصادر الداخلية: و تتمثل في الوثائق الصادرة عن قسم المحاسبة و في الميزانية، جدول حسابات النتائج و الملاحق.

2. الميزانية:

رغم أهمية الميزانية المحاسبية بالنسبة للمؤسسة خاصة في تحديد الذمة المالية و الوعاء الضريبي إلا أن هناك عبئ في تقييم الأداء المالي و هذا ما أدى إلى إستخلاص ميزانية مالية منها و التي تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

1.2. تعريف الميزانية المالية:

هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة،ترتب فيها عناصر أصول و خصوم المؤسسة وفقا لمبدأ السيولة و الإستحقاق في المدى القصير ، و تقوم هاته العناصر بالقيمة الصافية و بالقيمة الحقيقية لها و ليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

جدول الميزانية المالية:

الجدول (01) : الميزانية المالية

<table>
<tr><td>الأصول</td><td colspan="4">التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية</td><td>الخصوم</td></tr>
<tr><td rowspan="3">الإستثمارات
المخزونات
الحقوق</td><td>قيم ثابتة
قيم الإستغلال</td><td>أصول ثابتة</td><td rowspan="2">أموال دائمة</td><td>أموال خاصة</td><td rowspan="2">أموال خاصة</td></tr>
<tr><td>قيم قابلة للتحقيق</td><td>أصول متداولة</td><td>ديون طويلة الأجل</td></tr>
<tr><td></td><td>قيم جاهزة</td><td></td><td>ديون قصيرة الأجل</td><td>ديون قصيرة الأجل</td><td>الديون</td></tr>
</table>

المصدر :(بوخزاز، 1988، صفحة 10)

عناصر الميزانية المالية و ترتيبها: تنقسم الميزانية المالية الى أربع اقسام رئيسية:

حسابات الأصول:

تنقسم الأصول الى كتلتين كبيرتين هما:

أ- **الأصول الثابتة:** و هي الاصول التي درجة سيولتها تفوق السنة، أي لا يمكن أن تحول حسب وضعية المؤسسة إلى نقديات إلا بعد سنة. و تشمل كل من:

1- قيمة ثابتة(الإستثمارات): التي لها قيمة حقيقية في السوق أما الإستثمارات التي ليست لها قيمة سوقية لا تؤخذ بعين الإعتبار في الميزانية المالية.

2- القيم الثابتة الاخرى: و تشمل سندات المساهمة، الكفالات المدفوعة، المبالغ المحجوزة لدى البنك لمدة أكثر من سنة.... إلخ.

ب- الأصول المتداولة: و تنقسم إلى ثلاث كتل:

1- قيم الإستغلال: و تتمل في عناصر الصنف 3 ماعدا المخزونات الثابتة.

2- القيم المحققة: و تتمثل في عناصر الصنف 4، مثل الزبائن، سندات التوظيف... بشرط أن لا تتجاوز السنة، و تستثنى منها العناصر التي حولت إلى سيولة أو التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة.

3- القيم الجاهزة: و هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة، البنك، الصندوق، الحساب االجاري البريدي.

- **حسابات الخصوم:** حسب مبدأ الاستحقاق و مبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم الى كتلتين كبيرتين، تتمثل الكتلة الأولى في الأموال الدائمة و الثانية في الديون قصيرة الأجل.

أ- الأموال الدائمة: و هي الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة و تشمل كل من الأموال الخاصة و الديون الطويلة الأجل.

1- الأموال الخاصة: و تشمل الاموال الشخصية (أو الجماعية)، الإحتياطات، المؤونات غير المبررة بعد الضريبة، فارق إعادة التقدير بالإضافة الى نتائج رهن التخصيص(الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الأقتصادية، 2007/2006، صفحة 17) .

2- الديون طويلة الأجل: و هي الديون التي تعتبرها المؤسسة كمورد أو تحتفظ بها لمدة أكثر من سنة مثل ديون الإستثمار (عشي، 2002/2001، الصفحات 40-41) .

ب- الديون قصيرة الأجل:و هي الديون التي يكون تاريخ إستحقاقها أقل من سنة و تشمل أوراق الدفع،ديون الإستغلال، النتيجة المعدة للتوزيع (من العمال و الشركاء) ديون المخزونات ....إلخ.

2.2-جدول حسابات النتائج:

يعتبر جدول حسابات وثيقة محاسبية متممة للميزانية تلخص نشاط المؤسسة يجمع كل من التكاليف و الإيرادات و يساهم في تحليل نتيجة المؤسسة في صورة معينة، فهو يعبر عن مختلف التدفقات التي تساهم في تكوين بنية لمؤسسة خلال فترة معينة و يقوم أيضا بتحليل أنشطة المؤسسة للحكم على القرارات المتخذة (نجاح أو فشل) و الوصول الى القرارات الصائبة، و يعد من أهم الوثائق المحاسبية بالنسبة للمسيرين في المؤسسة(لسلوس، 2004، الصفحات 24-25).

الجدول (02) :جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	إسم الحساب	مدين	دائن
70 72 73	المبيعات (رقم الاعمال) التغير في المخزون الانتاج النهائي أو المتبقي	**********	**********
(انتاج الدورة)		**********	**********
60 61	مشتريات مستهلكة خدمات خارجية واستهلاكات اخرى	**********	**********
استهلاك الدورة		**********	**********
القيمة المضافة للاستغلال		**********	**********
63 64	اعباء المستخدمين ضرائب و رسوم ومدفوعات مماثلة	**********	**********
فائض الاستغلال الاجمالي		**********	**********
75 65 68 78	ايرادات وظيفية اخرى اعباء وظيفية اخرى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات و خسائر القيمة الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	**********	**********
النتيجة الوظيفية		**********	**********
76 66	ايرادات مالية اعباء مالية	**********	**********
النتيجة المالية		**********	**********
النتيجة العادية قبل الضرائب		**********	**********
69	الضرائب على النتائج و ما يماثلها	**********	**********
مجموع المنتجات للنشاطات العادية		**********	**********
مجموع اعباء النشاطات العادية		**********	**********

النتيجة الصافية للنشاطات العادية	**********	**********
النتيجة الصافية للسنة المالية	**********	**********

عناصر جدول حسابات النتائج: يمكن إختصار العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي:

- **الهامش الإجمالي:** ينتج عن الفرق بين عنصرين هما: مبيعات البضائع و تكلفة البضائع المباعة و هو عنصر مهم في تحليل نشاط الشركة.

- **القيمة المضافة:** تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة و من جهة أخرى الفرق بين ما تم إنتاجه و الإستهلاك الوسيط :

- **نتيجة الإستغلال:** و هو الربح الناتج عن نشاط الإستغلال.
- **نتيجة خارج الإستغلال:** و تنتج عن الفرق بين نواتج خارج الإستغلال و مصاريف خارج الاستغلال.
- **نتيجة الدورة:** هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الإستغلال و نتيجة خارج الإستغلال.

3.2. الملاحق:

الملحق هو وثيقة شاملة تنشؤها المؤسسة، هدفه الأساسي هو تكملة و توضيح الميزانية و جدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية و جدول حسابات النتائج بأسلوب اخر.

يجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجه إليها الميزانية و جدول النتائج من الفهم الجيد لها، و تقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات المكممة او الرقمية الموجهة لتكملة و تفصيل بعض عناصر الميزانية و جدول النتائج، المعلومات غير المرقمة تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل و توضيح فهم المعلومات المرقمة.

2/ معايير تقييم الاداء المالي(حياة، 2011/2010، صفحة 22):

1. **المعايير القطاعية (الصناعية):** و تشير إلى معدل أداء مجموعة من من المؤسسات في القطاع الواحد أي مقارنة النسب المالية للمؤسسات مساوية لها في الحجم و في طبيعة تقديم الخدمة أو يستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته التي تنتمي له هذه المؤسسات، لكن يعاب عليها عدم الدقة بسبب التفاوت و حجم طبيعة هذه الأنشطة.

2. **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية و التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة،و مقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا مقارنة نسبة العوائد على الإستثمار أو نسبة السيولة للعا الحالي مع نسب السنوات السابقة و ملاحظة مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ.

3. **المعايير المستهدفة:** و هي عبارة عن المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمؤسسة و البيانات التي ترد فيها و يمكن للمحلل أن يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة ومنية معينة،و يعبر تطبيق هذه المعايير على مدى تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقا.

4. **المعايير المطلقة:** و هي أقل و أضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية و تشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات و تقاس بها التقلبات الواقعية، و على الرغم من إنفاق الكثير من الماليين على عدم القبول بالمعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي لا تزال تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.

المبحث الثالث :مؤشرات تقييم الاداء المالي:

هناك مؤشرات مختلفة لقياس الأداء المالي حيث تتأكد المؤسسة من خلال هذه المؤشرات من الوصول إلى مستوى تحقيق الأهداف، و هذا المستوى يقاس بإستخدام المؤشرات المالية.

حيث يتمثل كذلك في علاقة الموارد المخصصة و النتائج المحققة، إذ يجب ان يكون هناك توافق بين التكاليف و الأهداف المنشودة و تجنب خطر زيادة التكاليف او تدنيها دون بلوغ الاهداف.

يمثل الأداء المالي محورا مركزيا لمعرفة نجاح و فشل المؤسسة في قراراتها و خططها الإستثمارية، و من هنا برزت الاهمية الإدارية للأداء المالي من خلال حجم الإهتمام الكبير و المميز من قبل الإدارات بالأداء و نتائجه، و التحولات التي تجري في هذه المؤسسات إعتمادا على نتائج الأداء حيث يركز الأداء المالي على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف(الخطيب، 2010، صفحة 59).

المطلب الأول:التوازن المالي

يمثل التوازن المالي في لحضة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالإحتفاظ به و عبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات أو بصفة عامة بين إستخدامات الأموال و

مصادرها، و هو الحالة التي يظل فيها رصيد النقدية، في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل(جمعة ا.، 2000، صفحة 247).

رأس المال العامل:

لا يوجد تعريف عام متفق عليه لرأس المال العامل،كثيرا ما يشار إلى رأس المال العامل على أنه الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة و يشار إليه أحيانا على أنه عبارة عن مجموعة من الموجودات المتداولة.

الأموال الثابتة(الأخضر، 2008، صفحة 94):

له طريقتين للحساب: يحسب رأس المال العامل الصافي:

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل=الأموال الدائمة –الأموال الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل=الأصوال المتداولة–الديون القصيرة الأجل

أنواع رأس المال العامل:

من رأس المال العامل يمكن إستخراج أربعة أنواع من رؤوس الاموال العاملة تتمثل في:

- **أصول متداولة:**

رأس المال العامل الأجنبي=مجموع الأموال المتداولة

- **رأس المال العال الخاص :**

و هو رأس المال العامل الذي يمكن من معرفة مقدار الأصول الثابتة الممولة بالأموال الخاصة من دون الديون.

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة– الأموال الثابتة

- **رأس المال العامل الأجنبي:**

هو مجموع الديون التي تمتلكها المؤسسة و التي تتحصل عليها لتمويل نشاطها.

رأس المال العامل الأجنبي= الديون طويلة الأجل –الديون قصيرة الأجل

تفسير حالات الرأس المال العامل:

الحالة الأولى:رأس مال عامل موجب

الأموال الثابتة	الأموال الخاصة
رأس المال العامل	الديون طويلة و متوسطة الأجل

التفسير: في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الإلتزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هوامش أمان لدى المؤسسة، و هي الوضعية المناسبة بالنسبة للمؤسسة و هو مؤشر إيجابي يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، كما يدل على ان المؤسسة تمول إستثماراتها بالأموال الدائمة(الزبيدي، 2000، صفحة 78).

الحالة الثانية: رأس المال العامل معدوم

الأصول الثابتة	الأموال الخاصة
	الديون طويلة و قصيرة الأجل

التفسير: و يعني أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة،رو يعد إمكانية المطابقة بين السيولة و الإلتزامات لمدة طويلة تعتبر حالة نادرا ما تحدث،حيث تعتبر حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق أي فائض.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب

الأصول الثابتة	الأموال الخاصة
	الديون(طويلة او متوسطة الاجل)
	رأس المال العامل

التفسير: أي أن المؤسسة ليس لها القدرة على الوفاء بإلتزاماتها عند مواعيد إستحقاقها مما يعني أنها تمر بصعوبات مالية في الأجل القصير و بالتالي عليها إتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق إستقرارها المالي.

الإحتياج من رأس المال العامل:

يرتبط الإحتياج من رأس المال العامل إرتباطا شديدا بدورة الإستغلال،لذا يصعب إدراك مفهومه إلا بإستعراض هذه الاخيرة. تتمثل دورة الاستغلال في الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عملية شراء المواد الضرورية لسير النشاط و لحظة تحصيل المؤسسة نقدا ما لها من حقوق على عملائها(عشي، 2002/2001، صفحة 52).

حيث يمثل إجمالي التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الإستغلال و هي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات و القيم القابلة للتحقيق من جهة و الإلتزامات قصيرة المدى من جهة اخرى إستثناءاللسلوفات المصرفية(حياة، 2011/2010، صفحة 30).

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية تستوجب (بالاضافة للقيم الثابتة) توفير مجموعة من العناصر (المخزونات و القيم القابلة للتحصيل) و هذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل (الديون الممنوحة من الموردين)، أو التسبيقات الممنوحة، هذه المصادر تمول جزءا من الأصول المتداولة حينها يجب على المؤسسة البحث عن جزء أخر مكمل لرأس المال العامل لمعاجة الجانب السفلي للميزانية و يبرز جوانب تطورها و هو ما يسمى بالإحتياج في رأس المال العامل(بوخلوة، 2013، صفحة 35).

و يحسب بالطريقتين التاليتين:

الإحتياج في رأس المال العامل= (قيم الإستغلال + قيم محققة)– (ديون قصيرة الأجل – السلوفات المصرفية).

أو

الإحتياج في رأس المال العامل= (الأصول المتداولة–قيم جاهزة)– (الديون قصيرة الأجل–سلوفات مصرفية)

الخزينة(شعيب، 2008، صفحة 130).

الحالات الثلاثة التي تاخذها الخزينة :

خزينة موجبة: TN>0:

أي أن رأس المال > إحتياج رأس المال العامل: مما يعني أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، و الذي يطرح عليها مشكلة الربحية أي التكلفة الفرصة الضائعة، لها يستوجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات.

خزينة معدومة:TN=0:

مما يعني أن الخزينة في الوضعية المثلى (رأس المال العامل=الإحتياج في رأس المال) حيث أن المؤسسة تستخدم الموارد المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة بالطريقة المثلى.لتفادي مشاكل عدم التسديد،مما يعني التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية(شنوف، 2012، صفحة 177).

خزينة سالبة: TN<0

أي أن المؤسسة في حالة عجز و غير قادرة على تسديد إلتزاماتها في الوقت المحدد مما يعني وجود مشلكة متمثلة في التكاليف الإضافية، و هنا على المؤسسة إما المطالبة بحقوقها المتواجدة لدى الغير أو الإقتراض من البنوك ، أو يمكنها التنازل عن البعض من إستثماراتها لكن دون التأثير على طاقاتها الإنتاجية و إذ قامت بحالة إستثنائية فما عليها إلا اللجوء الى بيع بعض من موادها الاولية.

و تحسب رياضيا كالاتي:

الخزينة =رأس المال العامل–الإحتياج رأس المال العامل.

أو

الخزينة =إستخدامات الخزينة – موارد الخزينة.

أو عن طريق القيم الجاهزة

الخزينة =القيم الجاهزة–السلفات المصرفية

المطلب الثاني : النسب المالية:

يمكن إعتبار النسب المالية من الطرق الأكثر إتشارا إستعمالا في تحليل و تقييم الأداء المالي و ذلك لتعدد الأغراض التي تحققها و سهولة تطبيقها، حيث أنها عبارة عن علاقة بين بسط و مقام، و قيم البسط و المقام في البيانات و الأرقام التي تعرضها الميزانية العمومية و قائمة الدخل، شرط ان تكون العلاقة مرتبطة بالأداء المفسر له(الخطيب، 2010، صفحة 54).

إن الأساس المعتمد في ترتيب القيم النسبية هو أساس الخلط بين القيم النسبية المطلقة في الميزانية العمومية و كشف الدخل، حيث تقوم بتقديم معلومات تعود على المؤسسة بالفائدة في تقييم سلوكيات الإدارة و مهاراتها و مراكز الربحية كونها تعد على أساس المعلومات المفصح عنها بالتقارير المحاسبية التي هي الأخرى غنية بالأحداث ذات القيمة الإقتصادية المعززة لثقة المستثمرين و غيرهم من المستفيدين من التحليل المالي(عدنان و أرشد ، 2008، صفحة 65).

و هناك عدد من المؤشرات التي يعتمد إستخدامها في قياس الأداء المالي منها نسب الربحية،نسب السيولة،نسب النشاط،نسب المديونية (الرافعة المالية).

1- نسب الربحية (المردودية):

و تعرف على أنها تلك النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في إستغلال الموارد إستغلالا أمثل لتحقيق الأرباح(الخطيب، 2010، صفحة 59).

و هي من أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الاداء المالي حيث تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة و تعكس السياسات و الإجراءات التي إتخذتها إدارة المؤسسة، و إذا أردنا دراسة ربحية المؤسسة يمكننا الإعتماد على:

1-1. مردودية النشاط (المردوية التجارية)

تتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على إستخلاث فائض التشغيل أو هامش تجاري،حيث أنها تقوم بالسماح بتقييم الاداء التجاري للمؤسسة و تعتبر من أهم معايير تقييم حول فعالية و كفاءة النشاط التجاري للمؤسسة و تتمثل في ما يلي:

1- هامش الربح الإجمالي: و هو قدرة المؤسسة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر اعلى لذلك فهو يؤشر قدرة الدينار على تحقيق الربح.

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{الهامش التجاري}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

2- هامش الإجمالي للإستغلال:

تعبر هذه النسبة على قدرة المبيعات على توليد الأرباح في كل وحدة نقدية من المبيعات و للقياس بهذا المؤشر يجب أن تتوفر بعض الشروط و أن تكون عالية بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية:

- أعباء حقيقية و لكنها غير نقدية التي تمثل نفقات غير مدفوعة و تحقق الزيادة في السيولة بمعنى الإهتلاكات كمكافأة لرأس المال الإقتصادي.
- مخصصات لحماية و تامين رأس المال، تؤدي إلى الزيادة في النقدية، و قد تستوجب مدفوعات لاحقة فيما بعد.
- مكافأة المقرضين أي الفوائد المالية متوسطة و طويلة الأجل التي تؤدي إلى إنخفاض النقدية.
- الأرباح الموزعة (مكافأة المساهمين)، الضرائب على النتائج (مكافأة للدولة و اجهزتها) تؤدي لنقص في النقدية.
- الفائض الصافي الذي يؤدي إلى الزيادة في النقدية و يشارك في نمو و ثراء المؤسسة (مكافأة المنظمة)(جمعة ا.، 2000، صفحة 85).

علاقة حسابه:

$$\text{الهامش الإجمالي للإستغلال} = \frac{\text{فائض الاستغلال الإجمالي}}{\text{المبيعات خارج الرسم}}$$

3- الهامش الصافي:

تعبر هذه النسبة على كفاءة الإدارة في التسعير و توليد المبيعات و السيطرة على التكاليف، تقوم أساسا على المقارنة بين الربح الصافي و رقم الأعمال و تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{الهامش الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات خارج الرسم}}$$

2.1. المردودية الإقتصادية:

و هي العلاقة بين النتيجة الإقتصادية التي تحققها المؤسسة و مجموع الأموال المستعملة، إذ يقيس مدى فعالية المؤسسة في إستغلال أصولها و يمكن ان يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للإستغلال او بنتيجة الإستغلال، و يعبر عن الأموال المستعملة في تحقيقها بأموال المؤسسة، إلا أنه يوجد من يستخدم الأصول الثابتة إضافة الى إحتياج رأس المال العامل ليعبر عن الاموال المستخدمة لتحقيق النتيجة الاقتصادية، حيث قياس المردودية الإقتصادية يقوم بالسماح للمؤسسة بمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أرباحها دون تأثير من التمويل حيث تحسب بالعلاقة الرياضية التالية:

بالنسبة الإقتصادية الإجمالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية الإجمالية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال}}{\text{الأصول}}$$

أما بالنسبة للمردودية الإقتصادية الصافية:

$$\text{المردودية الإقتصادية الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول}}$$

1. 3.المردودية المالية:

يمكن أن يطلق عليها عائد الأموال الخاصة و هي تلك العلاقة بين النتيجة التي تم تحقيقها من قبل المؤسسة و الأموال الخاصة لها ، و كذلك تقوم بقياس العائد المحقق من إستثمار أموال أصحاب المؤسسة و تحسب كالتالي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات خارج الرسم}}$$

2. نسب النشاط تعرف بإسم إدارة الموجودات:

و هي النسب التي تقوم بقياس الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة مواردها و كذلك لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في القدرة على إستخدام إدارة الموجودات و المطلوبات.

تعبر من مقياس مهم لمدى كفاءة المؤسسة في إستخدام المصادر المالية المتاحة، و تتمثل أهم نسب النشاط في ما يلي:

أ- **معدل دوران مجموع الأصول (معدل دوران المخزون):**

حيث هو مؤشر يقيس كفاءة الادارة في تحويل المخزون على سيولة نقدية، و يقوم بتوفير المعلومات عن مقدار الموارد المطلوبة لإسناد مستوى معين من التشغيل، و يعتبر **(عدنان شاية النعيمي،ص ،72)** وسيلة

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون السلعي}} = \text{مرة}$$

للرقابة حيث تستخرج هذه النسبة لتقوم بقياس حركية المخزون أي عدد مرات بيع المخزون خلال السنة و يحسب بالعلاقة التالية:

حيث أن:

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول مدة+ مخزون آخر مدة}}{2} = \text{مرة}$$

ب-**معدل دوران الزبائن (العملاء):**

نظرا لتمتع (العملاء + أوراق القبض) بسيولة كبيرة، يتم إستخدام هذا المعدل في الحكم على كفاءة الإدارة في تحميل حقوقها و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران العملاء} = \frac{\text{المبيعات الآجلة (العملاء+ أوراق القبض)}}{\text{متوسط رصيد العملاء}}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط رصيد العملاء} = \frac{\text{المدينون أول مرة+المدينون آخر مرة}}{2}$$

و لتقييم نوعية الديون المؤسسة يمكن أن نشتق من النسبة السابقة نسبة اخرى تدعى فترة التحصيل و هي بالعلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{\text{العملاء+ أوراق القبض}}{\text{المبيعات السنوية}} * 360$$

ج- معدل دوران الموردين:

حيث هذا المعدل يعبر عن سياسة المؤسسة في التعامل مع مورديها في عمليات الشراء و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{الموردون + أوراق القبض}}{\text{متوسط رصيد حساب الموردين}}$$

لكن قبل ذلك على المؤسسة حساب المدة التي تستغرقها للوفاء بإلتزاماتها للموردين، و تسمى مدة التسديد و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة التسديد} = \frac{\text{الموردون + أوراق القبض}}{\text{المشتريات السنوية}} * 360$$

يتم مقارنة هذه المدة مع مدة التحصيل.

د- معدل دوران الاصول:

و يبين هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في إستغلال اصولها الثابتة بالطريقة المثلى، لتقوم بعملية تحقيق المبيعات و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

و كذلك هناك نوع اخر من معدل دوران الاصول يخص الاصول المتداولة و يحسب كالآتي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

و منه فإن :

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول}}$$

إن إرتفاع نسبة او معدل دوران الأصول يبين مدى كفاءة الإدارة في إستخدام الأصول الثابتة و إستثمارات المؤسسة(الطويل، 2009، صفحة 93).

3- نسب السيولة :

تقوم هذه النسبة بالإشارة إلى مقدار الموجودات المتداولة التي على المؤسسة توفيرها لتغطية المطلوبات المتداولة فورا ما عدى المخزونات "حيث أنها تقيس مدى قدرة المؤسسة في مواجهة الإلتزامات الفورية عند إستحقاقها

بإستخدام أصولها السائلة و شبه السائلة دون خسائر محققة أي تحويل النقد بسرعة و سهولة دون تحقيق الخسائر" و هي أنواع(الخطيب، 2010، صفحة 62):

أ-نسبة التداول:

أو يمكن تسميتها نسبة السيولة العامة، حيث تعبر هذه النسبة على إمكانية المؤسسة من مواجهة إلتزاماتها المتداولة عن طريق أصولها و تصاغ العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم}}$$

حيث يعبر الناتج عن مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة الخاصة بالمؤسسة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الاصول الثابتة إلى سيولة نقدية أو التوجه لقروض جديدة.

ب- نسبة السيولة المختصرة(الأخضر، 2008، صفحة 101):

""(و تشير هذه النسبة إلى مدى إمكانية المؤسسة في تغطية الديون قصيرة الأجل للأموال المتداولة)" و توجد هذه النسبة لتفادي ديون النسبة السابقة و ذلك لصعوبة تحويل العناصر المكونة لها إلى سيولة فورية من دون أي إنتظار كالمخزونات و إنتظار عملية البيع، و تصاغ بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{قيم محققة + قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

ج-نسبة السيولة الجاهزة(الأخضر، 2008، صفحة 101):

و يطلق عليها نسبة السيولة الفورية أو الحالية حيث تسمح بمقارنة "مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل"،تبين قدرة المؤسسة في تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة تحت التصرف و ذلك لأنها لا يمكنها ضمان تحويل القيم الأخرى إلى سيولة سريعة و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)} \quad \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

4- نسبة المديونية(الخطيب، 2010، صفحة 65):

"توجد هذه النسبة لقياس مدى إعتماد المؤسسة على مصادرها الخارجية في التمويل، و هي تعتبر أداة لتحديد مدى ركود المؤسسة و عجزها عن تسديد إلتزاماتها و ديونها طويلة الأجل"، حيث تهتم بتحليل مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها للاطراف المانحة للقروض طويلة الأجل و تتمثل في ما يلي:

أ-نسبة الديون إلى رأس المال(حياة، 2011/2010):

(و تعبر هذه النسبة على مدى إعتماد المؤسسة على الديون بجميع أشكالها طويلة،متوسطة أو قصيرة الاجل) و مقارنتها مع حقوق الملكية، حيث تشير إلى إستقلالية المؤسسة ماليا، و الذي يعطيه حرية اكبر في إتخاذ قراراتها نتيجة الأمان من ضغوطات الطرف الدائن و تحسب كالتالي:

$$\text{نسبة الديون إلى رأس المال} = \frac{\text{الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ب-نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

تقوم هذه النسبة بتحديد هامش أمان المقرضين، حيث تبين مدى إعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في التمويل إلى إجمالي الأصول و تحسب رياضيا كالتالي:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالى الأصول} = \frac{\text{الديون}}{\text{الأصول}}$$

ج-معدل تغطية الفائدة:

تقوم هذه النسبة بتوفير صورة سريعة على قدرة المؤسسة في دفع فوائد الديون ، حيث أنها تقوم بقياس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يعني القدرة على تغطية تكاليف التمويل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل تغطية الفائدة} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{الفوائد المستحقة}}$$

د-نسبة الإستقلاية المالية:

تشير هذه النسبة إلى مدى إستقلالية المؤسسة عن الأطراف المانحة للدي أي دائنيها في الهيكل المالي للمؤسسة و تحسب بطريقتين:

$$\text{1-نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأصول الخاصة}}{\text{الديون}}$$

تحسب بمقارنة الاموال الخاصة بديون المؤسسة و التي من الأجدر بها ان تكون مساوية و اكثر من 50%:

$$\text{2-نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الخصوم}}$$

هنا تحسب بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع خصوم المؤسسة و التي تجند ان تكون مساوية ل 3/1.

المطلب الثالث : الطرق الحديثة لتقييم الأداء المالي

تعد المؤشرات المالية الرئيسية هي نقطة البداية لرصد المشكلات المالية و تحليلها و وضع برامج حلها،و نظرا لأهمية تقييم الاداء و القيود المفروضة على المؤشرات المالية التقليدية ثم إجراء بعض التعديلات عليها لتوفير أساليب بديلة لتقييم الاداء.

العائد على الإستثمار (ROI):

و يمثل الأرباح التاتجة من إستخدام الأصول في المؤسسة، و هذا المؤشر بالنسبة لكبار المديرين التنفيذيين و المديرين الماليين و غيرهم من طرق التعبير عنه طريقة قسمة الدخل الصافي (الإرادات مطروحا منها النفقات و أي مستحقات أخرى كالضرائب) على إجمالي الأصول.و يقيس العائد على الإستثمار مدى فعالية إستخدام الموارد من قبل المديرين و يمكن التعبير عنه عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{العائد على الإستثمار} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

القيمة الإقتصادية المضافة (EVA):

إشتهر هذا المقياس في العقد الاخير من القرن العشرين،على يد شركة (شتيرن ستيوارت اندكو) الإستثمارية الإدارية الأمريكية.

حيث تمثل ما تبقى من قيمة نشاط الأعمال او بالاحرى القيمة الباقية بعد طرح كلفة التنفيذ من نشاط الأعمال و كذلك طرح رأس المال المستخدم في إحداث الربح،و في ميدان مالية الشركات يعد مقياس اقيمة الإقتصادية المضافة طريقة لتحديد القيمة التي جرى إحداثها.

و تعرف أيضا على انها تقدير للأرباح الإقتصادية الحقيقية، حيث تختلف في الأرباح المحاسبية، إذ تمثل القيمة الباقية بعد طرح تكلفة الأموال في حين أن الأرباح المحاسبية لا تأخذ في الإعتبار أي تكلفة لأموال الملكية.

و تحسب بالعلاقة التالية:

القيمة الإقتصادية المضافة EVA=الأرباح الصافية بعد الضرائب –(أصول التشغيل الصافية* متوسط الكلفة المرجع لرأس المال)

أو

القيمة الإقتصادية المضافة EVA=النتيجة قبل الفوائد و بعد الضريبة–مكافاة الأموال

أهمية القيمة الإقتصادية المضافة(عدنان و أرشد ، 2008، صفحة 109):

تعد القيمة الإقتصادية المضافة من اهم المعايير في تقييم الأداء المالي الداخلي و الخارجي، و لذلك تكمن أهميتها في:

- توضيح التحسن المستمر و الفعلي لثروة المساهمين.
- مقياس حقيقي للأداء التشغيلي و الإداري
- معيار لنظم الحوافز و التعويضات لمدراء المؤسسات، و كذلك معيار لقياس النمو الحقيقي.
- لربحية المؤسسة في الأجل الطويل.

- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق.
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دوليا.
- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب إهتمامات المدراء و حملة الأسهم العادية.
- أداة للمفاضلة بين الفرص الإستثمارية المتوقعة و كذلك اداة للتقييم الشامل لعملية غتخاذ القرارات الإدارية و المالية.
- معيار يخلق لغة مشتركة لجميع العاملين في الشركة في إطار الرقابة و المتابعة.

القيمة السوقية المضافة:

تعتبر النسبة المئوية للمبيعات في قطاع معين او في قطاع فرعي، حيث هي المعيار الثاني بعد معيار القيمة الإقتصادية المضافة الذي سوقته مؤسسة (ستيوارت)، لتقييم أداء المؤسسات، و كذلك يمكن ان نقول ان القيمة السوقية المضافة تمثل إحدى اهم الادوات في خلق القيمة لثروة المساهمين، حيث يقصد بأنها الفرق بين القيمة السوقية للشركة و رأس المال المستثمر من طرف المالكين و المقرضين.

و هناك عدة طرق لحساب القيمة السوقية المضافة حيث:

القيمة السوقية المضافة= القيمة السوقية للأسهم–القيمة الدفترية لحقوق الملكية

حيث:

القيمة السوقية للأسهم= عدد الأسهم المصدرة * سعر السهم

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل نستنتج بأن الأداء هو مستوى مدرج ضمن أهم أوليات المؤسسة و التي تسعى لتحقيقه، حيث تقوم بإستغلال كافة مواردها و امكانياتها و استخدامها بشكل فعال و كفء ، بهدف معرفة المؤسسة لمستوى أدائها و كذلك من أجل تحسينه و الحفاظ عليه ، غالبا ما تعتمد على المؤشرات المالية مما يساعد المؤسسة من قياس أدائها .

من بين أهم الغايات التي تحرص عليها المؤسسة نجد تحسين الأداء الذي يصنف ضمن هذه الغايات ، حيث من خلال مقارنة أدائها الفعلي بالأداء المرغوب تقوم بتقييم أدائها لمعرفة الإنحراف أو الفرق بينهما لضمان مكانتها ضمن محيطها الذي تعمل فيه و العمل على تقليص هذا الفرق لتطوير أدائها ، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة تقوم بدراسة جميع الظروف المحيطة و تحديد البدائل المتاحة أمامها للمفاضلة بينها و اختيار أفضلها ، حيث تسعى دائما إلى اتخاذ القرارات المناسبة .

الفصل الثاني

المعلومات المحاسبية و الأداء المالي

تمهيد :

إن التطور الإقتصادي و المنافسة الشرسة القائمة في الأسواق الحالية بين المؤسسات الإقتصادية و كذلك اتساع هذه الأسواق و الإستثمارات الإقتصادية منها و المالية ، أدى ذلك لإعطاء أهمية كبيرة للمعلومات المحاسبية من طرف المحاسبة ، حيث يجب أن تعكس الصورة الحقيقية للحالة المالية للوحدة الإقتصادية و كذلك تكون في منتهى الدقة ، هذا من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمنشأة اقتصادية ما من طرف المستفيدين ، و تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم مصادر تقييم الأداء المالي ،و لدراسة مفهومها و أنواعها و أهم الخصائص المتوفرة بها إرتأينا إلى تخصيص هذا الفصل ، كذلك سنتطرق فيه إلى نظام المعلومات المحاسبي و كيف تعرض القوائم المالية الخاصة بالمنشأة حسب نظام المعلومات ، و أيضا سنتعرف على دورها في تحسين الأداء المالي من خلال أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات .

المبحث الأول: مفاهيم عامة للمعلومات.

لقد اصبحت المعلومات أحد العناصر التي لا تتجزأ من الإنتاجية حيث لا يمكن للمنظمات الإقتصادية الإستغناء عنها، لذلك سنقوم في هذا الفصل بإستعراض بعض المفاهيم الرئيسية لنظم المعلومات في المنظمات الإقتصادية، كذلك توضيح مدى اهمية المعلومات المحاسبية كأحد العناصر الرئيسية في نجاح المنظمات و تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: ماهية المعلومات

مفهوم المعلومات:

قبل التطرق إلى مفهوم المعلومات يجدر بنا ذكر المفاهيم المرتبطة بها حيث:

البيانات: "هي عبارة عن الأعداد و الأحرف الأبجدية و الحروف التي تقوم بتمثيل الحقائق و المفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها و ترجمتها و معالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج"(قاسم، 2006، صفحة 13).

المعلومات:" هي عبارة عتن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من إستخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لإتخاذ القرارات"(قاسم، 2006، صفحة 13).

"أما الجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A) فعرفت المعلومات بانها تلك المعرفة المستقاة من تحليل البيانات التي تتولد من الأنظمة"(بلعجوز، 2011، صفحة 168).

و كذلك لا يمكن تعريفها على انها " المعرفة التي لها معنى و تفيد الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق أهدافه و بالتالي فإن للمعلومات قيمة سواء لدى الوحدة الإقتصادية ذاتها أو لدى الأفراد المستخدمين لها"(عبد المقصود ، كمال الدين ، و ناصر ، 2005، صفحة 67).

المعرفة: هي مزيج من الخبر المتراكمة و القيم و المعلومات السابقةو بصيرة الخبراء التي تقدم إطارا عاما لتقييم و جمع الخبرات و المعلومات السابقة،فهي متأملة و مطبقة في عقل العارف بها،و غالبا ما تصبح المعرفة جزءا لا يتجزأ ليس فقط في وثائق و مستودعات المؤسسة و لكن أيضا في الإجراءات التنظيمية و العمليات و الممارسات و القواعد(ادم، 2018، صفحة 27).

حيث أن البيانات هي حقائق اولية، أما المعلومات فهي بيانات تم تحويلها و تشغيلها لتصبح معلومات لها قيمتها.

الشكل (03):المعلومات الناتجة من البيانات.

المصدر :(الدهراوي ك.، 2003/2002، صفحة 15)

و من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المعلومات هي:

1. أن المعلومات يجب تخفض من حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.
2. أن تزيد من معرفة متخذ القرار للإختيار بين البدائل المتاحة(إبراهيم و عامر ، 2009، صفحة 16).

و إذا كانت المعلومات لم تخفض من حالة عدم التأكدنو عدم الزيادة في معرفة متخذ القرار، هنا تنشأ الحاجة للمعلومات المحاسبية.

مواصفات المعلومات:

حتى تؤدي نظم المعلومات دورها في العملية الإدارية بكفاءة و فعالية، في مساعدة المستخدمين في أداء المهام الملقاة على عاتقهم و إتخاذ القرارات الرشيدة لأداء الوظائف فإنه يتوجب على المعلومات التي تقدمها أن تتمتع بمجموعة من المواصفات و الخصائص يمكن توضيحها في مايلي:

1. **الملائمة** : يجب أن تكون المعلومات قابلة للاستخدام من قبل الإدارة الإستراتيجية و التكتيكية و التشغيلية، و حتى تكون ملائمة فإنها يجب أن تؤدي بالمستخدم إلى إتخاذ قرار أقل خطأ و اكثر نفعا في الوقت نفسه.
2. **الصحة:** يجب أن يتم تجميع و تسجيل البيانات و معالجتها بشكل صحيح، و بالتالي يجب أن تكون المدخلات و المعالجة و المخرجات خالية من الأخطاء.
3. **الدقة:** و تعني أن تصور المعلومات الواقع الحقيقي المراد التقرير عنه.
4. **الكمال:** لا يجب فقط تجميع و تسجيل البيانات بشكل صحيح، و إنما يجب ان تكون هذه المعلومات تغطي كافة جوانب المشكلة الهامة، أي ان تتضمن المعلومات جميع النواحي المطلوبة.

5. **الوقتية:** بمعنى ان تكون المعلومات متاحة للمستخدم حين الحاجة إليها فعلا في إتخاذ قرار معين،و ألا تكون المعلومات متقادمة حين إستلامها أو حين الرغبة في إستخدامها، أي التمكن من توفير المعلومات بالسرعة الكافية

6. **الحماية:** عدم وصول المعلومات إلا إلى الجهات التي تملك الصلاحية في الحصول على تلك المعلومات.

7. **الإقتصادية:** و هي عبارة عن قياس حجم الموارد اللازم تخصيصها من اجل الحصول على المعلومات المطلوبة.

8. **الكفاية:**حجم الموارد اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المعلومات.

9. **العولية:** و هي عبارة عن وصف لوضع نظام المعلومات على شكل متوسطات، مثل نسبة الإدخال الصحيحة إلى إجمالي عمليات الإدخال، أو متوسط زمن إستجابة النظام.

10. **قابلية الإستخدام:** يجب إنتاج معلومات و تقديمها بالشكل الذي يمكن المستخدم من فهمها بسهولة و إستخدامها بسرعة(قاسم، 2006، الصفحات 26-27-28).

أنواع المعلومات:

يمكن تصنيف المعلومات حسب إحتياجات المستخدمين من خلال المعايير التالية:

- **حسب مصدر المعلومات:**

و تتمثل في المعلومات الداخلية التي تخص المنشاة، أو المعلومات الخارجية التي تخص محيط و بيئة المؤسسة خارجيا.

- **حسب درجة الرسمية:**

و هذه المعلومات الرسمية تتعلق بنظم المعلومات الخاصة بالمؤسسة، حيث توجد معلومات غير رسمية لا تربطها أي علاق بنظم معلومات المؤسسة و التي تتعلق بالبيئة المحيطة و التغيرات الناتجة عنها التي لها دخل في سير العملية.

•حسب درجة التغير:

توجد معلومات ثابتة لا تتغير مثل أسماء الأفراد و تواريخ ميلادهم، و كذلك توجد معلومات متغيرة مثل عنوان السكن، و الحالة الإجتماعية و الوظيفة(ملوخي، 2008/2007، صفحة 23).

كذلك توجد أنواع معلومات أخرى تصنف حسب مستويات الإدارة و يمكن تقسيمها كما يلي:

•معلومات إنمائية:

و هي معلومات يحتاجها الإداري في تطوير و تنمية قدراته و توسيع مداركه في مجال العمل و الحياة، مثل المعلومات التي يتم تلقيها من المتدربين في الدورات التدريبية.

•معلومات إنجازية:

و هذه المعلومات يحتاجها الإداري في إتخاذ القرار و إنجاز الأعمال، مثل إتخاذ قرار لتعيين موظف أو شراء اجهزة أو غيرها.

•معلومات تعليمية:

و يمكن أن نقوم بتمثيلها في تلك المعلومات التي تحتاجها الإدارة في المؤسسات التعليمية، مثل الجامعات و المعاهد و المدارس.

•معلومات رسمية:

و هي كل المعلومات التي يتم إخراجها و تقديمها من طرف نظم المعلومات داخل المنشأة(سلطان، 2005، صفحة 57).

أهمية المعلومات:

تتمثل أهمية المعلومات في النقاط التالية:

1. **المعلومات تساعد في إتخاذ القرارات:**

إن المعلومات تساعد في إتخاذ القرارات على إعتبار ان إتخاذ القرارات واحد من الأهداف المطلقة للمعلومات، فالمعلومات عنصر أساسي في أي نشاط بشري فنحن بحاجة للمعلومات في التعليم، الترفيه و الأغراض،حل

المشكلات، و كذلك إتخاذ القرارات إذ تساعد المعلومات في الحد من اللبس أو الغموض في الموقف بل أنها تؤدي إلى إزالة اللبس أو الغموض، مما يساعد على إتخاذ القرارات.

2. **المعلومات تساعد في البحث العلمي:**

إن الباحث العلمي لا يهتم بشيء سوى إنتاج معلومات جديدة في مجال تخصصه،و ذلك بإستخدام المنهج المناسب،و هو في كل خطوة من خطوات بحثه يحتاج إلى المعلومات منذ إختيار الموضوع حتى التوصل للنتائج و إقتراح التوصيات، و لكن تلك المعلومات المطلوبة تختلف بالضرورة من مرحلة إلى أخرى.

3. **المعلومات تساعد في التنمية:**

تساعد المعلومات في إستغلال جميع الموارد الطبيعية و البشرية فبدونها لا نعرف كيف نستفيد من الطاقة الكهربائية أو المعدنية مثلا. بل ان الامر يصل الى انه بدون المعلومات لا نعرف كيف نستفيد من طاقات البشر انفسهم، و وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

4. **المعلومات تساعد في الانتاج:**

إن الانتاج في اي صناعة يتاثر بلا بمدى توافر المعلومات المطلوبة، بل يتعدى الام الى ان الانتاج الفكري نفسه يحتاج الى معلومات مسبقة عليه، فبدون المعلومات لا يكون هناك انتاج متميز في كافة المجالات.

5. **المعلومات من اهم مقومات الحضارة الانسانية:**

حيث يقاس مدى تقدم الشعوب و الحضارات بمدى ما تمتلك تلك الشعوب من معلومات تمكنها من إستغلال كل شيء و تضعها في مكان الصدارة دائما و يتبع ذلك بالضرورة إستخدام تلك الشعوب لتقنيات المعلومات الحديثة للإرتقاء بالوضع القائم و التوصل لرؤية واضحة تطور من خلالها برامجها و مشاريعها و نظمها و انشطتها المختلفة(العيسى، 2014، الصفحات 16-17).

المطلب الثاني : المعلومات المحاسبية

مفهوم المعلومات المحاسبية :

تعرف المعلومات المحاسبية على انها "عبارة عن مجموعة من البيانات تتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي و هو المعلومات "(الغزوي و وليد، 2015، صفحة 62).

ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "كل البيانات والمعلومات الكمية والإحصائية التي تنطبق عليها المبادئ المحاسبية، الخاصة بالتسجيل والترحيل وتحديد مختلف النتائج، بصفة عامة هي كافة المعلومات الناتجة عن قيام المؤسسة بوظائفها المختلفة (بلعجوز، 2011، صفحة 117).

وكذلك تعرف المعلومات المحاسبية بانها: "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الإقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، و يخطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا (السيد، 2009، صفحة 77)".

أيضا تعرف المعلومات المحاسبية على انها: " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الإقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وهي بذلك تمثل نتائج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالمؤسية الإقتصادية وبما يحقق الفائدة من إستخدامها (الدهراوي ك.، 2007، صفحة 09).

خصائص و انواع المعلومات المحاسبية:

خصائص المعلومات المحاسبية:

للمعلومات المحاسبية خصائص وصفات تجعلها ذات فائدة لمستخدمي المعلومات عند عرضها في القوائم المالية، و تجعلها ذات جودة عالية، و يمكن تقسيم هذه الخصائص إلى صنفين رئيسية و ثانوية وهي كما يلي:

الخصائص الرئيسية: يمكن تمثيلها في مايلي:

- **الملائمة:**

"يمكن ان نعرف الملائمة بانها قدرة تلك المعلومات على التأثير في القرار المتخذ من جانب مستخديميها، وذلك بصدد تنبوءات عن نتائج الاحداث الماضية او الحاضرة أو المستقبلية، أو تاكيد او تصحيح قرارات و توقعات سابقة"(السيد، 2009، صفحة 28).و تعتمد الملائمة بدورها على ثلاث خصائص(خنفر و المطارنة، 2009، صفحة 68)

- **توقيت المعلومات:** بمعنى ان تتاح المعلومات لمتخذ القرار عند الحاجة و في الوقت المناسب و ان تكون متاحة عند الطلب و قبل تفقد قيمتها او قدرة متخذ القرار أو تغييره.

- **القدرة على التنبؤ:** أي أنتكون المعلومات المستخدمة في إتخاذ القرارات ذات قدرة تنبوئيةبالمستقبل و ان تكون صالحة و مفيدة عند إستخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالاحداث الاقتصادية قصيرة الاجل.
- **التغذية العكسية:** و يقصد بها قدرة المعلومات على التقويم و التصحيح بمعنى ان تكون المعلومات المحاسبية صالحة للاستخدام في مختلف الظروف و جميع المجالات، بحيث يمكن استخدامها في تقييم الاحداث السابقة.

- **الموثوقية:**

يمكن تعريف الموثوقية على انها خاصية المعلومات في التاكيد بأن المعلومات خالية من الاخطاء و التحيز بدرجة معقولة و انها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله و يمكن الوثوق بالمعلومات إذا توفر فيه ما يلي:

أ-**التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومة المالية موثوقة يجب ان تعبر بصدق عن العلمليات المالية و الاحداث الاخرى التي حدثت في المنشأة أو من المتوقع ان تعبر عنها بمعقولية.

ب-**الجوهر فوق الشكل:** من الضروريأن تكون الأحداث و العمليات المالية قد عرضت و تم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها ة حقيقتها الإقتصادية، و ليس شكلها القانوني فقط، و ذلك سبب انا جوهر العمليات المالية و الاحداث الاخرى غير متوافق دائما مع الشكل القانوني لتلك العمليات.

ج-**الحياد:** بمعنى ان تكون المعلومة المالية غير متحيزة لطرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية.

د-**الحيطة و الحذر(التحفظ):** و تعني هذه الخاصية وجود درجو من الحذر في إتخاذ الأحكام الضرورية لاجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، ويجب ان تكون ممارسة الحذر بدرجة معقولة دون مبالغة.

هـ-**الإكتمال:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية كاملة ضمن حدود المادية و التكلفة،يعني ان اي حذف في المعلومات يمكن ان يجعلها خاطئة و مظللة و بالتالي تصبح غير موثوقة(السيد، 2009، صفحة 28).

الخصائص الثانوية: و هي تلك الخصائص التي توفرها فائدة اكبر للمعلومات و لعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية السابقة و يمكن تلخيصها في مايلي:

القابلية للفهم:

و تعني قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال و النشاطات الإقتصادية و المحاسبة، كما لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. ويجب عدم إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

القابلية للمقارنة:

يكون أمام المستثمرين و المقرضين فرص إستثمار و فرص إقراض متعددة ينبغي عليهم المفاضلة و الإختيار بينها،و يبني المستثمرون و المقرضون على أساس ما يقومون به من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بنفس المؤسسة عن فترات زمنية عديدة،أو مقارنة المعلومات الخاصة بالمؤسات المختلفة،و حتى يكون لتلك المقارنات قيمة لابد أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة.

و لتحقيق قابلية المقارنة يجب إعلام المستخدمين عن السياسات المستخدمة في إعداد القوائم المالية،و إعلامهم أيضا عن أية تغيرات في هذه السياسات و الأثار المترتبة عنها(عاشور، 2008، صفحة 67).

أنواع المعلومات المحاسبية:

يمكن ان نقوم بتصنيف المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

1. **معلومات تاريخية:**

حيث تمثل معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الإقتصادية الناتجة في مختلف العمليات الإقتصادية داخل الوحدة لتحديد و قياس نتيجة النشاط سواء ربحا كان او خسارة عن فترة مالية معينة و عرض المركو المالي، حيث أن هذه المعلومات تكون فعلية لأن العمليات تسجل بعد قوعها كما أنها تركز على الإستخدام الخارجي أكثر من الداخلي، و تفيد الإدارة في عملية المقارنة بين فترة زمنية و اخرى، و كذلك تكشف الإنحرافات عن طريق مقارنتها بالمعلومات التخطيطية.

2. **معلومات تخطيطية و رقابية:**

هي معلومات توجه الإهتمام إلى مجالات و فرص تحسين الأداء و إتخاذ القرارات المناسبة من خلاله وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية حيث تبرز الموازنات الوضع المالي للمؤسسة مستقبلا. كما تستخدم في الرقابة و تقييم الأداء و تحديد المسؤوليات، حيث تتعلق هذه المعلومات بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة، التخطيط و الرقابة، إذ تهتم بالأداء الحالي و المستقبلي.

3. **معلومات لحل مشكلات:**

و هذه المعلومات تتعلق بتقييم بدائل القرارات و الإختيار بينها، و تعتبر ضرورية للأمور غير الروتنية و بذلك فهي غير دورية، و عادة ما تستخدم في التخطيط طويل الأجل مثل قرارات التصنيع و إقتصاد الإستثمار....إلخ(السيد، 2009، صفحة 79).

كذلك مكن تحديد أنواع المعلومات المحاسبية حسب الجهة المستفيدة منها، فالمعلومة المحاسبية التي تحتاجها الإدارة المالية تختلف عن المعلومة التي تحتاجها إدارة المخازن أو إدارة الإنتاج و لكل من هذه الإدارات حاجتها من المعلومات تختلف عن المعلومة التي تحتاجها إدارة المخازن او إدارة الإنتاج و لكل من هذه الإدارات حاجتها للمعلومات المحاسبية و على سبيل المثال الغدارة المالية تحتاج المعلومات المحاسبية لمساعدتها في عملية التخطيط و الرقابة و تنظيم و توجيه و كذلك إتخاذ القرارات.

كما قد أشارت معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم "01" بالتحديد و الذي هو " عرض القوائم المالية" إلى المستخدمين و حاجتهم من المعلومات يشمل البيانات المالية و إستخدامها من أجل تلبية بعض إحتياجاتهم من المعلومات(الغزوي و وليد، 2015، صفحة 75).

أهمية المعلومات و الحاجة إليها:

للمعلومات المحاسبية أهمية بالغة للعديد من الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، فالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية كثيرة و متعددة الأغراض لإحتياجات كل مستفيد حيث تحتاج كل جهة لكمية معينة من هذه المعلومات، فالمقرض يختلف عن المستثمر فهو يحتاج معلومات مختلقة عن المستثمر، كذلك الجهات الرقابية المتمثلة في الهيئات الحكومية مثل هيئة السوق، فكل من هذه الجهات لها متطلبات تريد الحصول عليها من القوائم المالية. و لهذا فإن اهمية المعلومات المحاسبية تكمن في مستوى الإفصاح عن هذه البيانات المالية، حيث توجد هذه

البيانات المالية في القوائم المالية، و تتمثل العديد من معلومات النشاط التشغيلي و الإستثماري و التمويلي للعمل، و كذلك بعض المعلومات الإقتصادية او السياسية قد تؤثر على نشاط المؤسسة(الغزوي و وليد، 2015، صفحة 68).

و يعتبر نظام المعلومات أحد الانظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية المفيدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية و الادارية التي يمكن الإستفادة منها في المنظمة الإقتصادية، كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على المعلومات المحاسبية الملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية و الوقت و التكلفة و إن المعلومات المحاسبية الكاملة تساعد في إتخاذ قرار جيد، و بناءا عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية و تكمن اهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية و أداة فعالة بيد الإدارة لإنجاز مهامها و تحقيق أهدافها، و تزيد اهمية المعلومات المحاسبية و الحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل و المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و السلوكية.

المطلب الثالث:نظام المعلومات المحاسبية

1. مفهوم النظام:

يمكن تقديم مفهوم للنظام على أنه "مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة و التي تؤدي سوية وظيفة لتحقيق الأهداف المسطرة"(إبراهيم و عامر ، 2009، صفحة 19).

و يمكن تعريفه أيضا على أنه "إطار عامل متكامل يحقق عدة أهداف،فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، و هذه الموارد تتراوح من المواد الى الألات و عناصر الطاقة الإنتاجية و ذلك حسب نوع النظام(الدهراوي ك.، 2003/2002، صفحة 16).

فالنظام ببساطة عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام التي تكون إما عبارة عن مكونات مادية مثل الحواسيب او الشاشات أو خطوط الإتصال....إلخ، أو مكونات معنوية مثل الخطط، البرامج الملفات و الانظمة....إلخ، و التي تتفاعل مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات، و التي بدورها تعرف هي ايضا على أنها كل ما يعمل على ربط مكونات النظام مع بعضها، بحيث تشكل هذه العناصر منظومة نافعة تؤدي وظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف(قاسم، 2006، صفحة 14).

الشكل (04) : نظام المعلومات المحاسبي داخل الوحدة الاقتصادية

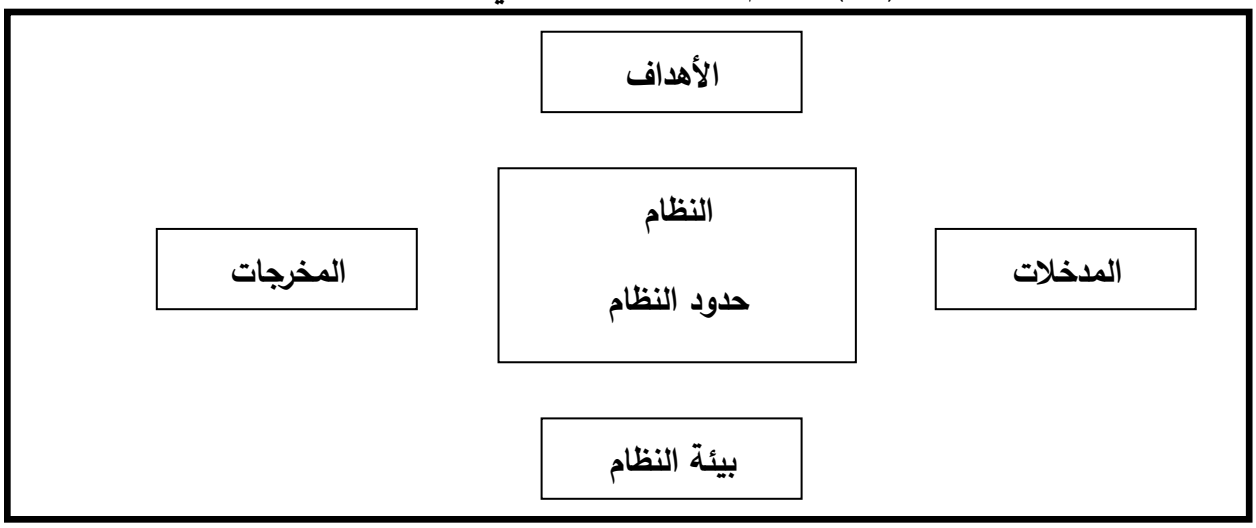

المصدر :(عبد المقصود ، كمال الدين ، و ناصر ، 2005، صفحة 69)

2. نظام المعلومات:

يعرف نظام المعلومات على أنه مجموعة من العاملين و الإجراءات و الموارد التي تقوم بتجميع البيانات و معالجتها و نقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة،و إيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم و الوقت المناسب من اجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم.

حيث يتضمن نظام المعلومات مجموعة من الفعاليات و الانشطة التي يجب القيام بها، حتى تتمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة و اللازمة.كما هو موضح في الشكل الاتي:

الشكل (05): فعاليات نظام المعلومات

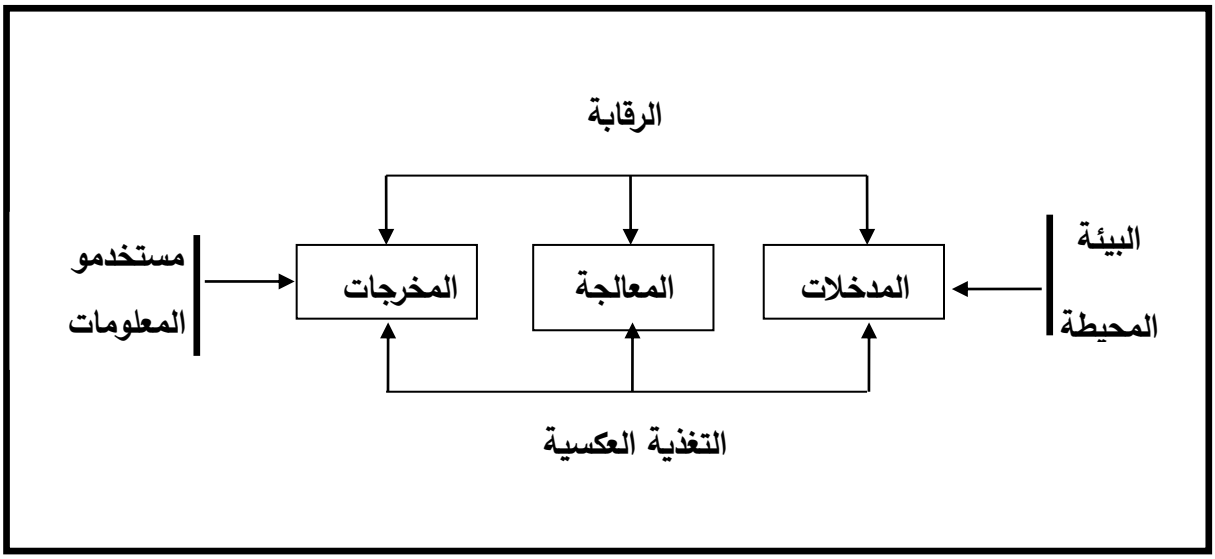

المصدر:(قاسم، 2006، صفحة 16)

المدخلات:

للحصول على المعلومات من نظام المعلومات لابد من تجميع البيانات من الواقع، حيث تشكل هذه البيانات مدخلات النظام، فالمدخلات هي عبارة عن المفردات و المعطيات التي تصف الاحداث و الموجودات و التي تدخل النظام.

المعالجة:

تمثل الجانب الفني من النظام و هي عبارة عن مجموعة من العميات الحسابية، و عمليات المقارنة المنطقية،و التلخيص ، و التصنيف و الفرز التي تجرى على البيانات المدخلة تفرض تحويله إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي.

المخرجات:

و هي المعلومات التي يتم إيصالها للمستفدين وفق أشكال مختلفة مثل التقارير و الجداول و القوائم و الأشكال البيانية و الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستفدين النهائيين.

الرقابة:

هي مجموعة من الإجراءات و القواعد التي تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط عند تصميمه و أن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات و عمليات المعالجة و المخرجات.

التغذية العكسية:

هي عملية قياس ردة فعل المستخدمين على عمل النظام، و تهدف إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام و تعمل على تقديم نتائج عمل النظام، كذلك تعمل على تصحيح الاهداف إن كانت هناك عيوب في أهداف النظام.

حيث يهدف نظام المعلومات لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

1. تقديم المعلومات لأغراض إتخاذ القرارات.
2. يقدم المعلومات التي تساعد في العليات اليومية.
3. تقديم و توفير المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسوؤلياتها(الدهراوي ك.، 2003/2002، صفحة 17).

يعرف نظام المعلومات المحاسيبي (AIS) على أساس أنه " هيكل متداخل الوحدة الإقتصادية يقوم بإستخدام الموارد المتاحة و الأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الإقتصادية.

كل الفعاليات السابقة تنطبق على جميع انظمة المعلومات بما فيهم نظام المعلومات المحاسبي إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع إحتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات، و يتكون الهيكل المتكامل لنظام المعلومات بذلك من مدخلات النظام،عملياته و مخرجاته(عبد المقصود ، كمال الدين ، و ناصر ، 2005، الصفحات 69-70).

و يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على انه عبارة عن مجموعة من المكونات مثل الوسائل الآلية و الأوراق و المستندات و السجلات و التقارير و الأفراد و الإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل و التبويب لتحويلها الى معلومات محاسبية(حفناوي، 2001، صفحة 55).

و هناك رأيان بشأن نطاق نظام المعلومات المحاسبي و علاقته بنظام المعلومات الإدارية حيث يرى الرأي الأول أن نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الإداري و يقتصر دوره طبقا لهذا الرأي على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية.

أما الرأي الاخر فيقترح ان دور نظام المعلومات اللازمة للتخطيط و الرقابة و إتخاذ القرارات، و منه أن نظام المعلومات الإداري جزء من نظام المعلومات المحاسبي . لتأتي رابطة المحاسبة الامريكية. و وفقت بين الرأيين بإعتبار أن نظام المعلومات المحاسبي و نظام المعلومات الإداري مستقلين لكل منهما وظائفه، لكن يوجد تداخل بين النظامين كما هو مبين في الشكل.

الشكل (06) : التداخل بين نظام المعلومات الإداري و نظام المعلومات المحاسبي.

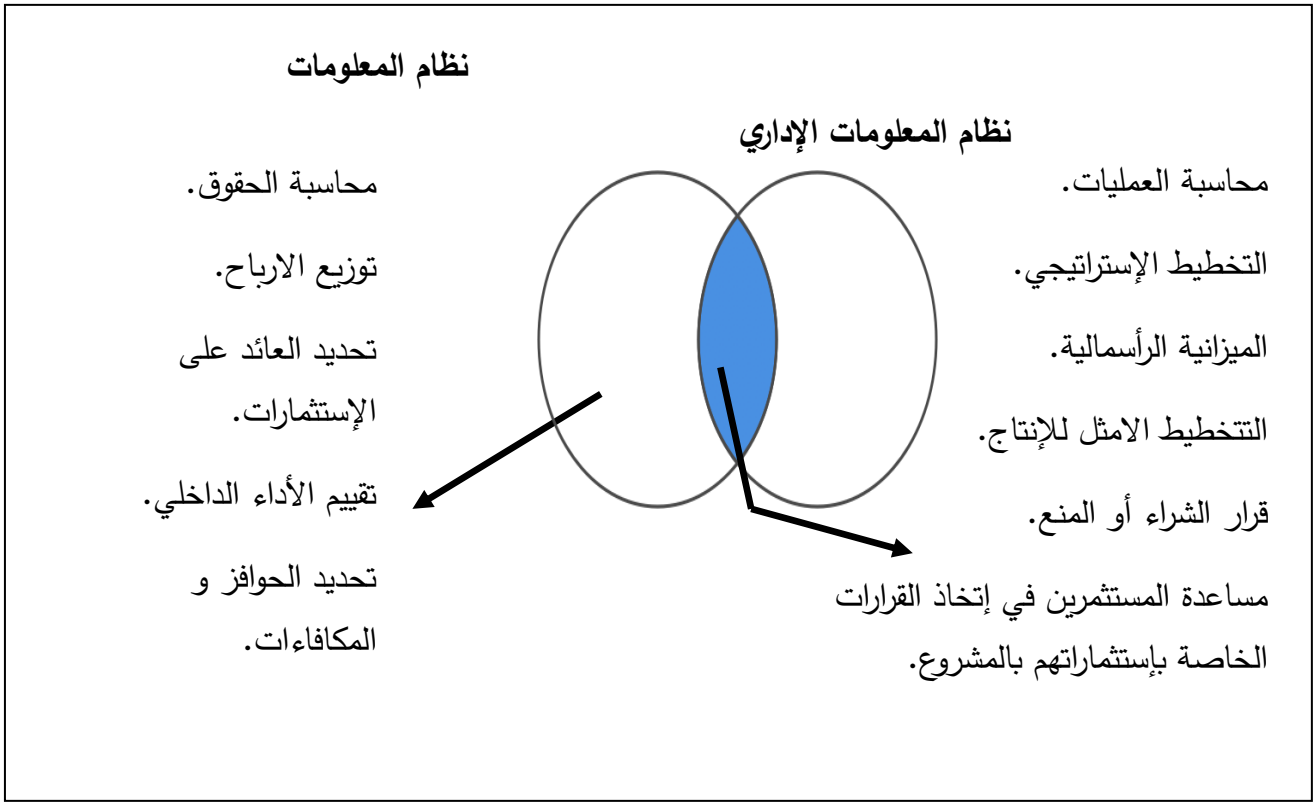

المصدر :(الدهراوي ك.، 2003/2002، الصفحات 43-44)

مكونات النظام المحاسبي:

فيما يلي سنقوم بعرض موجز لمكونات نظام المعلومات المحاسبي بما فيه عملية إتخاذ القرارات الإدارية.

1. **وحدة تجميع البيانات DATE COLLECTION UNIT :**تقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة و التسجيل،و تتمثل هذه البيانات في الاحداث و الوقائع التي يهتم بها المحاسب و يرى انها مفيدة و يجب الحصول عليها و تسجيلها.

الشكل (07) :نظام المعلومات المحاسبي داخل الوحدة الإقتصادية.

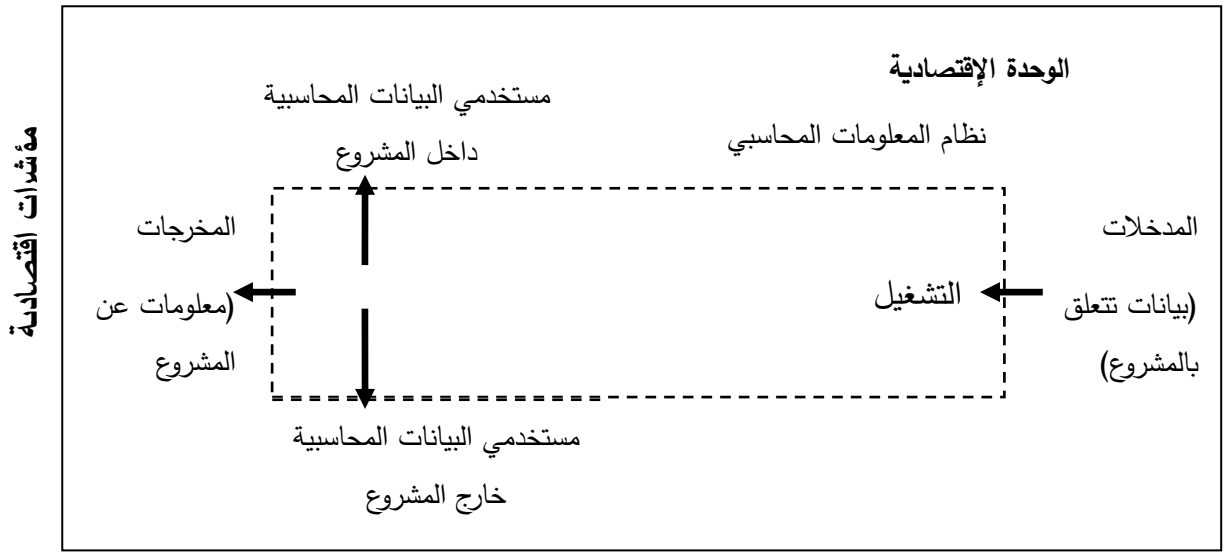

المصدر .(الدهراوي ك.، 2003/2002، صفحة 50)

2. **وحدة تشغيل البيانات DATA PROCESSING UNIT:**

البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم إستخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرارات في لحظة تجميعها، لكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل و إعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات.

3. **وحدة تخزين و إسترجاع البيانات STORING AND RETRIEVAL UNIT:**

تختص هذه الوحدة بتخزين في حالة عدم إستخدامها مباشرة و الحفاظ عليها للإستخدام مستقبلا أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

4. وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات) DATA TRANSMISSION UNIT:

قنوات المعلومات هذه هي الوسيلة التي يتم بها نقل و توصيل البيانات و المعلومات من وحدة إلى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية.

5. دورة القرارات الإداريةDECISION RULE :

القرارات الإدارية عادة ما تكون إختيار بين البدائل، ويقوم متخذ القرارات بمراجعة أهداف المشروع و من ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة، و في ضوء المحددات و القيود المفروضة.

الشكل (08) : مكونات نظام المعلومات الحاسبي.

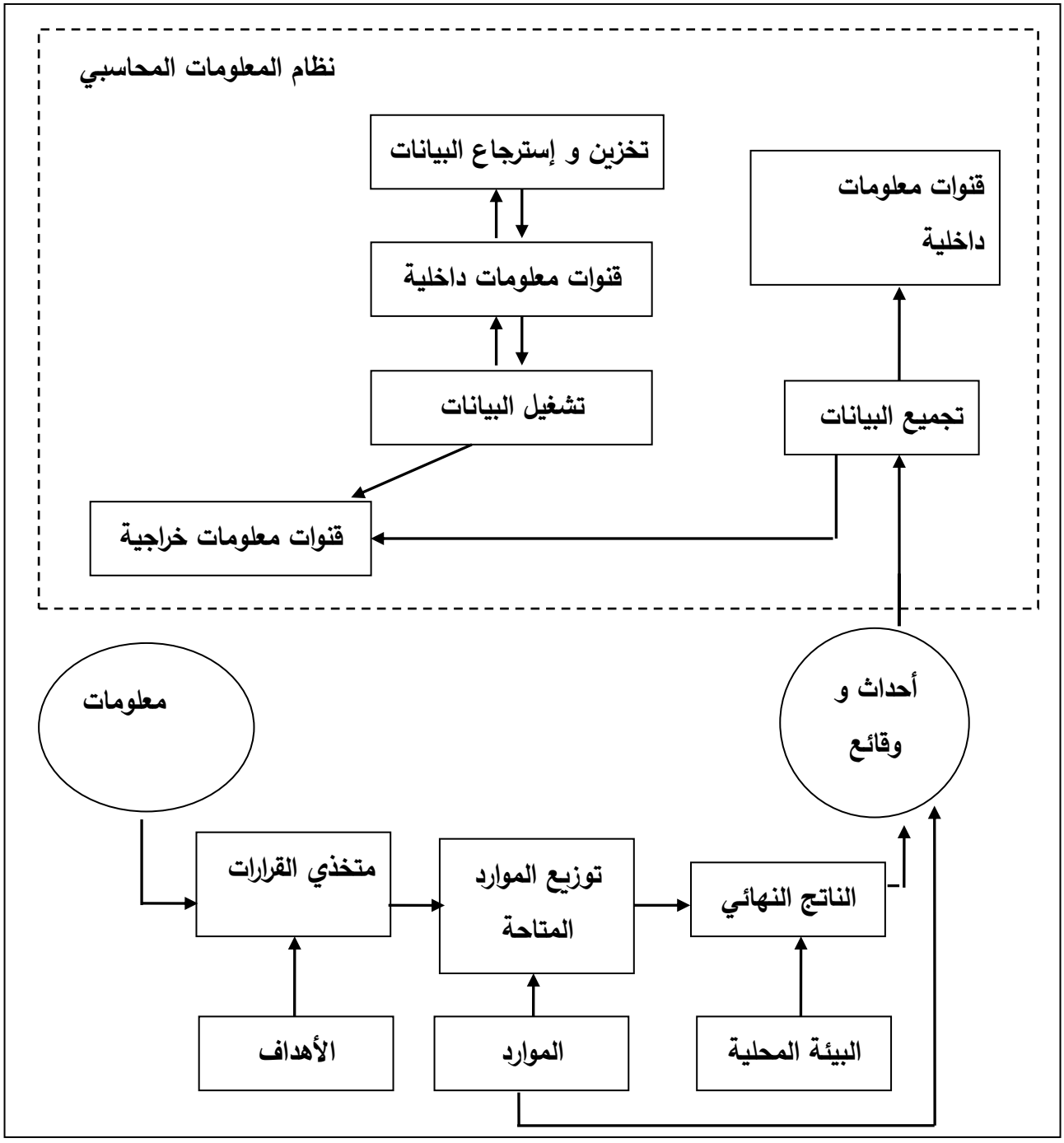

المصدر : (الدهراوي ك.، 2003/2002، صفحة 52/49)

أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبة هو توفير معلومات محاسبية لمختف المستخدمين الداخليين من الادارة أو الخارجيين كالزبائن، حيث توجد ثلاث أهداف معينة يمكن تحديدها في:

1. الدعم اليومي للعمليات:

إن أي وحدة إقتصادية تقوم يوميا بعدد من الأنشطة و الاحداث تسمى عمليات، و العمليات المحاسبية،و يقصد بها العمليات المالية المتبادلة أي إنتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري و تتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الإقتصادية، مثلا عمليات البيع التي تحدث في الوحدات الإقتصادية هو تبادل قيمة إقتصادية تمثل عملية محاسبية و التي أساسا يحويها و يعالجها نظام معلومات المحاسبية

2. دعم إتخاذ القرار:

الهدف الثاني المهم لنظام المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار و التي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الإقتصادية التخطيطية و الرقابية، و إن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات.

3. إنجاز الإلتزامات المتعلقة بالإدارة:

تتحدد أهمية الإلتزامات بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن الوحدات الإقتصادية، كتوفير معلومات إلى اصحاب المصالح، الدائنين، اللجان التنظمين....إلخ، إذا كانت وحدات إقتصادية مندمجة أو ذات الملكية العامة، أم الوحدات الإقتصادية الصغيرة عادة ما تصدر قوائم مالية دورية للمساهمين و توفر تقارير عن الدخل الخضع للضريبة للجهات الحكومية(إبراهيم و عامر ، 2009، الصفحات 27-28-29).

كذلك يمكن تحديد نوعين من الاهداف:

1. أهداف عامة لنظام المعلومات المحاسبي:

- توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، مثل تسجيل و تشغيل البيانات المحاسبية و إنتاج التقارير المختلفة.
- تحقيق الحماية لأصول المشروع، مثل تحقيق الثقة بالبيانات المحاسبية.

2. أهداف تفصيلية لنظام المعلومات المحاسبية:

أ-تشغيل البيانات:

- تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة.
- تسجيل العمليات بواسطة الافراد المختصين.
- تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة.
- إرفاق المستندات الملائمة لتسهيل عملية المراجعة.

ب-توصيل البيانات:

- توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها.
- توصيل المعلومات في الوقت المناسب.

ج- تحقيق الثقة بالبيانات:

- التحقق من ان كل العمليات تم تسجيلها.
- التحقق من تسجيل العمليات على فترات دورية.
- الترحيل على فترات دورية.
- التاكد من صحة الأرصدة.

د- تحقيق الحماية للأصول(الدهراوي ك.، 2003/2002، صفحة 324):

- تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقط الإنتقال و الحيازة لها.
- فصل مهمتب سلك الدفاتر و حيازة الأصول.

وظائف نظام المعلومات المحاسبية:

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتأدية مجموعة من الوظائف ضمن المؤسسة يمكن تلخيصها في أربع وظائف رئيسية:

- ❖ جمع و تخوين البيانات المتعلقة بأنشطة و عمليات المنشأة بكفاءة و فعالية، حيث تشمل عملية إدخال البيانات للحصول على البيانات من نظام العمليات و تسجيل هذه البيانات في المستندات و الوثائق الملائمة، كذلك التحقق من صحة البيانات و تسجيلها على المستندات، و التاكد من شمولية المستندات و كمالها،إذ يقوم نظام المعلومات المحاسبية بإستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل الفاتورة، أمر البيع،وثيقة الشحن.....إلخ.
- ❖ معالجة البيانات عبر عمليات الفرز و التصنيف و التلخيص...إلخ، حيث تتطلب إجراء ما يلي:
  - تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفق معايير محدد مسبقا.
  - نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الصرف.
  - ترحيل محتوى الوثائق و المستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة.
  - غجراء العمليات الحسابية على البيانات بغرض حساب أرصدة الحسابات و مجموع العمليات المسجلة في اليومية ....إلخ.
  - إجراء عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل و الترحيل إلى السجلات المختلفة.
  - في بعض المنظمات يتم تجميع العمليات المتشابهة في مستند واحد تمهيدا لترحيله إلى دفاتر اليومية،و نظرا لتنوع و تعدد الحسابات التي تستخدمها لترحيل العمليات يقوم بوضع دليل الحساب،حيث يتم إعطاء رقم مستقل لكل حساب من حسابات الأستاذالعام،و أرقام فرعية للحسابات التابعة له في دفتر الاستاذ المساعد.
  - توليد معلومات مفيدة لإتخاذ القرار و توفيرها للمستفيدين، حيث تؤمن تلك المعلومات في شكل تقارير يتم تصنيفها في فئتين رئيستين هما:

أ- القوائم المالية:

يتضمن إعدادها سلسلة من العمليات تبدأ بإعداد ميزان المراجعة حيث يتم تصنيف أرصدة الحسابات في الأستاذ العام.

و حالما يتم إعداد ميزان المراجعة المعدل ليعكش كل أثار قيود التسوية و يتم إختيار ميزان المراجعة المعدل من أجل إثبات مساواة المبالغ الدائنة مع المدينة و إثبات دقة قيود التسوية ثم يتم اعداد قيود الاقفال لاغلاق كل حسابات المصاريف و الايرادات ، و تحويل مبلغ الدخل و الخسارة الصافية الى حساب حقوق الملكية المناسب، و ثم يتم اعاد الميزانية الختامية، و اخيرا قائمة التدفقات النقدية باستخدام المعلومات من قائمة الدخل و الميزانية الختامية.

ب-التقارير الإدارية:يجب ان سكون نظام المعلومات المحاسبية قادرا على تزويد الاداريين بالمعلومات التشغيلية و التفصيلية حول اداء المنشاة، مثلا: تقارير حول حالة المخزون الربحية النسبية للمنتجات، الأداء النسبي لكل مندوبي المبيعات، المتحصلات النقدية، الموازنات التخطيطية..إلخ.

غالبا ما يتم الإعتماد على كل من المقاييس المالية التقليدية و البيانات التشغيلية لتقدير الأداء الأنسب و الآمن كذلك يجب أن يتم تجميع البيانات الهامة من مصادر خارجية، حيث تعبر البيانات عن رضى العميل كخير مثال على ذلك، و لكنه غير كاف لقياس و تتبع الوقت اللازم لإملاء و تسليم اوامر الزبائن، و هذا بالكاد يؤمن المعلومات حول الكيفية التي تقابل بها المنشاة اهدافها في خدمة الزبائن.

تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل و معالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الاعمال بدقة و تؤكد أيضا حماية هذه البيانات و أصول المنسأة الأخرى حيث تتمثل اهداف تامين الرقابة الداخلية في ثلاث أهداف و هي(قاسم، 2006، صفحة 51/46):

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ و دقيق،لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.
- حماية اصول المنشأة و بياناتها.

الشكل (09) :وظائف و مهام نظام المعلومات المحاسبي

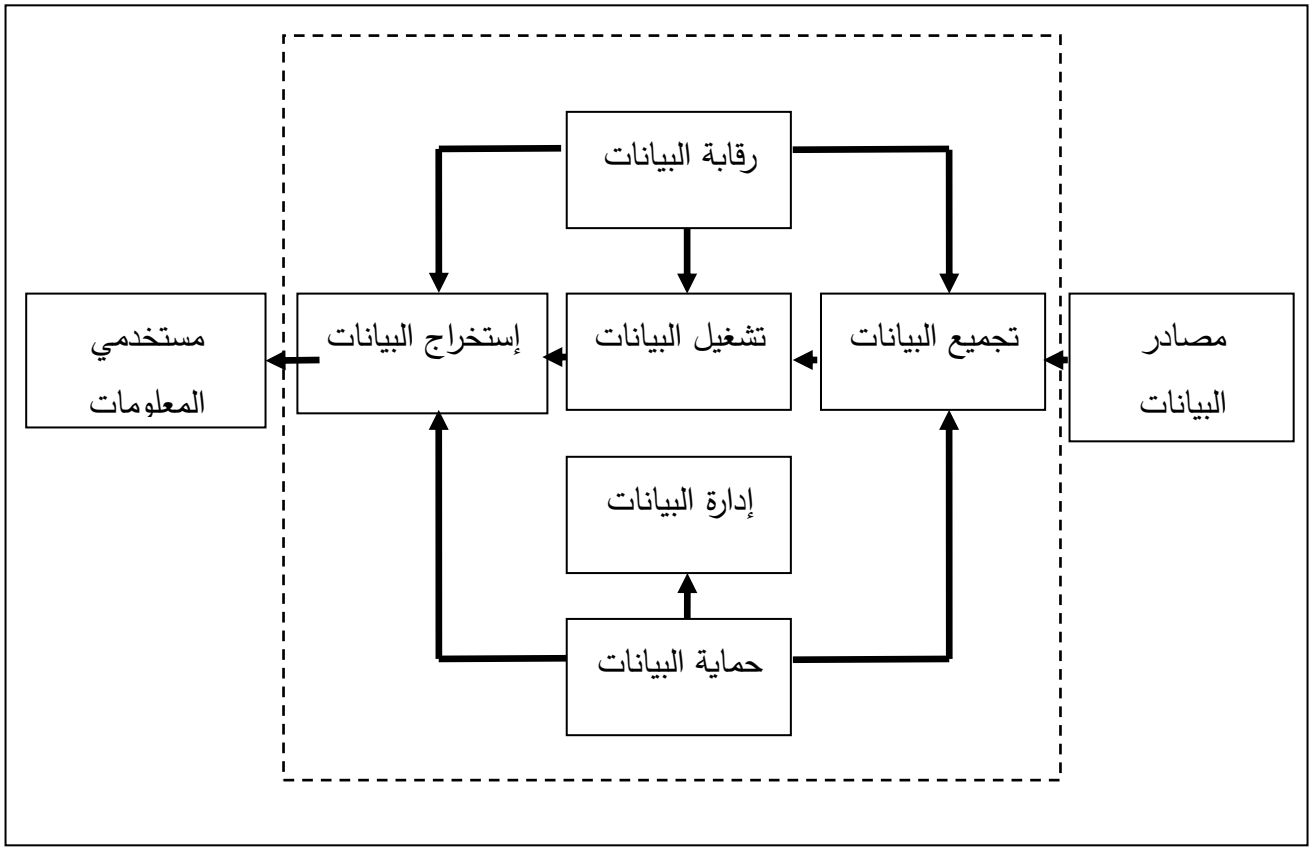

المصدر :(الدهراوي ك.، 2003/2002، صفحة 20)

خصائص نظام المعلومات المحاسبية:

يتميز نظام المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص الواجب أن تتوفر فيه لتجعله نظام معلوماتي فعال و حيوي في المنشأة،إذ يقوم بتادية وظيفته بكفاءة حسب التصميم الذي صنع من أجله في المؤسسة، و هذه الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبية للفعالية و الكفاءة كالتالي(حفناوي، 2001، صفحة 59):

- وجوب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبية درجة عالية جدا من الدقة و السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية.
- السرعة و الدقة في إسترجاع المعلومات الكمية و الوصفية المخزنة في قواعد بيانات و ذلك عند الحاجة إليها.
- المرونة الكافية عندما يتطلب الامر تحديثه و تطويره ليتلائم مع التغيرات الطارئة للمؤسسة.

- تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المؤسسة الإقتصادية.
- تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية لمساعدتها في التخطيط القصير و المتوسط الأجل لاعمال المؤسسة.
- تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة و الضرورية و في الوقت المناسب لإتخاذ قرار الإختيار من البدائل المتوفرة.

مقومات نظام المعلومات المحاسبي:

مما سبق يمكننا من نستخلص الخصائص الرئيسية التي يجب توفرها في نظام المعلومات المحاسبية،و لا شك أن هذه الخصائص يجب عليها أن ترتبط بقدرة النظام على تحقيق الأهداف التي تم تصميمه من اجلها.و نتيجة ذلك يجب الإشارة إلى مقومات نظام المعلومات المحاسبي ليمكن الحكم عليه بانه نظام جيد،و عليه فإن هذه المقومات هي كالاتي(المجهلي، 2009، صفحة 32):

1. أن تكون اهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يتم تصميمه بالطريقة التي تلائم الهدف العام للمنظمة.
2. أن يكون النظام ملائما و يتسم بالمرونة الكافية للتأقلم مع المتغيرات المحيطة به.
3. أن يكون النظام يتمتع بالإستقلالية حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين القيم المتغيرة.
4. أن يكون للنظام علاقات مترابطة الأركان الأساسية و البيئة التي تحيط به يمكن التأقلم و التلائم معها في الوقت المناسب للوصول إلى حالة الإستقرار المرغوبة .

كذلك هناك مقومات أخرى يعتمد عليها نظام المعلومات المحاسبي :

المجموعة المستندية:

تمثل المستندات اولى عناصر النظام المحاسبي في أي وحدة إقتصادية، حيث توفر الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل اولى خطوة عمل النظام، كذلك تمثل احد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة و التدقيق على كافة الاحداث الإقتصادية في الوحدة و كذلك تمثل سجلا تاريخيا في الوحدة الإقتصادية نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للاحداث التي قامت بها هذه الاخيرة خلال فترة او فترات زمنية سابقة.

المجموعة الدفترية:

حيث تتمثل هذه المجموعة في كافة الدفاتر و السجلات التي تم مسكها في الوحدة الإقتصادية،إذ تمثل الوعاء التي يتم تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للاحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية و منه معالجتها من خلال عمليات التسجيل و التبويب و التلخيص و التحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات و الفروض و المبادئ و السياسات المحاسبية اللازمة لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير و القوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية.

دليل الحسابات:

و يمثل اداة مهمة في توجيه العتمل المحاسبي خلال تحديد الحسابات التي يمكن ان تتأثر بها العمليات التي به الاوحدة الإقتصادية ، كذلك يعتبر أداة مساعدة يمكن ان تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات و التبويبات التي يمكن أن تعطي الحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتظمنه دليل الحسابات.

مجموعة التقارير و القوائم المالية:

حيث تمثل هذه المجموعة ناتج العمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية و خلاة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية و غير الجارية، و هي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة و غير مباشرة مع الوحدة الاقتصادية، و يمكن أن تعتتمد عليها في إتخاذ القرارات سواء كانت تلك الجهات من داخل او خارج الوحدة الاقتصادية(يحي، 2008، الصفحات 30-31-32).

مجموعة الإجراءات المحاسبية:

و هي تلك الإجراءات التي تنظم العمل المحاسبي في مشروع الوحدة الاقتصادية و عن طريقها يمكن تنظيم العمل لتلافي حدوث الاخطاء و الاختلاسات.

نظام القيد:

حيث يتم إستخدام نظرية القيد المفرد و نظرية القيد المزدوج للإثبات في الدفاتر بمجموعة الالات و المعدات المستخدمة في قسم المحاسبة(السيد، 2009، صفحة 24).

مبادئ و شروط نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن تجميع البيانات و المعلومات داخل المؤسسة عن طريق مجموعة من المبادئ و الشروط لنظام المعلومات المحاسبي و ذلك بصورة تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها، و يتيح هذا النظام داخل المؤسسة عمليات التنسيق و الرقابة و ذلك عن طريق:

- أن يكون النظام مرتبطا بالهيكل التنظيمي للمؤسسة و ذلك لتوفير المعلومات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة، إذ تظهر المعلومات المحاسبية علاقة أنشطة الإدارة ببعضها البعض في شكل التقارير الدورية.
- أن يكون النظام مصدرا يزود الغدارة بمعلومات كافية و مفيدة عن نتائج تنفيذ و تطبيق الخطط المسطرة مسبقا و ذلك عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط المعدة مسبقا و عرضها في تقارير واضحة للمستخدمين.
- أن يكون النظام متمتعا بتكامل المعلومات خاصة الخارجية منها المفيدة، مثل الظروف الإقتصادية التي تسود الأسواق.
- أن يكون النظام متوفرا على قنوات إتصال لتدفق المعلومات إلى البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة ، و إجراء تلائم بين نظام المعلومات و البيئة المحيطة لتوفير المعلومات وفق ظروف مستخدميها.
- أن يكون النظام مستجيبا لطلب المعلومات بإستمرار من خلال توليد المعلومات و قت الحاجة إليها، و ذلك نتيجة البيانات المخزنة إلى الحاجة لها(جمعة و آخرون، 2007، صفحة 21).

المبحث الثاني :مصادر المعلومات المحاسبية

المطلب الأول : التقارير المالية:

تعد المحاسبة لغة الاعمال عالميا،كونها تعمل على تحديد و قياس و توصيل المعلومات المالية على الكيان الإقتصادي إلى الأطراف المهتمة سواء كانت داخلية أم خارجية. من خلال إعداد التقارير و القوائم المالية،و يشمل مستخدمو هذه التقارير كلا من :المستثمرين الحاليين و المحتملين،الموردين و الدائنين التجارين، العملاء، الحكومة.....

مفهوم التقارير المالية: هي المخرج النهائي للعمل المحاسبي، و الذي تعرض بموجبه المؤسسة معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين، وتكون مفيدة بشكل رئيسي للمستثمرين الحاليين و المحتملين و المقرضين و الدائنين الاخرين في إتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمؤسسة.

مستخدمو التقارير المالية:

أولا الإدارة: إن أحد مستخدمي المعلومات المالية هو إدارة المؤسسة و هذا نابع من التعاقدات مع المساهمين او المالكين و كذلك الحوافز الممنوحة لهم، إن الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية هو تقديم معلومات مفيدة لمتخذي القرارات، و تتخذ الجهات المستخدمة للتقارير المالية منها ما له علاقة مباشرة و دائمة بالمؤسسة كالمسيرين،و الملاك ومنها من له علاقة (علاقة عمل ظرفية تحدد المصلحة المشتركة) مثل المقرضين ، الموردين ....إلخ.

و من أهم مستخدمي التقارير المالية (حياة، 2011/2010، صفحة 64):

أولا: الإدارة

إن أحد مستخدمي المعلومات المالية هو غدارة المؤسسة و هذا نابع من التعاقدات مع المساهمين أو المالكين و كذلك الحوافز الممنوحة لهم، فقد تحدد رواتب الإدارة كنسبة من قاعدة معينة و بشكل عام فإن الإدارة بحاجة إلى المعلومات المالية لإستخدامها في غايات الإئتمان و الإستثمار و للغيات الغدارية كالرقابة و تقييم الأداء، التخطيط المالي حيث تبحث الإدارة عن إجابات لبعض الأمور التالية:

- قد تتسائل عن مدى نجاحها في إستثمار الاموال التي تديرها؟ و هل نجحت في تحقيق عائد؟
- أما عن تساؤلها ما مدى نجاح الإدارات المختلفة بالمؤسسة في تنفيذ المهام الموكلة إليها.

ثانيا: المساهمون و المستثمرون

إن قرارات هذه الفئات تكون إما ذات صفة إستثمارية أو ذات صفة مسؤولية ففي حالة الإستثمار تركيز هذه الفئات ينصب على إختيار محفظة الأوراق المالية التي تتحقق مع إختياراتهم،فإذا كان المستثمر يهدف إلى إكتشاف الأوراق المالية التي تم تسعيرها بطريقة خاطئة فإنه قد يستخدم طريقة التحليل الأساسي عن طريق فحص المعلومات التي تتعلق بالمؤسسة.

أما عند التركيز على جانب المسؤولية يكون إهتمام المساهمين بسلوك الإدارة و التأثير عليه، و هنا يكون التحليل المالي للمعلومات إما عن طريق المساهمين أنفسهم أو بواسطة محللون ماليون أو مستشارون.

ثالثا: الدائمون و المقرضون:

هذه الأطراف تهتم بمعرفة قدرة المؤسسة على سداد الديون أو القروض و الفوائد المتعلقة بها.

رابعا: فئات أخرى:

مثل الموظفين و العاملين بالمؤسسة و المحللون الماليون و مكاتب الإستشارات و مدققو الحسابات و الحكومة (ضريبة الدخل،ضريبة المبيعات، ديوان المحاسبة، وزارة المالية).

أهداف التقارير المالية:إن الهدف الأساسي من التقارير المالية هو إيصال معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمون الداخليون و الخارجيون للأغراض إتخاذ قراراتهم الإقتصادية ، مع التركيز على فئة المستخدمين الخارجيين على حدة غير أن هناك قاسما مشتركا يمثل إحتياجات عامة لجميع المستخدمين، و نظرا لأن المستثمرين من افراد و أشخاص او مساهمين من يتحملون المخاطر المرتبطة بتمويل أنشطة المنشاة، لذا ينظر إلى إحتياجاتهم المعلوماتية على أنها نموذج يلبي معظم إحتياجات المستخدمين الأخرين.

يتفق علماء المحاسبة على هذه التقارير تلبي الإحتياجات المعلوماتية لمعظم المستخدمين الخارجين، مع التركيز على إحتياجات المستثمرين السابق ذكرهم(رضوان و البلداوي، 2009، صفحة 19).

أنواع التقارير المالية:

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بعرض المعلومات في شكل تقارير من أهمها:

1. **الإقرارات الضريبية:** يوفر نظام المعلومات المحاسبية تقارير يفرضها القانون الضريبي فمثلا القانون الضريبي الجزائري يلزم المؤسسات بتقديم ميزانية ضريبية تختلف عن الميزانية المحاسبية من حيث تقديم الحسابات و تحديد النتيجة الضريبية التي تختلف عن الربح المحاسبي بإجراء بعض التغيرات لتحديد الوعاء الضريبي.

2. **التقارير الإدارية:** تحتاج الإدارة إضافة الى القوائم المالية إلى معلومات تفصيلية تساعدها في تخطيط و رقابة العمليات اليومية،و يوفر نظام المعلومات ثالثة أنواع من المعلومات،النوع الأول هو المعلومات اللازمة لإتخاذ

القرارات الروتنية مثل قرار الثراء أو البيع، النوع الثاني هو المعلومات اللازمة لتخطيط العمليات، غير الروتنية مثل قرار إضافة منتج اخر، أما النوع الثالث هو المعلومات اللازمة لحل المشكل(حياة، 2011/2010، صفحة 07).

3. **القوائم المالية:** هي الجزء المحوري للتقارير المالية فهي وسيلة لتوصيل المعلومات على الأطراف الخارجية كما انها ذات فائدة لإدارة المؤسسة فهي توضح مدى نجاحها او فشلها في إستغلال الموارد المتاحة لها، و تلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة سنة و تظهر المركز المالي و تهدف القوائم المالية إلى المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية و تحديد الربحية و التوقعات المستقبلية في مجال المركز المالي و الربحية(أنور، 2003، صفحة 21)

التحديات التي تواجه التقارير المالية:

يمكن تحديد أبرز التحديات او نقاط الضعف في:

مقاييس غير ماليةNON –FINANCIAL MEASUREMENT: فشلت التقارير المالية في تقديم مقاييس أداء رئيسية تستخدم بشكل واسع من قبل إدارة المؤسسة كمثال قياس رضا العملاء.

النظرة المستقبلية FORWARD–LOOKING: فشلت التقارير المالية في تقديم معلومات تتعلق بمستقبل المؤسسة، و التي تكون الحاجة إليها من قبل المستثمرين و الدائنين الحاليين و المحتملين كبيرة، و تتضمن مصادر المعلومات الاخرى و بالتحديد تقرير المحلل معلومات مستقبلية. أما القوائم المالية فإنها تحتوي معلومات تاريخية فقط.

الأصول غير الملموسة–SOFT ASSETS: تركز التقارير المالية على الأصول الملموسة إلا أنها لم تقدم معلومات كافية عن الأصول غير الملموسة.

توفر المعلومات في الوقت المناسب TIME LINES: تعد المؤسسة تقاريرها المالية بشكل ربح سنوي و تقديم تقارير مدققة بشكل سنوي. نادرا ما تجد معلومات حين الطلب و بالمقابل فإن المحلل بعد تنبؤاته و توصياته حالما تتوفر لديه المعلومات، كما ان مصادر المعلومات الأخرى مثل اخبار الإقتصاد، الصناعة، المؤسسة تتوفر بعدة أشكال بما فيها الانترنيت بشكل دائم و سريع فعلى مهنة المحاسبة إيجاد الحلول الملائمة لهذه التحديات من اجل تقديم معلومات كافية لمستخدمي المعلومات و بالاخص المستثمرين. (زكريا، 2014، صفحة 57)

المطلب الثاني : القوائم المالية

تعريف القوائم المالية: تمثل القوائم المالية الجزء الرئيسي من مكونات التقارير المالية ، و تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المنشاة خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة الى المركز المالي و التغيرات التي حدثت عليه عن ذات الفترة و تشمل القوائم المالية القوائم التالية(راضي،، 2015، صفحة 15):

1. قائمة المركز المالي (الميزانية).
2. قائمة الدخل (جدول حساب النتائج).
3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
4. قائمة التدفقات النقدية.
5. الملاحظات (الملحق).

هي عبارة عن صورة المركز المالي للمؤسسة من خلال بيان ما لها من ممتلكات(الأصول او الموجودات) و حقوق الملكية و ما عليها من إلتزامات مالية (الخصوم) في تاريخ معين.

تمثل قائمة المركز المالي إحدى الركائز المهمة في بيان صورة المؤسسة للأطراف المتعاملة معها و هي بذلك تترجم بالأرقام ما تملكه المؤسسة من أصول (موجودات) لديها و هذه الملكية تعبر في القياس المحاسبي، هل إن وضع المؤسسة المالي جيد بمقارنة بالإلتزامات (الخصوم) حيث شكل الخصوم ما يترتب على المؤسسة من حقوق للغير(حماد، 2005، صفحة 117).

الشكل (10) : الشكل القانوني لقائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي	
الموجودات	
أموال سائلة	
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	
إيداعات لدى بنوك و مؤسسات مالية أخرى	
أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	
قروض و سلفيات	
فوائد مستحقة القبض	
موجودات أخرى	
مباني و معدات	
المطلوبات	
ودائع العملاء	
ودائع البنوك و المؤسسات المالية الأخرى	
شهادات إيداع	
أوراق مالية مباعة بموجب إتفاقية إعادة الشراء	
فوائد مستحقة الدفع	
ضرائب	
مطلوبات أخرى	
أذونات لأجل و سندات و تمويلات لأجل أخرى	
مجموع المطلوبات	
الحقوق	
رأس المال	
إحتياطات	
الحقوق العائدة إلى مساهمي الشركة الأم	
حقوق غير مسيطرة	
مجموع الحقوق	
مجموع المطلوبات و الحقوق	

ثانيا: قائمة الدخل او جدول حسابات النتائج:

يطلق على هذه القائمة أسماء مختلفة فبجانب قائمة الدخل هناك من يطلق عليها قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل و هي قائمة تتضمن نتيجة اعمال المنشاة من ربح او خسارة بعد مقابلة الإيرادات و المكاسب بالمثاريف و الخسائر خلال فترة مالية(الجعارات، 2009، صفحة 121).

- إن قائمة الدخل لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي حيث تقوم بتحقيق الميزات التالية(حماد، 2005، الصفحات 120-121):
  - التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح او خسارة.
  - التمييز بين صافي الربح التشغيلي و صافي الدخل.
  - التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي و يستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
  - تحديد اسعار الأسهم من خلال معرفة نتيجة قائمة الدخل.
  - معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك.
  - التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
  - إحتساب بعض النسب مثل نسب الربحية.

الشكل (11) : الشكل القانوني لقائمة الدخل

منشأة ..... قائمة الدخل ..... عن الفترة المنتهية		
الإيرادات بأنواعها .... إجمالي الإيرادات المصروفات بأنواعها .... إجمالي المصروفات صافي الربح و الخسارة		

ثالثا: قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

يظهر من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية أي احداث قد تطرأ على بنود رأس المال و حقوق المساهمين، و التي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة علىٍ رأس المال و الأرباح المحتجزة و التوزيعات و الاحتياطات، و هي توضح أيضا هل أجرت المؤسسة زيادة على رأس المال؟ و كيف كانت الزيادة؟ هل أصدرت المؤسسة أسهم جديدة؟ هل قامت بتوزيع أسهم مجانية؟ و هل الأرباح المحتجزة إرتفعت أم إنخفظت و بأي مقدار؟و كذلك الأمر بالنسبة للإحتياطات.

الشكل (12) : الشكل القانوني لقائمة التغيرات في حقوق الملكية

المبلغ	البيان
***	**رأس المال في بداية الفترة**
***	**(+) و (–) الإضافات أو التخفيضات لرأس المال خلال الفترة**
***	**(–) المسحوبات الشخصية**
***	**(+) و(–) صافي الدخل (ربح/ خسارة)**
***	**رأس المال في نهاية الفترة المالية (صافي حقوق الملكية)**

تعتبر قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية المنشورة التي تعدها المؤسسة و التي يعطيها مستخدمو القوائم المالية اهمية خاصة لما تحتويه من معلومات تساعد على فهم محتوى القوائم المالية، الأمر الذي يترتب عليه إتخاذ قرارات إقتصادية سليمة، غن الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن الإيرادات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، فهي تجيب على عدة تساؤلات:

1. من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟ و فيما أستخدمت؟ و ما مقدار التغيير في رصيدها خلال عام؟

يتم تصنيف كل من الإيرادات و المدفوعات إلى ثلاثة أنشطة خلال الفترة هي : الأنشطة التشغيلية، الإستثمارية، و التمويلية حيث:

- **الأنشطة التشغيلية:** تتضمن الاثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.
- **الأنشطة الإستثمارية:** تتضمن تقديم القروض للغير و تحميلها، إقتناء الإستثمارات و التخلص منها (سواء إستثمارات في ديون أو حقوق ملكية) و كذلك إقتناء الأصول الثابتة.
- **الانشطة التمويلية:** و تختص ببنود الإلتزامات و حقوق الملكية و تشمل(راضي،، 2015، صفحة 18):

أ–الحصول على رأس المال من المالك و إمدادهم بعائد على إستثماراتهم أو رد هذه الإستثمارات.

ب–إقتراض الأموال من الدائنين و سداد الأموال المقترضة.

الشكل (13) : الشكل القانوني لجدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية (N-1)
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الإستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من القروض			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب +ج)			
الخزينة و معادلاتها عند إفتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

أما حسب الطريقة غير المباشرة فتكون كالأتي :

الشكل (14) : الشكل القانوني لجدول التدفقات النقدية (الطريقة الغير المباشرة).

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	المبلغ
صافي الدخل + الحسابات الدائنة –الزيادة في المخزون	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
التدفقات النقدية من العمليات الإستثمارية	
نقديات خارجة	
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
نقدية مستلمة من إستثمارات المالكين –مسحوبات نقدية من قبل الملاك	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
صافي التدفقات النقدية و رصيد النقدية في نهاية الفترة	

5. الملاحق المتقدمة للقوائم المالية:

تعتبر الملاحق المرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، و ذلك لأنها تتضمن هوامش و ملاحظات و توضيحات لما تتضمنه القوائم المالية و التي تعتبر ضرورية لفهم هذه القوائم، و بدون وجود هذه الملاحق تعتبر القوائم و يمكن عرض هذه الملاحق بأحد الأساليب التالية: التفسيرات بين الأقواس، الملاحظات الهامشية، الجداول الإضافية، الحسابات الطبيعية المتعارضة، حسابات التقييم، السياسات المحاسبية(الجعارات، 2009، صفحة 143).

أهداف القوائم المالية: إن الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات في الأداء المالي، و التغير في المركز المالي، و هذه المعلومات تفيد مجموعة كبيرة من مستخدمي هذه القوائم في إتخاذ القرارات الإقتصادية، لكنها لا توفر جميع المعلومات لانها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، و لا تعرض معلومات غير مالية.

و تكمن اهداف القوائم المالية في مايلي:

- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الإقتصادية .
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الإستثمارية و التشغيلية و التمويلية.
- إن معلومات المركز المالي تحويها الميزانية، و معلومات الأداء تحويها قائمة الدخل.
- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية.

كما أن هناك فريضتين أساستين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الإستحقاق و فرض الإستمرارية.

الشكل (15) : الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

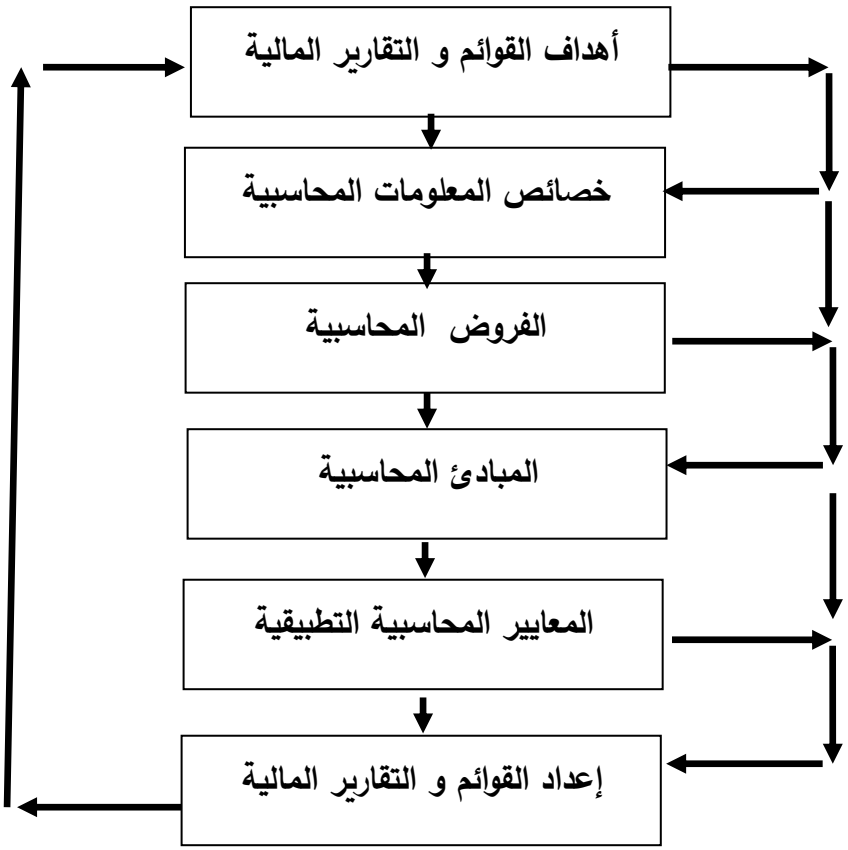

المصدر :(رضوان و البلداوي، 2009، صفحة 15).

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي

تعد المعلومات المحاسبية من أهم العناصر التي تخدم اداء المؤسسة و ذلك نظرا لاهميتها في تفعيل أداء المؤسسة و المساهمة في تفادي المخاطر عن طريق مساهمتها في إتخاذ القرارات السليمة داخل و خارج بيئة المؤسسة، و كذلك التحسين من الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة نظام المعلومات المحاسبي.

1. دور المعلومات المحاسبية في حل المشاكل و القرارات:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة من الإجراءات توفر عند تنفيذه معلومات تدعم عملية التصنيع و إتخاذ القرارات عند كافة مستويات الهيكل التنظيمي للوحدة الإقتصادية و يكمن الهدف الرئيسي من المعلومات التي يقوم بتوفيرها النظام المحاسبي في مساعدة إدارة الوحدة الإقتصادية في تحقيق وظائفها و أهدافها.

و رغم أهمية نظام المعلومات المحاسبي و ما توفره من بيانات لحل الكثير من المشاكل عند مختلف المستويات الإدارية إلا انها تعتبر نظاما فرعيا داخل نظام المعلومات الإداري الذي يوفر بيانات تساعد على حل معظم المشاكل و القرارات عند مختلف المستويات الإدارية.

و يلعب نظام المعلومات المحاسبي من خلال ما يتم توفيره من معلومات دورا هاما و حاسما في حل المشاكل و القرارات المالية المهيكلةن بينما يمكن ان يساهم الى حد ما في حل معظم المشاكل و القرارات المالية شبه المهيكلة، إلا أنه قد يقف عاجزا عن حل كثير من المشاكل و القرارات غير المهيكلة،تلك المشاكل و القرارات التي تمثل التحدي الأكبر للدور الذي يمكن يلعبه المحاسب الإداري في هذا المجال، الأمر الذي يتم بمقتضاه اللجوء إلى نظام معلومات أخرى بديلة مثل نظم دعم القرارات و النظم الخبيرة.

و عموما فإن حل المشاكل و القرارات المالية المهيكلة تعتمد بصفة أساسية على إستخدام نظم المعلومات الداخلية كما هي و بدون تعديل بينما المشاكل و القرارات شبه المهيكلة يعتمد عادة على إستخدام نظم المعلومات الداخلية تعد تعديلها لتتفق مع الموقف القراري المعين،و قد يتم هذا التعديل بالإعتماد على نظم معلومات داخلية أخرى أو نظم معلومات من خارج الوحدة الإقتصادية، أما حل المشاكل و القرارات المالية غير الكهيكلة فرغم أنه يتطلب ضرورة دراسة إتجاهات و دلالات و نتائج تشغيل نظم المعلومات الداخلية إلا انه يعتمد إلى حد كبير على نظم المعلومات من خارج الوحدة الإقتصادية ، لذلك تستخدم نظم المعلومات لحل المشاكل و القرارات غير المهيكلة، لما

تتصف به من سرعة و سهولة في التعديل و التوافق مع القرارات الجديدة و تغيير المدخلات من البيانات الجديدة خصوصا في ظل الظروف المخاطرة و المنافسة، التي تتناسب مع المشاكل و القرارات غير المهيكلة خصوصا في حالة تعدد البدائل و الظروف موضع التقييم(عبد المقصود ، كمال الدين ، و ناصر ، 2005، الصفحات 11-12).

2. القيمة المضافة لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدة الإقتصادية:

يمكن القول ان نظام المعلومات المحاسبية (بكافة عناصره) يضيف للوحدة الإقتصادية قيمة و ذلك من خلال تزفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب لاداء نشاطات الوحدة الإقتصادية ،ذات القيم المتعددة،إذ أن نظام المعلومات المحاسبية المصمم بشكل جيد يصيف كفاءة و فعالية لتلك الأنشطة مما يعني إضافة قيمة لها و ذلك من خلال المؤشرات التالية.

1. **تحسين النوعية و تخفيض التكاليف للمنجات و الخدمات:**

فعلى سبيل المثال غن نظام المعلومات المحاسبية يمكن إعتباره أداة مراقبة و فحص للمكائن ، إذ يستطيع العاملون على المكائن العلم بشكل اني عندما تكون العمليات خارج حدود النوعية و المواصفات المطلوبة مما يساعد على المحافظة على نوعية المنتج و تخفيض مقدار التلف في المواد كذلك تخفيض تكاليف إعادة العمل مرة ثانية.

2. **تحسين الكفاءة:**

يساعد نظام المعلومات المصمم بسكل جيد في تطوير و تحسين كفاءة العمليات،حيث يوفر المعلومات المناسبة و بالوقت المناسبن فمثلا إن التوجه إلى طريقة الإنتاج في الوقت المحدد (Just in time) يتطلب معلومات حديثة و دقيقة أول بأول عن مخزون المواد الأولية و موقعها و شحنها وإستلامها..إلخ.

3. **تطوير عملية إتخاذ القرارات:**

بإستطاعة نظام المعلومات المحاسبية تجهيز عملية إتخاذ القرارات بمعلومات دقيقة و في الوقت المناسب فمثلا إن تجميع بيانات عن المستهلكين لإحدى منتاجات وحدة إقتصادية معينة بشكل دقيق و يومي يقوم بتسهيل إتخاذ القرارات من قبل مدراء البيع.

حيث ذلك سيمكنهم من تحليل توجهات المبيعات بسكل أفضلو كذلك التعرف بشكل سريع للاسباب الداعية إلى حالات التغير في المبيعات و بالتالي السعي إلى التعديل الإداري لتصحيح تصرفات البيع بما يتلائم مع تلك القرارت.

4. المساهمة في المعرفة:

لايمكن ان يساهم التصميم الجيد لنظام المعلومات المحاسبية في المعرفة و الخبرة، و بالتالي تحسين العمليات و توفير ميزات تنافسية، إذ أن نظام المعلومات المحاسبية هو جزء من النتيجة البنية التحتية للوحدة الإقتصادية. مما يساعد مصمم النظام و المحاسبون و المشاركون في وضع التصميم من التعرف على أغلب أنشطة الوحدة الإقتصادية مما يكسبهم معرفة و خبرة تؤول في النهاية إلى تطوير العمل و توفير ميزات تنافسية للوحدة الإقتصادية(إبراهيم و عامر ، 2009، الصفحات 44-45).

المطلب الثاني: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي:

1. دور القوائم المالية في تجسيد الأداء المالي:

إن القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المتعارف عليها في المحاسبة هي التي يعتمد عليها تقييم الأداء المالي في الأساس، إذ تقوم بتوفير معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة و التنبؤ بالوضعية المستقبلية و التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة مما يجعلها مهمة في مساعدة الإدارة على إتخاذ قراراتها خاصة المالية سواء كانت تشغيلية ، تمويلية او استثمارية، و هذا ما يؤثر على رفع الأداء و زيادة القيمة التنافسية و كذلك تعظيم ثروة المساهين مما يعني الاستمرارية في السوق.

حيث أن هذا التقييم للاداء الذي يعتمد على القوائم المالية سواء كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني أو حسب النظام المالي و المحاسبي، لا يتم فقط لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة بل يأخذ منحى آخر في سعي الإدارة لتصحيح الاختلافات و المحاولة لتحسينها اعتمادا على المعلومات التي وردت من القوائم المالية حيث ان هذه المعلومات تصبح ذات اهمية كبيرة اذا ما تم استغلالها بطريقة جيدة اذ أنها تحمل خاصية التنبؤ التي تساعد الادارة في ذلك.

تفيد المعلومات حول الهيكل المالي في التنبؤ بالقروض المستقبلية و كذلك التدفقات النقدية المستقبلية، فالمعلومات حول السيولة و القدرة على السداد تبين قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها المالية.

فعلى سبيل المثال الميزانية تقوم بتوفير معلومات حول المركز المالي و بشكل رئيسي،حيث أن هذا الأخير يتأثر بالموارد الإقتصادية التي تسيطر هليها ، الهيكل المالي، السيولة و القدرة على السداد و الاستجابة لتغيرات البيئة التي نعمل فيها.

أما جدول حسابات النتائج فيعطي معلومات عن الربحية بشكل خاص من اجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الإقتصادية كما تساعد في تقييم الانشطة التشغيلية، الإستثمارية، و التمويلية.

أما عن قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) و التي تعطي صورة اوضح عن التدفقات النقدية و تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها او كذلك تقييم توقيت الحصول عليها و درجة التأكد المرتبطة بها، إذ تحدد تلك المقدرة في النهاية إمكانية قيام المؤسسة بدفع الرواتب للموظفين و كذلك سداد مستحقات الموردين و الفوائد و تسديد القروض، إضافة الى دفع أرباح الاسهم الى المساهمين.

يتم استخدام جميع القوائم المشتركة لإعطاء صورة واضحة و كاملة على الأداء، و لا يمكن إستخدام قائمة واحدة بمفردها على الرغم من ان كل قائمة تعطي معلومات حول شيء معين(حياة، 2011/2010، الصفحات 82-83).

2. أثر المعايير المحاسبية على تقييم الأداء المالي:

أصبحت الكشوف المحاسبية مقبولة دون إجراء التعديلات عليها كما كان في السابق من ضرورة الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، و ذلك لجعل المعلومات ، معلومات مالية بواسطة بعض من التغييرات و هذا حسب المعايير الدولية المحاسبية الجديدة دون نسيان دورها في توحيد لغة المحاسبة في العالم و أثرها في تقييم الأداء المالي سابقا، إذ تحتوي هذه الكشوف على معلومات أكثر من ما يسهل عملية تقييم الأداء المالي إضافة الى الاسباب التالية(حياة، 2011/2010، الصفحات 83-84):

- تكوين صورة واضحة و اكثر دقة عن الإستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة.
- التحسن في كيفية الأخذ بعيم الإعتبار للأصول، إذ يتم تقييمها مرة واحدة في السنة مما يخفض من التقييم الزائد للأصول.
- تجميع الأعباء حسب الوظائف غالبا، مما يعني عدم إمكانية التحليل بواسطة الحسابات الوسيطية في جدول حسابات النتائج.

- الإنتقال الالزامي لجدول تدافقات الخزينة، حيث يتم حذف النتائج و الأعباء التي تكون بدون مقابل اثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يعني تسهيل تقييم السيولة.
- الإنتقال من تحليل مفصل للهوامش الى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن الانشطة.

المطلب الثاث: دور المعلومات المحاسبية في تطوير و تحسين الأداء المالي

1- بعد أن تقوم المؤسسات بإستخراج مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعدها على التعرف على المركز المالي لها، و كذلك إستخراج نقاط القوة و الضعف الخاصة بالمؤسسة و تحليلها و من ثم اتخاذ القرارات المناسبةن تبدأ في تقييم الأداء المالي الخاص بها و الذي يقو م اساسا على هذه المؤشرات المالية المستخرجة من قوائمها المالية حيث يمكن إعتبار القوائم المالية مصدر هام و رئيسي للمعلومات المحاسبية لكافة الاطراف المستخدمة لها داخليين كانوا ام خارجيين، إذ تتميز هذه القوائم المالية بمجموعة من المحددات الواجب على المستخدمين اخذها بعين الاعتبار عند استخدامها لتعود عليهم بالفائدة، و التي تتلخص في الاتي:

1. **إفتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:**

رغم أن القوائم المالية تعد وفق مبدأ إفتراض ثبات وحدة النقد، إلا أنه حقيقة نجدها تتغير بمرور الزمن بسبب إرتفاع و إنخفاض الاسعار و لمحاولة قياس اثر التغيرات في مستوى الاسعار على القوائم المالية أجريت العديد من الدراسات و الابحاث إلا أنه لحد الأن لم يتم التوصل الى قبول اي طريقة لتعديل القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2. **التسجيل التاريخي:**

حيث أن مبدأ التكلفة التاريخية هو المبدا الذي تعد عليه هذه القوائم المالية وذلك لتسجيل العمليات التي تحدث خلال الفترة المالية.

3. **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى و مضمون القوائم المالية:**

إذ تقدر الإدارة ان تؤثر على محتوى القوائم المالية في حدود معينة بإستخدام انشطة نهاية الفترات المالية و ذلك من خلال صفقات او مزاولة انشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم عنها إعداد القوائم المالية و التي لها تاثير على بعض البنود و العناصر الواردة في التقارير المالية الواجب اخذها بعين الإعتبار.

4. الحكم و التقدير الشخصي:

لإستخراج نتيجة كاملة و اكثر دقة لاي مشروع من ربح أو خسارة يتطلب على المؤسسة إنتظار نهاية المشروع لذلك تقوم المحاسبة على افتراض امكانية تقسيم المشاريعالى فترات مالية معينة و التي عادة ما تكون سنة مالية واحدة و رغم الدقة الظاهرة في القوائم النالية الا انها مؤقتة و غير نهائية و تتطلب مزيدا من الحكم و التقدير الشخصي.

5. مرونة إختيار الطرق و الأساليب المحاسبية:

يواجه المحاسب اثناء قيامه بالمعالجة المحاسبية للمشاكل المحاسبية الكثير من طرق و اساليب و كذلك بدائل بمقدورها الغاء القبول العام سواء من الناحية العلمية او العملية،اذ يقوم بالإختيار فيما بينها لتتناسب مع ما تمر به المؤسسة من ظروف و أوضاع إقتصادية والذي ينجر عنه اثار مختلفة على القوائم المالية التي اتخاذها من قبل الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

6. البنود التي يصعب التسجيل المحاسبي لها:

إذا ليس بإمكان النظام المحاسبي أن يسجل جميع المظاهر لنشاط المؤسسة الإقتصادية و التي يمكن لها تمثيل اهم عوامل نجاحها. حيث تعتبر الموارد البشرية أحد تلك العوامل الهامة لنجاح المؤسسة لكن القوائم المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي للعناصر الكمية التي تقاس وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف، لذلك يتم النظر للقوائم المحاسبية المتخذة بعين الإعتبار أنها جزء وليست كل المعلومات و العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة الإقتصادية(حنان، 2013/2012، الصفحات 113-114).

2-التوجهات المستقبلية للمعلومات المحاسبية:

بغية اعطاء المعلومات المحاسبية اهمية اكبر لمتخذي القرارات، تسعى الجهات المهنية للمحاسبة الى تحسين جودتها، و لذلك فقد قام المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1991 بتأسيس لجنة خاصة بالتقارير المالية، حيث في سنة 1995 قامت هذه اللجنة بإصدار تقرير عن الحاجات المعلوماتية للمستثمرين و الدائنين ركزت فيها على ان التقارير المالية يجب ان تشمل الاتي:

- **البيانات المالية وغير المالية:**

إذ تتضمن هذه التقارير الإفصاحات المحاسبية ذات الصلة بها و بمعلومات نشاط الإدارة العليا و قياس أدائها.

•تحيلات الإدارة:

وجوب وجود في مضمونها اسباب التغيرات في البيانات المتعلقة بالجانب المالي و تقييم الأداء.

•معلومات مستقبلية:

حيث يتم توضيح الفرص المتاحة المخاطر المحتملة بها، و تقييم ادائها الفعلي مقارنة بالمخطط، كذلك إضافة الى كفاءة و فعاليات التنبؤات السابقة.

•معلومات عن الإدارة:

و هي معلومات حول الأطراف ذوي العلاقة بالإدارة كالمساهمين و الإدارة نفسها.

•خلفية عن الشركة أو المؤسسة:

تحديد الأهداف و الإستراتجية العامة و وصف لنشاط المؤسسة.

و منذ سنة 2003 يقوم مجلس المعايير المحاسبية الدولية بدراسة إمكانية إصدار قوائم مالية عن أداء المؤسسة لكي تسمح لمستخدمي التقارير المالية بأخذ صورة عن الأداء المالي للمؤسسة و معرفة نتائج و تكاليف الأنشطة سواء تشغيلية أو تمويلية، و كذلك إعطاء صورة عن الأداء المالي المستقبلي، حيث أن تقييم عناصر الميزانية بالقيمة الحالية يساعد مستخدمي هذه التقارير في التنبؤ بالقيم المستقبلية(حياة، 2011/2010، صفحة 84).

خلاصة الفصل :

مما لا شك فيه أن المعلومات المحاسبية مصنفة ضمن أهم المصادر المعتمد عليها في تقييمالأداء المالي و التي تطرقنا إليها في هذا الفصل ، فهي تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الذي يقومبتزويد جميع أطراف المؤسسة سواء الداخلية أو الخارجيةبمعلومات ذات قيمة تؤثر على متخذي القرار، إن الخاصيتين الأساسيتين الملائمةوالموثوقية ما يجعل المعلومات المحاسبية مفيدة وذات أهمية لمستخدميها ، حيث يمكن القول أنهما من أهم هذه الخصائص النوعية للمعلوماتالمحاسبية رغم تنوعها و تعددها ، إضافة إلى القابلية للمقارنة والثبات والأهمية النسبية و التي تعتبر خصائص ثانوية و لكنها لاتقل أهمية عن سابقتها .

القوائم المالية تبقى من أهم أنواع المعلومات المحاسبية رغم تعددها ، و قد تم تغيير شكل القوائم المالية مع إضافة قوائم جديدة لم تكن موجودة مثل قائمة تدفقات الخزينة لتصبح معلومات مالية أكثر منها محاسبية بسبب التحول التي شهدته هذه القوائم المالية مع تغيير المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المالي والمحاسبي ، حيث أصبحت الميزانيات مالية دون إجراء التغيرات و الذي سهل من عملية تقييم الأداء المالي.

و أصبحت القوائم المالية في تقييم الأداء المالي انطلاقا من أهميتها محل اهتمام المهنيين لجعلها أكثر فائدة و قد أعطت المعايير المحاسبية الدولية أهمية أكثر للمعلومات المحاسبية ، حيث ما يزاليوجد إصدار لقوائم مالية تعبر عن الأداء المالي للمؤسسات و دراسات لتطويرها .

الفصل الثالث

دراسة حالة : مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

تنويه :

نظرا للظروف الصعبة التي يعيشها العالم في الفترة الحالية من الأزمة الصحية covid-19 أو ما يسمى ب:

(الكورونا) و الذي بسببه إضطررنا لعمل الدراسة التطبيقية بطريقة المحاكاة و ذلك لعدم قبول المؤسسات لطلب تربصنا مما جعلنا في حيرة من أمرنا و عن كيفية إستكمال المذكرة .

و بعد الكثير من الإستشارات لإطارات في الجامعة و كذلك الأستاذ المشرف إرتأينا للعمل بدراسة تطبيقية لمذكرة بزقراري حياة و ذلك ضمن مذكرة نيل شهادة الماجستير سنة 2011/2010 .

و في الأخير نرجو من سيادتكم تقبل عملنا هذا و لكم كل التقدير و الشكر.

تمهيد :

بعد تقديم دراسة لكل من الأداء و الأداء المالي خاصة و كذلك المعلومات المحاسبية إضافة للنظام المحاسبي المالي و كل هذا تحت سياق معارف نظرية سنقوم بإسقاط هذه المعارف النظرية على الجانب العملي لإعطائها موضوعية أكثر.

و بعد ما وقع الإختيارعلى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بأوماش بسكرة لإجراء الدراسة التطبيقية ، سوف نركز على القوائم المالية باعتبارها أهم مصادر تقييم الأداء المالي لمعرفة كيف تعتمد على المعلومات المحاسبية لتحسين أدائها المالي للوقوف على مدى استغلالها لمواردها و وضعيتها المالية .

المبحث الأول : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال تعريفها و نشاطها ، و لقد تم إختيار وحدة الدقيق و الفرينة لإجراء الدراسة لذا سنركز عليها من خلال الجانب التطبيقي و الإنتاجي .

المطلب الأول : تعريف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي مؤسسة ذات طابع خاص ، أنشأت في إطارالشراكة بين مستثمر خاص وطني و مجموعة الغريرالإماراتية المختصة في الصناعة الفلاحية و الغدائية خصصا صناعة الحبوب و مشتقاتها ، و قد تأسست مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب على شكل ذات مسؤولية محدودة برأس مال قدره 135 مليون دينار جزائري ، موقعها الجغرافي ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال بولاية بسكرة ، حيث تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية كما يقطعها خط السكة الحديدية ، و بالمحاذاة من مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر و الحبوب الجافة التي تزودها بالموادالأولية : "القمح بنوعيه اللين و الصلب " . و قد تم إقامة المشروع بالمنطقة الصناعية أوماش لعدة إعتبارات أهمها الاعتبارات الجبائية ، حيث أن المؤسسة استفادت من الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (12-93) ، و ذلك كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة .

في 4 جوان 2007 ، تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة ذات أسهم ، حيث تم رفع رأس المال الإجتماعي من 135 مليون دينار جزائري إلى 300 مليون دينار جزائري.

تتربع المؤسسة على مساحة تبلغ : 54225 متر مربع ، و منها 4220 متر مربع مغطاة و موزعة على كل من وحدة الدقيق و الفرينة بمساحة مقدرة ب : 2850 متر مربع ، و وحدة الكسكس ب 2070 متر مربع.

تتضمن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنول أربع وحدات كالتالي :

1/ وحدة إنتاج الدقيق و الفرينة و هي الوحدة الرئيسية و التي ستكون موضوع الدراسة الميدانية .

2/ وحدة إنتاج الكسكس بنوعيه المتوسط و الرقيق .

3/وحدة الإستيراد و التصدير للمواد الغذائية و مواد تغذية الأنعام ، و لكنها ركزت نشاطها على إستيراد القمح بنوعيه " اللين و الصلب " بالدرجة الأولى و ذلك بغية :

" التنازل عن طريق الوحدات لوحدة الدقيق و الفرينة ، كذلك من أجل بيعه في السوق الجزائرية " .

4/ وحدة صوامع تخزين الحبوب و هي في طور الإنجاز و تقع بميناء " جن جن " بولاية جيجل ، و عند نهاية الإنجاز ستجهز بأحدث العتاد الخاص بالتفريغ ، الشحن ، التخزين و تحويل الحبوب ، و يقدر الإستثمار المالي لهذا المشروع ب : 2 مليار دينار جزائري ، و يعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب بإفريقيا سواء من ناحية المساحة أو من ناحية الطاقة التخزينية فمساحته تقدر ب : 9 هكتار تحصلت عليها المؤسسة بموجب إتفاقية بينها و بين إدارة ميناء "جن جن " ، و الطاقة التخزينية لهذه الوحدة مكونة من 18 صومعة فتقدر ب : 10 آلاف طن ، مع مساحة مغطاة للتخزين بكمية 25 ألف طن و لقد برمجت توسعة هذا المشروع كمرحلة ثانية لإنجاز 9 صوامع أخرى بطاقة تخزين تبلغ : 80 ألف طن ، و مساحة مغطاة للتخزين مقدرة ب : 25 ألف طن .

بدأت عملية الإنجاز للمؤسسة بعدة مراحل إلى أن تم الدخول الفعلي في مرحلة الإنتاج ، حيث بدأت وحدة الإستيراد و التصدير العمل في سنة 2000 ، و ذلك باستيراد القمح بنوعيه و بيعه في السوق الوطنية و استغلال وقت الإنجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة ، و تساعجها في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى ، أما بداية الأشغال بوحدة الدقيق و الفرينة كانت في شهر أكتوبر سنة 2000 ، و كانت نهاية الأشغال في جويلية 2002 ، أما الإنتاج الفعلي لمنتج الفرينة و الدقيق كان في شهر مارس عام 2003 كإنطلاق فعلي و مستمر .

أما فيما يتعلق بوحدة الكسكس فقد كانت بداية الأشغال في سبتمبر سنة 2001 ، و انتهت في ديسمبر من عام 2002 ، و دخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر ينة 2003 .

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب مدرجة قانونيا تحت شكل شركات أموال ، و تخضع للنظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي و هذا طالما رقم أعمالها في إرتفاع ، و هي مجبرة على مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في المواد : (09) ، (10) ، (11) ، من القانون التجاري ، كما تخضع المؤسسة لجميع الإلتزامان الجبائية و يطبق عليها النظام الضريبي المتعلق بالأشخاص المعنويين و من بين هذه الإلتزامات الضريبية نجد :

1/ الضريبة على أرباح الشركات على أساس الربح المحقق .

2/ الرسم على القيمة المضافة على جميع المبيعات الخاصة بالفرينة الممتازة ، الكسكس و النخالة ، بمعدل 7% .

3/ الرسم العقاري على جميع ممتلكاتها سواء كانت مبنية أو غير مبنية .

4/ و لقد إستفادت المؤسسة من الإمتيازات الضريبية المنصوص عليها في الأمر رقم : (01-03) ، و هذا فيما يخص الوحدة التي تم إنشاؤها لتخزين القمح بولاية جيجل .

أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

تعتبر المؤسسة ذات أهمية إقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع إستهلاكي واسع، و تتوجه هذه المنتجات إلى قئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس بها المنتجات الأخرى ، و هذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة ،و عموما فأهمية المؤسسة تتجسد فيما يلي :

1/ تعتبر منتجات المؤسسة ضرورية و أساسية لدى المستهلك .

2/ توفير مناصب شغل و امتصاص جزء من البطالة .

3/ تغطي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجيات السوق .

4/ الموقع الجغرافي الإستراتيجي مما يمكنها من الإتصال بمناطق أخرى .

أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه ، و لكي تستطيع تحقيق ميزة تنافسية خاصة بها و جذب أكبر قدر ممكن من الزبائن ، سطرت مجموعة من الأهداف على الأجل الطويل و القصير ، مع التركسز على جانب المنافسة و الزبائن ، و تتمثل هذه الأهداف في الآتي :

1/ وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق .

2/ وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة القائمة .

3/ العمل على توفير إحتياجات السوق من المنتجات الغذائية .

4/ توسيع و تطوير وحدات الإنتاج و العمل للوصول إلى التكامل الأمامي و الخلفي .

5/ تخفيض تكاليف الإنتاج بالإستفادة من إقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية .

.6/ ضمان موقع الريادة في مجال نشاطها .

المطلب الثاني : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

سنحاول في هذا المطلب التطرق لكل من الجانب التنظيمي و الإنتاجي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب .

تقسم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب إلى عدة مديريات و مصالح من أجل السير الحسن و تسهيل عمليات الرقابة، و الهيكل التنظيمي لهذه الأخيرة يعبر بشكل رئيسيعن مصالحها و مديرياتها .

يقدر عدد عمال المؤسسة ب : 198 عامل موزع على مختلف الوظائف ، و يمكن توضيح مستوى العمال حسب كل مديرية و عددهم من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (03) : تصنيف العمال حسب المديريات لدى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

المديريات / مستوى العمال	المسير	نائب المسير	الأمانة	مكتب العلاقات البنكية و الخارجية	الإدارة العامة	الإنتاج	التجارة	المالية و المحاسبة	الوسائل العامة	المجموع
إطار	1	1	2	2	4	4	3	8	5	30
فني (تقني)	/	/	/	/	/	8	/	/	10	18
أعوان منفذين	/	/	/	/	/	98	22	/	30	150
المجموع	1	1	2	2	4	110	25	8	35	198

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 91)

تصنيف العمال حسب المديريات لدى مؤسستة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب :

يبين الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف و المستويات الإدارية و العلاقات المختلفة فيما بينها ، و الهيكل التنظيمي الموضح في الشكل التالي يبين هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة .

الشكل يرسم الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

الشكل رقم (16) :الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

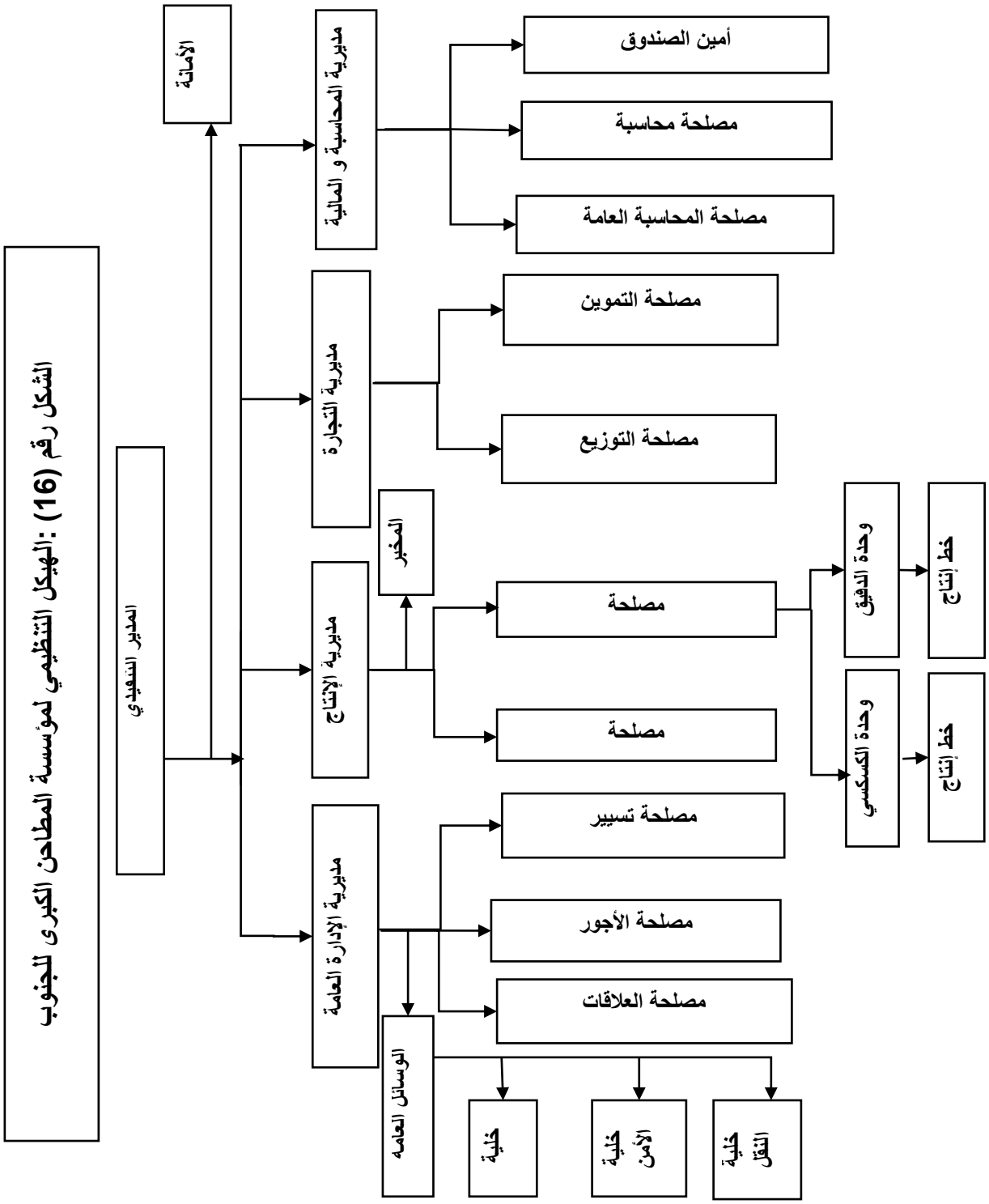

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 92)

المسير التنفيذي :

وهو المكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا و تقنيا ، وإتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة ، كذلك العمل على التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة .

نائب المسير :

يقوم بمساعدة المسير في تسيير المؤسسة إنطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة و الإشراف على مكتب العلاقات الخارجية و البنكية بالجزائر و خارجها .

مكتب العلاقات الخارجية و البنكية :

و هو مكتب تنسيقي لأعمال المؤسسة مع شركائها " مجموعة الغرير بالإمارات العربية المتحدة " ، و بين مختلف البنوك الوطنية و الخارجية و الموردين الأجانب ، مقره بالجزائر العاصمة .

الأمانة العامة :

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر و الوارد ، و كذا إستقبال العملاء و الزوار لتسهيل الإتصال بالمسير ، و إستقبال المكالمات الهاتفية و تحويلها بين مختلف المديريات و المصالح و تبليغ المعلومات لمختلف المصالح .

مديرية الإنتاج :

تشرف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة و مراقبة الوزن الحقيقي للإنتاج و تتمثل مهمتها في :

1/ التعريف بسياسة المنتج .

2/ تحديد أهداف المؤسسة على المدى الطويل و العمل على تقليص وقت التسليم و تكلفة الإنتاج .

3/ المشاركة في تكوين خصوصيات المادة الأولية ، و المنتج النهائي .

4/ تأمين إنتاج مادة خاصة وفقا لنظام النوعية .

5/ تطبيق تقنية منظمة لتجهيزات الصيانة و الإنتاج

6/ تخفيض التكاليف التشغيلية للوظيفة التقنية .

7/ تشكيل برامج التكوين بالتنسيق مع مسؤول الإدارة العامة .

8/ تقرر سياسة الصيانة بالنسبة للمؤسسة .

و يندرج تحت مديرية الإنتاج المصالح الآتية :

المخبر :تتمثل مهمة المخبر في مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيه) ، و كذلك المنتج النهائي ، و تحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى إستقرار النوعية ، إذ لدى المخبر مطحنة صغيرة تجريبية تضمن إختبار عينات القمح المقترحة من الموردين ، و هذا من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي ، و هذا من أجل :

*إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة .

*إمكانية التخزين .

*إحترام مواصفات مراقبة الجودة ، و كذلك متابعة المادة الأولية عند وصولها .

كما أن هناك تحاليل أساسية على مستوى المطاحن الكبرى للجنوب تتمثل في الآتي :

*تحديد نسبة رطوبة القمح و ذلك لدراسة إمكانية تخزينه .

*الوزن النوعي (القمح بنوعيه) .

*تحديد نسبة إمتصاص الماء و هذا بالنسبة للدقيق .

*نسبة المواد المعدنية .

*نسبة الجلوتين .

*تحديد نسبة الشوائب التي تستدعيها مواصفات الشراء ، ترسل المعلومات إلى مدير الإنتاج لاتخاذ القرار بالشراء أو عدمه .

كذلك يتم إرسال عينة من المنتج النهائي لمراقبة مدى تطابقه مع المواصفات والمقاييس المعمول بها .

مصلحة الإنتاج :

تشرف على السير الحسن للعملية الإنتاجية من ناحية الجودة و مراقبة نوعية المنتج و المحافظة على مستوى الجودة ، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية :

1/ إستقبال المواد الأولية .

2/ خلط القمح و تصفيته من الشوائب و تحضيره للطحن .

3/ وزن القمح المصفى لمعرفة وزن الفضلات المصفاة .

4/ إستقبال الأكياس .

5/ تخزين و تصريف المنتج .

6/ الصيانة الوقائية و الفنية .

7/ تحضير الأجهزة و مراقبة النوعية و الجودة .

يقوم مسؤول الإنتاج بمتابعة كل مراحل الإنتاج حتى الوصول للمنتج النهائي الذي ترسل عينة منه للمخبر الموجود على مستوى المؤسسة لمراقبة النوعية ، مع العلم أن المصنع يتبع نظام تسيير الإنتاج بالحاسب الآلي (GPAO)

مديرية التجارة :

يتم التنسيق بين مصلحة التجارة و مصلحة الإنتاج ، حيث يتم إرسال المخزونات لهذه المصلحة ليتم توزيعها حسب الأولوية كون أن الطلب أكبر من الإنتاج ، حيث تقوم هذه المصلحة بدراسة الطلبية و ترتيبها حسب الأولوية ، حيث توضع في دفاتر الطلبيات ، هذا الأخير يتضمن تاريخ الطلبية ، حجم المعاملات بالنسبة للزبون ، حجم الحقوق ، و ذلك لتحقيق التوازن بين كميات المخزونات و حجم الطلبيات ، يشرف رئيس مصلحة التجارة على العمليات السابقة ، أما عمليات البيع و متابعة حقوق المؤسسة الخاصة لكل زبون فيشرف عليها أعوان المصلحة و هذا من ناحية ، أما من ناحية أخرى متابعة الفوترة ليتم بعدها إرسال الفواتير إلى مصلحة المحاسبة ، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم تصريح شهري إلى مصلحة الضرائب ، و كذلك إستقبال الزبائن و تحديد نوعية الزبون ، ثم تطلب منه إحضار ملف خاص متضمن الآتي :

-نسخة من بطاقة الرقم الجبائي .

-نسخة من البطاقة الشخصية أو رخصة السياقة .

-وصل طلبية فارغ مختوم عليه ، وصل إستقبال .

-نسخة من شهادة الميلاد .

-تصريح شرفي .

-نسخة مستخرجة من السجل التجاري .

كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفات التجارية و كذا تحديد الطلبيات ، و البحث عن أسواق جديدة و زبائن جدد ، و العمل على مواجهة المنافسين و تحقيق أكبر قدر من المبيعات.

مصلحة الإرسال و التوزيع :

تبدأ مهام هذه المصلحة من مصلحة التجارة التي ترسل المعلومات اللازمة و الخاصة بالزبائن ، ثم إرسال وصولات البيع إلى مصلحة التجارة للقيام بالعمليات الحسابية ، و من مهامها أيضا إعداد التقرير اليومي لتوضيح خروج البضاعة في محتواه ، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج ، و لهذه المصلحة أيضا علاقة بمصلحة التعبئة و التغليف ، حيث تصدر لهم الأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها ، و من بين الوصولات المستخدمة في هذه المصلحة نجد :

- وصل الدفع: وثيقة تثبت إيداع المبلغ، تسلم من عند أمين الصندوق.

- وصل التسديد: وثيقة تثبت قيمة المبلغ التسديد، تسلم من قبل مصلحة التجارة .

- وصل.....: وثيقة تثبت بأن هذا العميل بإمكانه استلام البضاعة المسجلة .

- وصل الاستلام: وثيقة تثبت عملية استلام البضاعة .

- وصل الخروج: وثيقة تسمح بخروج البضاعة من المؤسسة .

- كشف العملاء: وهي وثيقة تملأ للزبائن الدائمين فقط، تثبت فيها كمية البضاعة المأخوذة وكم دفعوا نقدا.

مديرية المحاسبة والمالية :

تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة، وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري وتتفرعنها المصالح التالية :

1-**مصلحة المحاسبة العامة والمالية** : تقوم بما يلي :

التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية (الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج) .

إعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية .

تحليل وتقييم الانحرافات .

متابعة جميع المهام الخاصة بالمؤسسة .

العمل على تنظيم ومراقبة العمليات المالية والتصريحات الشهرية والسنوية وتتبع أرصدة الحسابات البنكية .

تأمين ومراقبة تنفيذ مجموع عمليات الخزينة .

مراقبة فواتير الشراء وتحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين .

2-**مصلحة محاسبة المواد :**

تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج) ، وإنشاء كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع وإعداد التقارير الشهرية للنشاط ..

3-**أمين الصندوق :**

يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال وقبض المداخيل النقدية للمؤسسة .

مديرية الوسائل العامة :

تعمل هذه المديرية على تموين مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (وسائل نقل، عتاد، معدات...الخ) ، وكذا مراقبتها باستمرار، واستقبال فواتير الموردين والقيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة، وتندرج تحتها المصالح التالية :

1-**مصلحة الصيانة :**

تعمل هذه المصلحة على صيانة الآلات وكذا وسائل النقل وجميع التجهيزات الخاصة بالمؤسسة، وهي تقوم بعملية الصيانة بنوعيها الوقائية والعلاجية. وتشتمل هذه المصلحة على خليتين :

خلية ميكانيكا الآلات .

خلية الكهرباء .

2-**مصلحة الأمن :**

مهمتها الحرص على الأمن بالنسبة للمؤسسة، كذلك تقوم بتسجيل دخول وخروج الشاحنات وحمولتها فارغة و معبئة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الشراء .

3-**مصلحة النقل .**

تحرص هذه المصلحة على تأمين واستقبال الطلبيات الخاصة بالشراء وكذلك إيصال وتأمين النوعية الممنوحة للزبائن وكذلك نقل عمال المؤسسة .

مديرية الإدارية العامة :

تحرص على تطبيق القوانين وضبطها وتندرج تحتها المصالح التالية :

1-**مصلحة تسيير المستخدمين :**

هذه المصلحة مختصة بتسيير شؤون العمال من بداية العمل إلي نهاية العقد، وكذا توظيف وتصنيف العمال حسب الخبرة، وكذلك مراقبة العمال من حيث الغيابات .

2-**مصلحة الأجور** :

تقوم بإعداد الأجور، وإعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي .

3-**مصلحة العلاقات العامة** :

تعمل هذه المصلحة على القيام بجميع أنواع الأعمال التي تتعلق بالأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل:صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري،...الخ .

***الجانب الإنتاجي للمؤسسة** :

عتبر المؤسسة من أكبر المطاحن الخاصة في الجنوب الشرقي حيث تناظر طاقتها الإنتاجية فرع الرياض " سطيف " .

تمتلك المؤسسة تجهيزات إنتاج "المطحنة" عصرية ومواكبة للتكنولوجيا فهي من مؤسسة (

السويسرية ذات العلامة التجارية العالمية حيث تمتلك أجود وأحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب فيالعالم، تقدر الطاقة الإنتاجية النظرية لمطحنة الدقيق بـ : 220 طن/ يوم ، أما الطاقة النظرية لمطحنة الفرينة فهي : 330 طن/ يوم ، مع الإشارة بأن الطاقة الحالية النظرية للطحن والتي تبلغ: 550 طن / يوم، قابلة للتوسع إلى : 1000 طن / يوم .

تشكيلة منتجات المؤسسة:

لقد دخلت المؤسسة السوق بتشكيلة واسعة من المنتجات، تظم كل واحدة منها عدة أصناف تختلف باختلاف أحجامها، لكي تستجيب لشريحة واسعة من العملاء، ويمكن توضيح تشكيلة المنتجات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : تشكيلة منتجات الدقيق والفرينة

المنتوج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية " خبز "	50/20 كلغ
	ممتازة	50/25/10/05/02/01 كلغ
الدقيق	خشن	25 كلغ
	عادي	25 كلغ
	ممتازة	25/10/05 كلغ
	سمولات	25 كلغ
النخـــــالة		100/40 كلغ

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 98)

النخالة تعتبر منتوج ثانوي ينتج عن مخلفات إنتاج الدقيق والفرينة، ويوجه هذا المنتج إلى مربي الحيوانات أساسا ويعتبر كعلف أساسي لتغذيتها، وعمليا لا تتحكم المؤسسة في كمية إنتاج هذه المادة كونها ترتبط بإنتاج الدقيق والفرينة .

***مراحل إنتاج الدقيق والفرينة :**

يمكن تلخيص العملية الإنتاجية للدقيق والفرينة في الشكل الآتي :

الشكل رقم (17) :مراحل إنتاج الدقيق و الفرينة

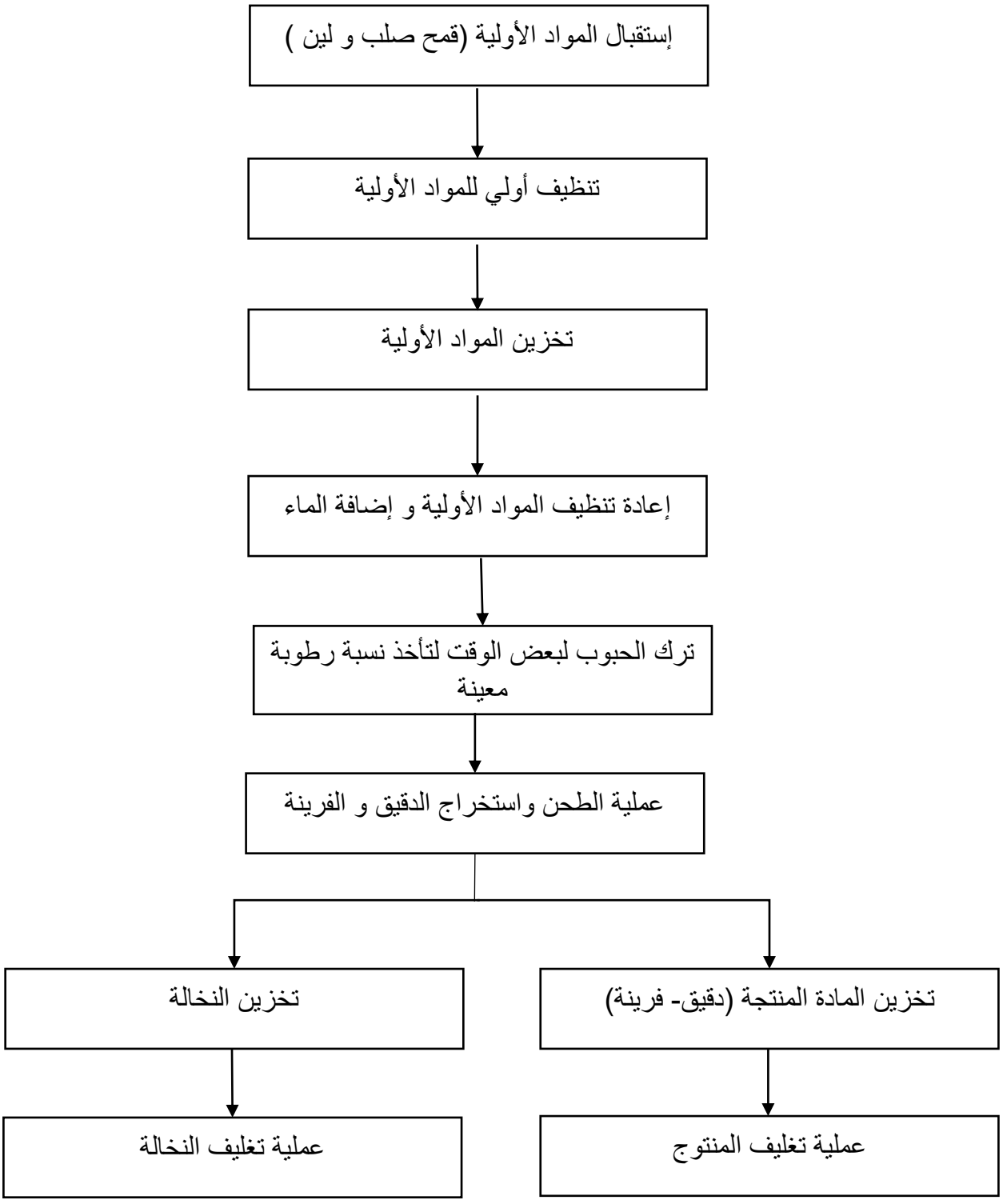

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 99)

الجانب التسويقي للدقيق والفرينة :

تقوم مديرية التجارة بالقيام بكامل المهام التسويقية، فهي تسعى إلى تحديد المزيج التسويقي المناسب الذي يحقق للمؤسسة زيادة حصتها السوقية وتحسين أداءها، وتنحصر السياسات التسويقية للوحدة في :

سياسة المنتوج :

تنتج المؤسسة تشكيلتين من المنتجات هما الدقيق والفرينة، إضافة إلى منتج ثانويهو النخالة، مع العلم بان كل نوع من هذه الأنواع يضم أنواع أخرى، ومن أجل تحقيق نوعية جيدة من هذهالمنتجات قامت المؤسسة بإنشاء مخبر يساعد في المحافظة على مستوى الجودة المرغوبة، حيث أنه كلماكان مستوى الجودة عال كلما كان هناك إقبال واسع على المنتجات وبالتالي تسهيل عملية التوزيع، كماتستخدم تجهيزات تتصف بالحداثة ومواكبة التكنولوجيا حيث أنها تعتمد على نظام آلي عبر كافة مراحلالإنتاج .

سياسة السعر :

هذا الأخير من أهم عناصر المزيج التسويقي ، ويتم تحديده عن طريق حصر كل تكاليف التي دخلت في العملية الإنتاجية، ثم يضاف إليها هامش ربح يحدد على أساس التكلفة الإجمالية و السعر المحدد له تأثير مباشر على كمية المبيعات مما أدى إلى وجود علاقة عكسية بينهما .

سياسة الترويج :

لم تولي المؤسسة اهتماما كبيرا بهذا الجانب، على أساس أنها لم تعاني من مشاكل في تصريف منتجاتها وحصتها السوقية في السوق المحلي معتبرة، وتقتصر وظيفة الترويج على توزيع مطويات تعرض من خلالها مختلف منتجاتها على المتعاملين معها، إضافة إلى بعض الهدايا الموزعة خلال رأس السنة، كذلك تقوم المؤسسة بعملية الإشهار من خلال العالمة التجارية على جميع وسائل النقل التابعة لها، وكذلك المشاركة في المعارض المقامة على مستوى التراب الوطني .

سياسة التوزيع :

تتمثل سياسة التوزيع في الطرق المتبعة لذلك التالية :

تتبع المؤسسة طريقتين لتوزيع منتجاتها هما :

الطريقة المباشرة : هنا تكون هناك علاقة مباشرة بين العملاء والمؤسسة، بدون وسيط، وتتعامل المؤسسة وفق هذه الطريقة مع المؤسسات التابعة للدولة وتجار الجملة، والمستهلكين الصناعيين .

الطريقة غير المباشرة : وفق هذه الطريقة يتم الاستعانة بالوسطاء لتصريف المنتجات، وهم تجار الجملة والتجزئة .

ويجدر بالذكر بأن المؤسسة تعمل جاهدة على تقريب منتجاتها إلى زبائنها في مختلف المناطق، حيث تتكفل بتلبية طلبيات منطقة بسكرة وما جاورها من خلال البيع في المصنع لتجار الجملة إضافة إلى نقاط البيع التابعة لها والموزعة في عدة تجمعات سكنية، أما المناطق الأخرى فهي تعتمد على التجار التابعين لتلك المناطق أين تبيع لهم كميات كبيرة من منتجاتها ومن أهم هذه المناطق نجد الوادي، ورقلة، إضافة إلى مناطق تواجد الثكنات العسكرية للجيش كتمنراست، الأغواط،...الخ .

كذلك قامت بفتح مجموعة من نقاط البيع في عدة أماكن وتجمعات سكنية داخل ولاية بسكرة والمقدرة بخمس نقاط بيع موزعة أربعة منها في طولقة، وتحقق نقاط البيع هذه حوالي 15% من رقم أعمال الوحدة.

المبحث الثاني : تحليل المعلومات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة(2007-2009) والمعدة وفقا للمخطط الوطني المحاسبي نظرا لعدم توفر القوائم المالية لسنة 2010 المعدة وفقا للنظام المالي والمحاسبي الجديد خلال فترة الدراسة .

المطلب الأول : واقع المعلومات المحاسبية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

تتمثل المعلومات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في ثلاثة أنواع هي :

1-**القوائم المالية :**

وتمثل أهم التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية ويتم إعداد القوائم المالية وفقا للمخطط الوطني والمحاسبي وبداية من 2010/01/01 تم إعدادها وفقا للنظام المالي والمحاسبي الجديد، و تقوم بإعداد القوائم المالية كل سنة مالية إلا أن المؤسسة وبغية معرفة وضعية نشاطها تقوم بإعداد قوائم مالية مرحلية (كل 03 أشهر) وتتمثل القوائم المالية في : الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق .

2-**تقارير النشاط :** تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بإعداد تقرير عن النشاط بصفة شهرية حيث تتضمن :

- المبيعات الشهرية للمنتجات بالجملة أ لو نقاط البيع .
- حركة المخزون من حيث الاستقبال والاستهلاكات ومخزون آخر مدة .
- التنازل عن الدقيق لوحدة الكسكس .
- رصيد العملاء .
- كمية الإنتاج والمبيعات .
- كمية المنتجات المحولة لنقاط البيع .
- تطور المبيعات من حيث الكميات والقيمة .

3-**الإقرارات الضريبية :** باعتبار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تخضع للنظام الحقيقي فهي ملزمة بتقديم تصريحات ضريبية سنوية وأخرى شهرية :

-السنوية تتمثل في الميزانية الضريبية وجدول حسابات النتائج الضريبي الذي يوضح النتيجة الخاضعة للضريبة (مع العلم أن المؤسسة معفاة من الضريبة على أرباح الشركات)

- الشهرية تتمثل في التصريح الشهري لرقم الأعمالG50والذي يتضمن الرسم عى القيمة المضافة والضريبة على الأجور (IRG) .

بالإضافة إلى التقارير السابقة تقوم المؤسسة بإعداد الميزانيات التقديرية التي تساعدها في تقييم نشاطها، إضافة إلى تقرير محافظ الحسابات الذي يصادق على صحة الحسابات والقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة.

المطلب الثاني : تحليل الميزانيات المحاسبية

تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في نهاية السنة المالية بإعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبي والمخطط الوطني المحاسبي والجداول التالية تعرض عناصر الأصول والخصوم خلال الفترة (2007-2009) .

جدول رقم (05) : أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى لسنة2007

الحساب	الأصول	القيمة الإجمالية	المؤونات و الإهتلاكات	القيمة الصافية
22	أراضي	74715080	0.00	74715080.00
24	تجهيزات الإنتاج	1123249699.5	392812024.50	730437675.06
25	تجهيزات إجتماعية	283798.4	134362.26	149436.14
28	إستثمارات قيد التنفيذ	8044250.94	0.00	8044250.94
2	**الإستثمارات**	**1206292828.9**	**392946386.76**	**813346442.14**
31	مواد و لوازم	60541562.60	0.00	605414620.60
33	منتجات نصف مصنعة	1978901.17	0.00	1978901.17
35	منتجات تامة الصنع	8624619.96	0.00	8624619.96
37	مخزون خارج المؤسسة	5126759.01	0.00	5126759.01
3	**المخزونات**	**76271842.74**	**0.00**	**76271842.74**
40	حسابات الخصوم المدينة	60664366.83	0.00	60664366.83
42	دائنوا الإستثمار	57308732.05	0.00	57308732.05
43	دائنوا المخزونات	51123655.07	0.00	51123655.07
44	ديون على الشركاء و الشركات الحليفة	92344.80	0.00	92344.80
45	تسبيقات للغير	1501516.19	0.00	1501516.19
46	تسبيقات الإستغلال	2885400.08	0.00	2885400.08
47	العملاء	79193571.31	3534621.92	79193571.31
485	حسابات بنكية	41392215.21	0.00	41392215.21
487	الصندوق	2775.67	0.00	2775.67
488	إستغلالات مباشرة إعتمادات	2335556.80	0.00	2335556.80
4	**الحقوق**	**246094755.93**	**3534621.92**	**242560134.01**
مجموع الأصول		**1528659427.57**	**3964881008.68**	**1132178418.89**
المجموع الكلي		**1528659427.57**	**3964881008.68**	**1132178418.89**

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 103)

جدول رقم (06) :أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى لسنة 2008

الحساب	الأصول	القيمة الإجمالية	المؤونات و الإهتلاكات	القيمة الصافية
22	أراضي	74715080.00	0.00	74715080.00
24	تجهيزات الإنتاج	1123624261.87	473428373.13	50195888.74
25	تجهيزات إجتماعية	283798.42	162742.26	121056.16
28	إستثمارات قيد التنفيذ	8054258.93	0.00	8054258.93
2	**الأستثمارات**	**1206677399.22**	**473591115.39**	**733086283.83**
31	مواد و لوازم	46689631.36	0.00	46689631.36
33	منتجات نصف مصنعة	5181787.23	0.00	5181787.23
35	منتجات تامة الصنع	7614189.60	0.00	7614189.60
37	مخزون خارج المؤسسة	53870.59	0.00	53870.59
3	**المخزونات**	**59539478.78**	**0.00**	**59539478.78**
40	حسابات الخصوم المدينة	11035870.24	0.00	11035870.24
42	دائنوا الإستثمارات	58105445.64	0.00	58105445.64
43	دائنوا المخزونات	48342157.91	0.00	48342157.91
44	ديون على الشركاء و الشركات الحليفة	92344.80	0.00	92344.80
45	تسبيقات للغير	353672.76	0.00	353672.76
46	تسبيقات الإستغلال	3900601.27	0.00	3900601.21
47	العملاء	7327979.58	14023494.72	53304484.86
485	حسابات بنكية	81894927.98	0.00	81894927.98
487	الصندوق	164.54	0.00	164.54
488	إستغلالات مباشرة إعتمادات	2335556.80	0.00	2335556.80
4	**الحقوق**	**273994721.52**	**14023494.72**	**259971226.80**
	مجموع الأصول	**1540211599.52**	**487614610.11**	**1052596989.41**
	المجموع الكلي	**1540211599.52**	**487614610.11**	**1052596989.41**

المصدر :(حياة، 2011/2010، صفحة 104)

جدول رقم (07) : أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى لسنة 2009

الحساب	الأصول	القيمة الإجمالية	المؤوونات و الإهتلاكات	القيمة الصافية
22	أراضي	74715080.00	0.00	74715080.80
24	تجهيزات الإنتاج	1128196287.19	560409493.21	567786793.98
25	تجهيزاتإجتماعية	283798.40	191121.94	92676.46
28	إستثمارات قيد التنفيذ	8054258.94	0.00	8054258.94
2	**الإستثمارات**	**1211248424.63**	**560600615.15**	**650647809.38**
31	مواد و اوازم	31035301.66	0.00	31035301.66
33	منتجات نصف مصنعة	6071184.58	0.00	6071184.58
35	منتجات تامة الصنع	8219095.58	0.00	8219095.58
37	مخزون خارج المؤسسة	801163.52	0.00	801163.52
3	**المخزونات**	**52126745.34**	**0.00**	**52126745.34**
40	حسابات الخصوم المدينة	2499026.78	0.00	2499026.78
42	دائنوا الإستثمارات	108566793.21	0.00	108566793.21
43	دائنوا المخزونات	39187734.06	0.00	39187734.06
44	ديون على الشركاء و الشركات الحليفة	263095.17	0.00	263095.17
45	تسبيقات للغير	11119739.21	0.00	11119739.21
46	تسبيقات الإستغلال	3533769.47	0.00	3533769.47
47	العملاء	11080266.02	11946472.32	104133769.70
485	حسابات بنكية	17592325.47	0.00	17592325.47
487	الصندوق	554219.65	0.00	554219.65
488	إستغلالات مباشرة إعتمادات	97024.80	0.00	97024.80
4	**الحقوق**	**299493993.84**	**11946472.32**	**287457521.52**
مجموع الأصول		**1562869163.81**	**572547087.47**	**990322076.24**
المجموع الكلي		**1562869163.81**	**572547087.47**	**990322076.24**

المصدر :(حياة، 2011/2010، صفحة 105)

جدول رقم (08) : خصوم الميزانيات المحاسبية للفترة (2009/2007)

الحساب	الخصوم	2007	2008	2009
10	أموال جماعية	300000000.00	300000000.00	300000000.00
17	حساب الوحدات	419905183.96	276033386.03	279368887.49
18	نتيجة رهن الترخيص	27545763.37	114646952.37	165962222.74
1	**أموال خاصة**	**747359947.33**	**690680338.40**	**745331110.23**
50	حسابات الأصول الدائنة	0.00	5600.00	0.00
521	قروض بنكية	54659018.52	132449151.03	97129377.47
522	ديون الإستثمارات	16609.10	19729.10	16609.10
523	قروض أخرى	0.00	0.00	331280.00
530	موردون	1867120.26	136966201.72	139457324.10
538	فواتير قيد الإستلام	31021181.92	33481076.03	35876586.82
54	محجوزات للغير	252926.34	503686.91	714311.20
55	الحسابات الجارية للشركاء	390818.46	74565.19	0.00
562	دائنو الخدمات	3333912.12	3842504.74	5111320.89
563	المستخدمون	2187922.46	562414.93	3522801.43
564	ضرائب الإستغلال المستحقة	292519.27	23624.00	740230.40
566	دائنو المصاريف المتنوعة	915539.20	99773.06	105546.07
568	هيئات إجتماعية	1140070.18	1140323.88	978194.78
578	إيرادات رهن التحميل	54837.03	832730.51	0.00
588	سلفات مصرفية	7760.84	0.00	0.00
5	**الديون**	**297626283.41**	**310601380.64**	**284943582.22**
مجموع الخصوم		**747359947.33**	**1001281719.04**	**1030274692.45**
نتيجة السنة		**87192188.13**	**51315270.37**	**-39951616.21**
المجموع الكلي		**1132178418.89**	**1052596989.41**	**990323076.24**

المصدر :(حياة، 2011/2010، صفحة 106)

1- تحليل أصول الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

أ- **الاستثمارات :** تتمثل الاستثمارات في الأراضي، تجهيزات الإنتاج (المباني، معدات وأدوات، معدات النقل، تجهيزات وأثاث مكتب وتهييئات وتركيبات) ، تجهيزات اجتماعية، واستثمارات قيد التنفيذ، ومن خلال دراسة حسابات الاستثمارات تسجل الملاحظات التالية مع العلم أن الوحدة قامت بإعادة تقييم استثماراتها سنة 2007 :

-نسبة الاستثمارات مقارنة بالأصول متقاربة فهي تمثل 79% ، 78% ،78% خلال 2007 ، 2008 ، 2009 على الترتيب وهذه النسبة مقبولة لأن المؤسسة نشاطها صناعي فهي تعتمد على الاستثمارات بنسبة أكبر.

-ثبات قيمة الأراضي خلال سنوات الدراسة .

-تجهيزات الإنتاج شهدت ارتفاعا سنتي 2008 و 2009 مقارنة بسنة 2007 ، في 2008 قامت باقتناء تجهيزات وأثاث مكتبية بقيمة 37452.3 دج في حين إرتفعت أكبر سنة 2009 حيث قامت بشراء معدات نقل و تجهيزات مكتب بقيمة 4572025.32 دج .

-ثبات القيمة الإجمالية لتجهيزات الاجتماعية بقيمة 283798.40 دج .

-الاستثمارات قيد التنفيذ التي تقوم بها الوحدة لم تكتمل بعد وتتمثل في شبكة ضد الحرائق (reseau anti incendie) و مباني .

ب- **المخزونات :** تتمثل المخزونات أساسا في المواد الأولية والمتمثلة في المادة الأساسية القمح بنوعيه اللين والصلب ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار ومواد أخرى، إضافة إلى المواد الأولية يوجد المنتجات إما تامة الصنع أو نصف مصنعة فالمنتجات التامة الصنع تتمثل في الكميات الموجودة في نقاط البيع لأنه عموما المصنع لايبقى فيه مخزون (كل ما ينتج يباع) .

من خلال الميزانية يسجل :

-تمثل المواد الأولية نسبة كبيرة من المخزونات حيث كانت 0.79 ، 0.78 و 0.78 خلال 2007 ، 2008 ، 2009 على الترتيب .

- الحساب 37 مخزون خارج المؤسسة فيتمثل في الفرق الموجود بين الكميات المفوترة والاستقبالات الحقيقية (يرصد فيه الحساب 38) .

ج-**الحقوق :**

يلاحظ ارتفاع قيمة الحقوق في المؤسسة من سنة إلى أخرى :

- وجود ح/40 حسابات الخصوم المدينة وتتمثل أساسا في حساب 54 وتتمثل في قيمة فواتير نقل القمح التي تسددها الوحدة ثم يقوم المورد بتسديدها لأن المصاريف يتحملها المورد .

- ارتفاع قيمة ح/42 خلال سنوات الدراسة ويتضمن الحسابات ح/424 ، ح/425 ، ح/42 .

- انخفاض قيمة ديون المخزون ما يعني أن الوحدة استغلت حقوقها لدى مورديها بالحصول على المواد الأولية وهي تمثل تسبيقات لمؤسسة الكيس (EL KISS) التي تمونها بأكياس التعبئة .

- قيمة ح/44 بقي ثابتا خلال سنتي 2007 و 2008 لتنخفض سنة 2009 ما يعني أن الشركاء سددوا التزاماتهم تجاه الوحدة .

- قيمة الحساب ح/45 شهدت ارتفاع كبير سنة 2009 وتتمثل في تسبيقات لتعاونية الحبوب الجافة إضافة إلى الرسم على القيمة المضافة على المشتريات .

- انخفاض قيمة العملاء سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 لتعود للارتفاع سنة 2009 وهذا بسبب انخفاض المبيعات، كما يلاحظ أنها قامت بتشكيل مؤونة لعملائها لترتفع سنة 2008 لتنخفض سنة 2009 بسبب تحصي بعض حقوقها على العملاء .

- حساب النقديات يتضمن حسابات بنكية والصندوق استغلالات مباشرة واعتمادات .

2- **تحليل خصوم الميزانيات المحاسبية للمؤسسة**

بعد تحليل جانب الأصول للميزانيات المحاسبية نقوم بتحليل الجانب الآخر وهو الخصوم :

الأموال الخاصة : تتمثل الأموال الخاصة في رأس المال ونتائج رهن التخصيص ويلاحظ عدم وجود حساب الاحتياطات بالرغم أن المؤسسة حققت أرباح لأن المؤسسة تعتمد الضريبة الموحدة .

الديون : من خلال الجدول يلاحظ أن ديون المؤسسة ارتفعت سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 :

– ارتفاع قيمة القروض البنكية سنة 2008 نظرا لحصول المؤسسة على قروض جديد لتنخفض سنة 2009 ما يعني أنها تقوم بتسديد أقساط القروض بانتظام ما يعطيها ثقة لدى البنك .

– ارتفاع ديون المخزونات سنة 2008 و 2009 نظرا لتسجيل فاتورة شراء قمح لم تسجل سابقا .

– ترصيد الحسابات الجارية للشركاء .

– ترصيد حساب إيرادات رهن التحميل ويلاحظ أن هذا الحساب يوجد في حسابات الوحدة منذ سنوات .

– وجود حساب سلفات مصرفية سنة 2007 ليتم تسديدها سنة 2008 .

المؤسسة حققت نتائج ايجابية سنتي 2007 و 2008 بقيمة 87192188.13 دج ، 51315270.37 دج على الترتيب في حين سجلت خسارة سنة 2009 بقيمة 399511.21 دج .

المطلب الثالث : تحليل جداول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب :

بعد تحليل القائمة الأولى سنقوم بتحليل جداول حسابات النتائج خلال الفترة محل الدراسة .

والجدول التالي يعرض حسابات النتائج خلال الفترة (2007–2009) :

جدول رقم (09) : جداول حسابات النتائج خلال الفترة (2009/2007)

الحساب	البيان	2007	2008	2009
71	إنتاج مباع	1272996518.73	1270743776.94	974987476.74
72	انتاج مخزون	115299469.83	93851476.79	103069463.30
74	أداءات متممة	0.00	0.00	81822.40
75	تحويل تكاليف الإنتاج	598061.52	1059222.26	172042.24
1	مواد و لوازم مستهلكة	-1130596516.18	-1126879101.24	-946288613.25
2	خدمات	-11875758.29	-11313034.58	-12064006.36
81	القيمة المضافة	252421775.61	227462340.17	120558185.07
81	القيمة المضافة	245346099.93	227462340.17	120558185.07
77	إيرادات مختلفة	1555252.88	1345873.53	1189983.36
78	تحويل تكاليف الإستغلال	5588759.03	80673.90	4403651.82
3	مصاريف المستخدمين	-44336766.95	-50709957.79	-55818314.65
4	ضرائب و رسوم	-3295231.44	-321364.75	-441356.29
5	مصاريف مالية	-28526891.76	-2328207.63	-432971.81
6	مصاريف متنوعة	-3369458.97	-4997153.44	-9203899.21
8	الإهتلاكات و المؤونات	-81501989.94	-80644728.88	-87023899.21
896	استهلاكات بين الوحدات	-2337451.90	-1822682.29	-1965855.56
897	إيرادات بين الوحدات	-4738223.78	3768591.82	1740352.06
83	نتيجة الإستغلال	91459772.78	70879385.04	-32998389.76
79	إيرادات خارج	10395735.51	358174.04	4568119.34

	الإستغلال			
69	تكاليف خارج الإستغلال	-14663320.16	-25922288.71	-11521345.79
84	نتيجة خارج الإستغلال	-4267584.65	-19564114.67	-6953226.45
83	نتيجة الإستغلال	91459772.78	8933475.51	-32768620.92
84	نتيجة خارج الإستغلال	-4267584.65	-19564114.67	-953226.45
880	نتيجة الدورة	87192188.13	51315270.37	-39951616.21

المصدر :(حياة، 2011/2010، صفحة 110)

1-**تحليل تكاليف المؤسسة** : لتحليل التكاليف يتم حساب نسبة كل تكلفة مقارنة بالتكاليف الإجمالية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10) : مقارنة التكاليف بالتكاليف الإجمالية خلال الفترة (2009/2007)

رقم الحساب	البيان	2007		2008		2009	
1	مواد و لوازم أولية	1130596.18	85.77	1126879101.24	85.11	946288613.25	83.83
2	خدمات	11875758.29	0.90	11313034.58	0.85	12064006.36	1.07
3	مصاريف المستخدمين	44336766.95	3.36	50709957.79	3.83	55818314.65	4.94
4	ضرائب و رسوم	3295231.44	0.25	321364.75	0.02	441356.29	0.04
5	مصاريف مالية	28526891.7	2.16	23282207.63	1.76	432971.81	0.57
6	مصاريف متنوعة	3369458.97	0.26	4997153.44	0.38	9203899.21	0.82
8	الإهتلاكات و المؤونات	81501989.94	6.18	80644728.48	6.09	87023899.21	7.71
9	تكاليف خارج الإستغلال	14663320.16	1.12	25922288.71	1.96	11521345.79	1.02
10	**مجموع التكاليف**	**1318165933.69**	**100**	**1324069836.62**	**100**	**1128794406.57**	**100**

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 112)

من الجدول رقم (10) يلاحظ أن :

1/ الحساب 61 مواد ولوازم مستهلكة : تمثل أعلى نسبة بالنسبة للتكاليف الكلية و كانت النسب خلال السنوات 2007 ، 2008 ، 2009 على الترتيب 85.77 % ، 85.11 % ،83.83% و هي نسب متقاربة و تتمثل الاستهلاكات أساسا في المادة الأولية القمح بنوعيه الصلب واللين و أكياس التغليف و الماء و الكهرباء و قطع الغيار و مواد أخرى .

2/ الحساب 62 الخدمات : نسبة الخدمات مقارنة بالتكاليف الإجمالية منخفضة حيث سجلت خلال السنوات 2007 ، 2008 ، 2009 النسب التالية على الترتيب 0.09 % ، 0.85 % ، 1.07 % و تتمثل الخدمات في مصاريف نقل القمح، مصاريف إيجار محلات نقاط البيع وأتعاب محافظ الحسابات و مصاريف الهاتف بصفة خاصة إضافة إلى بعض المصاريف الأخرى كمصاريف التنقلات، والإشهار والصيانة ....

فالخدمات سجلت أعلى نسبة لها بنسبة 1.07 % سنة 2009 ، و مقارنة بالتكاليف الإجمالية فالخدمات لاتمثل نسبة كبيرة .

3/ الحساب 63 مصاريف المستخدمين : يلاحظ ارتفاع نسبة مصاريف المستخدمين من سنة إلى أخرى لتسجل أعلى نسبة لها سنة 2009 و هي 4.94 %في حين حققت سنتي 2007 ، 2008 على الترتيب 3.3 % ، 3.83 %.

4/ الحساب 64 ضرائب و رسوم : يلاحظ انخفاض في الضرائب والرسوم مقارنة بسنة 2007 حيث سجلت النسب 0.25% ، 0.02% ،0.04% خلال سنوات 2007 ، 2008 ، 2009 على الترتيب هذا الانخفاض يفسره انخفاض رقم الأعمال خلال سنتي 2008 ، 2009 .

تتمثل الضرائب و الرسوم في الرسم على النشاط المهني و الصناعي بنسبة2 % من رقم الأعمال الخاضع للرسم و بالرغم من استفادة المؤسسة من امتيازات ضريبية إلا أن نقاط البيع غير معفية .

5/ الحساب 65 مصاريق مالية :يشمل هذا الحساب المصاريف البنكية الخاصة بتسيير الحسابات والفوائد على القروض وحققت أعلى نسبة سنة 2007 ب 2.1 % نظرا لتسديد القروض خاصة القروض لبنك خارجي (القروض كانت لاقتناء معدات المصنع) فمن خلال الملاحق نجد أن رصيد أول مدة لسنة 2007 كان بقيمة كبيرة ومع نهاية السنة تم تسديد جزء كبير مما يفسر ارتفاع المصاريف المالية لتنخفض الفوائد إلى نسبة 1.7% سنة 2008 و % 0.57 سنة 2009 ما يدل على أن المؤسسة تقوم بتسديد القروض بشكل منتظم مما لا يعرضها لمصاريف أخرى ناتجة عن التأخير .

6/ الحساب 66 مصاريف متنوعة : يضم هذا الحساب التأمينات على المباني و الآلات ومعدات النقل إضافة إلى مصاريف أخرى، و حققت أعلى نسبة لها سنة 2009 ب 0.82% ، في حين كانت خلال سنتي 2007 و 2008 على الترتيب 0.2 % و0.38% و هذا لاقتناء استثمارات جديدة يف سنة 2009 تمثلت في معدات نقل .

7/ الحساب 68 ب مخصصات الإستهلاك : و يضم هذا الحساب مخصصات الاهتلاكات للاستثمارات مع العلم أن المؤسسة تتبع طريقة الاهتلاك الخطي في حساب الاهتلاكات ونلاحظ أن أعلى نسبة كانت سنة 2009 ب 7.71% نظرا لاقتنائها لمعدات نقل جديدة مما أثر على قيمة الاهتلاكات في حين نلاحظ أن النسبة انخفضت من0.18% سنة 2007 إلى 0.09 % سنة 2008 و هذا لوجود استثمارات انتهت مدة اهتلاكها وهي معدات نقل (مدة الإهتلاك 5 سنوات) .

8/ الحساب 69 تكاليف خارج الإستغلال : يضم هذا الحساب المصاريف الاستثنائية و فروقات الجرد السلبية و فروقات سعر الصرف وسجلت أعلى نسبة سنة 2008 ب 1.9% وفي سنة 2007 كانت 1.11% و في سنة 2009 إنخفضت إلى 1.02% .

2/ **تحليل إيرادات المؤسسة :**

بعد دراسة تكاليف المؤسسة خلال فترة الدراسة سنتطرق إلى تحليل الجانب الآخر وهو الإيرادات والجدول التالي يبين نسبة كل إيراد مقارنة بالإيرادات الإجمالية خلال سنوات الدراسة :

جدول رقم (11) : مقارنة الإيرادات بالإيرادات الإجمالية خلال الفترة (2009/2007)

رقم الحساب	البيان	2007		2008		2009		
71	إنتاج مباع	1272996518.73	90.13	1270743776.94	92.52	974987476.74	89.52
72	إنتاج مخزون	115299469.83	8.16	93851476.79	6.83	103069463.30	9.46
74	أداءات متممة	0.00	0.00	0.00	0.00	81822.40	0.06
75	تحويل تكاليف الإنتاج	598061.52	0.47	1059222.26	0.08	172042.24	0.02
77	إيرادات مختلفة	1555252.88	0.10	1345873.53	0.10	1189983.36	0.11
78	تحويل تكاليف الإستغلال	5588759.03	0.40	80673.90	0.01	4403651.82	0.40
79	إيرادات خارج الإستغلال	10395735.51	0.74	358174.04	0.46	4568119.34	0.42
7	**مجموع الإيرادات**	**1412433797.50**	**100**	**1373439197.46**	**100**	**1089072559.20**	**100**

المصدر :(حياة، 2011/2010، صفحة 115)

أ-**الحساب 71 انتاج مباع :** مبيعات الإنتاج تمثل نسبة 100/92.13 ، 100/92.52 ، 100/89.52 خلال سنة 2007 ، 2008 و 2009 على الترتيب وهي نسبة عالية، وبما أن المؤسسة نشاطها صناعي نلاحظ أن رقم أعمالها يتكون من ح/71 فقط ماعدا سنة 2009 أين نلاحظ وجود ح/74 وهذا استثنائي لأن نشاطها ليس خدمي ويتمثل في خدمات نقل قامت بها .

- انخفاض قيمة المبيعات من سنة لأخرى يفسر بانخفاض الإنتاج و لهذا وجود منتجات جديدة منافسة في السوق مما يخفض الطلب على منتجاتها .

ب- **الحساب 72انتاج مخزون :** يسجل هذا الحساب حركة المنتجات التامة الصنع أو نصف مصنعة خلال السنة عند الإنتاج والخروج من المخازن .

- انخفاض قيمة الحساب سنة 2008مقارنة بسنة 2007 ليعود للارتفاع سنة 2009 و هذا مايفسر انخفاض المبيعات سنة 2009 لانخفاض الحركة المدينة للحساب (خروج المنتجات) .
- عند التنازل عن الدقيق لوحدة الكسكس يتم استعمال حساب الوحدات 8972 و الذي يخفض من قيمة الحساب72.

ج -**الحساب 77إيرادات مختلفة :** سجل هذا الحساب نسب متقاربة حيث حقق نسب 0.11 % ، 0.10 % ، 0.11 % خلال السنوات 2009، 2008،2007على الترتيب ويتمثل في التخفيضات التي تحصلت عليها المؤسسة .

3- **القيمة المضافة ح /81 :** تمثل القيمة المضافة الفعالية الاقتصادية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج، و من خلال الجدول رقم (19) المؤسسة حققت قيمة مضافة موجبة خلال سنوات الدراسة مع انخفاض في قيمتها من سنة لأخرى حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2007ب 252421775.1 دج لتنخفض سنة 2008 إلى 22742340.17 دج و سنة 2009 إلى 120558185.07 دج .

4- **نتيجة الاستغلال ح/83 :** المؤسسة حققت نتيجة استغلال موجبة خلال سنتي 2007و 2008في حين كانت سلبية سنة 2009حيث كانت أعلى قيمة لها سنة 2007ب 91459772.78 دج نتيجة لارتفاع قيمة رقم الأعمال المحقق أما انخفاض قيمتها فيفسر بانخفاض رقم الأعمال المحقق خلال سنتي 2008و 2009 ما يعني انخفاض في مستوى نشاط المؤسسة .

5- **نتيجة خارج الاستغلال ح/84 :** النتيجة خارج الاستغلال كانت سلبية طوال سنوات الدراسة نظرا لارتفاع التكاليف خارج الاستغلال مقارنة بالإيرادات خارج الاستغلال .

6- **نتيجة الدورة ح/88 :** المؤسسة حققت أرباح خلال سنتي 2007 و 2008بقيمة 87192188.13 دج ، 493930.84 دج على الترتيب في حين حققت نتيجة سلبية سنة 2009 بقيمة 39721847.37 – دج وهذا بسبب تحقيق نتيجة سلبية للاستغلال وخارج الاستغلال .

المبحث الثالث : مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

إن تقييم الأداء المالي يعطي للمؤسسة الفرصة للوقوف على استغلال مواردها ومدى تحقيق أهدافها المسطرة .

ومؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ونظرا لأهمية الجانب المالي كان لزاما عليها الاهتمام به، والقوائم المالية تعتبر أهم المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة لذا سنتطرق إلى كيف تقوم باستغلالها لتحقيق نتائج أفضل في الجانب المالي .

المطلب الأول : إعداد الميزانيات المالية للمؤسسة

بهدف الانتقال من الميزانيات المحاسبية إلى الميزانيات المالية يجب إجراء بعض التعديلات عليها، ويتم تعديل عناصر الأصول حسب سيولتها إلى أصول ثابتة وأصول متداولة أما عناصر الخصوم فتعدل حسب استحقاقيتها إلى أموال دائمة وديون قصيرة الأجل .

1- **تعديل عناصر الأصول :** تعدل الأصول كما يلي :

- **الاستثمارات :** تحافظ الاستثمارات في الميزانية على ترتيبها وتسجل ضمن الأصول الثابتة لأنها تبقى في المؤسسة لمدة تفوق السنة، وتسجل بالقيمة الصافية أي القيمة الإجمالية ناقص الاهتلاكات وتعتمد المؤسسة على طريقة الاهتلاك الثابت في حساب الاهتلاكات السنوية وتقيم بقيمتها الحقيقية و نظرا لصعوبة ذلك نأخذ القيمة الصافية مع العلم أنها قامت بإعادة تقييم لاستثماراتها خلال سنة 2007 .

- **المخزونات :** تتمثل المخزونات أساسا في المواد الأولية التي تستعمل في عملية الإنتاج إضافة على منتجات نصف مصنعة و منتجات تامة الصنع ومخزون خارج المؤسسة و تعتبر قيم استغلال وتسجل في الأصول المتداولة هذا راجع لأن لمؤسسة لا تشكل مخزون أمان سواء بالنسبة للمواد الأولية هذا لأن الطاقة الإنتاجية تفوق كميات التموين و هذا راجع لأن المؤسسة لا تحصل على الكميات الكافية من المواد الأولية لأن المورد الرئيسي وهو تعاونية الحبوب الجاف لا يمونها إلا ب 50 %من الطاقة الإنتاجية اليومية، ونفس الشيء بالنسبة للمنتجات تامة الصنع فهي لا تحتفظ بمخزون أمان لأن كل ما ينتج يباع .
- **الحقوق :** لإعادة تصنيف عناصر الحقوق اعتمد على جدول الحقوق " ملحقات الميزانية المحاسبية" لكل سنوات الدراسة فتصنف القيم التي تظهر لأكثر من سنة في القيم الثابتة والقيم الأخرى تسجل كقيم محققة،و لقد تم تصنيف كل الحقوق ضمن القيم المحققة ماعدا الحسابات حقوق الاستثمارات وحقوق على الشركاء و الشركات الحليفة كما يلي :

- **الحساب رقم 40حسابات الخصوم المدينة :** هذا الحساب إما أن يبقى في الذمم أو يخفض من قيمة الديون .
- **الحساب 42حقوق الاستثمارات :** يضم هذا الحساب الحسابين الفرعيين ح/425 تسبيقات على الاستثمارات و ح/42 كفالات مدفوعة وصنفا ضمن الأصول الثابتة لأن قيمتهما ظلت ثابتة خلال سنوات الدراسة والمبلغ المتبقي يسجل في القيم المحققة .
- **الحساب 44 حقوق على الشركاء والشركات الحليفة :** ويضم حساب الشركاء ومتمثلة في وعود والتي لم يتم الوفاء بها والملاحظ أن قيمة المبلغ في سنة 2007هي نفسها سنة 2008 في حين انخفضت القيمة سنة 2009 .

والجدول التالي يبين التعديلات التي تمت على الحسابين :

جدول رقم (12)

تعديل بعض عناصر الأصول

السنة	مبلغ الحساب	الأصول الثابتة	القيم المحققة
حساب رقم 42 حقوق الإستثمارات			
2007	57308732.05	847054.58	56434677.47
2008	58105445.64	847054.58	57231391.06
2009	108566793.21	847054.58	107692738.63
ح/44 حقوق على الشركاء و الشركات المدينة			
2007	692344.80	692344.80	0.00
2008	692344.80	263095.17	429249.63
2009	263095.17	0.00	263095.17

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 118)

2- **تعديل عناصر الخصوم** : تعدل الخصوم كما يلي :

- **الأموال الخاصة** : تضم الأموال الخاصة الحسابات التالية : رأس مال اجتماعي، حساب التنازل بين الوحدات و حساب نتائج رهن التخصيص الذي يضم نتائج السنوات السابقة و نظرا لأن المؤسسة لا تدفع ضرائب على الأرباح و تطبيقا لمبدأ وحدة الضريبة لأن المؤسسة تمتلك أربع وحدات لا يتم توزيع النتيجة و يتم تصنيف هذه الحسابات في الأموال الدائمة .
- **الديون** : من خلال الميزانيات نلاحظ أن المؤسسة لا تصنف ديونها إلى ديون قصيرة الأجل و أخرى طويلة لذا سيتم إعادة تصنيفها وفقا لاستحقاقيتها حيث تعبر الديون المستحقة في أقل من سنة ديون قصيرة الأجل و الديون المتبقية ديون متوسطة و طويلة الأجل و هذا اعتمادا على جداول الديون لسنوات الدراسة .
  ومن خلال الجداول يتضح أن كل الحسابات قصيرة الأجل لأنها تستحق في أقل من سنة ما عدا ديون الاستثمار فسيتم تصنيفها إلى ديون قصيرة الأجل و ديون متوسطة و طويلة الأجل .

جدول رقم (13) : تعديل حساب 521 للفترة (2009/2007)

السنة	مبلغ الحساب	الأموال الدائمة	ديون قصيرة الأجل
حساب رقم 521 قروض بنكية			
2007	56542747.89	0.00	56542747.89
2008	132449151.03	97129377.43	35319773.60
2009	97129377.43	0.00	97129377.43

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 119)

بعد إجراء التعديلات على عناصر الميزانيات المحاسبية بالاعتماد على الملاحق نستطيع رسم الميزانيات المالية المفصلة التي تساعد على تحليل وضعيتها المالية، وفيما يلي الميزانيات المحاسبية للفترة (2009-2007) :

جدول رقم (14) : أصول الميزانيات المالية المفصلة للفترة (2009/2007)

الأصول	2007	2008	2009
الأصول الثابتة			
الأراضي	74715080.00	74715080.00	74715080.00
تجهيزات الإنتاج	730437675.05	50195888.74	567786793.98
تجهيزات إجتماعية	194436.14	121056.16	92676.46
إستثمارات قيد التنفيذ	8044250.94	8054258.93	8054258.94
دائنوا الإستثمار	874054.58	874054.58	874054.58
حقوق على الشركاء و الشركات الحليفة	92344.80	26095.17	0.00
إستغلالات مباشرة إعتمادات	2335556.80	0.00	0.00
مجموع الأصول	**817248398.31**	**734223433.58**	**651522863.93**
الأصول المتداولة			
قيم الإستغلال			
مواد و لوازم	60541562.60	46689631.36	31035301.66
منتجات نصف مصنعة	1978901.17	5181787.23	6071184.58
منتجات تامة الصنع	8624619.96	7614189.60	8219095.58
مخزون خارج المؤسسة	5126759.01	53870.59	801163.52
مجموع قيم الإستغلال	**76271842.74**	**59539478.78**	**52126745.34**
قيـــم محققة			
حسابات الخصوم المدينة	6064366.83	11035870.24	2499026.78
مدينوا الإستثمارات	56434677.47	57231391.06	107692738.63
مدينوا المخزونات	51123655.07	48342157.91	39187738.63
حقوق على الشركاء و الشركات الحليفة	0.00	429249.63	263095.17
تسبيقات للغير	1501516.19	353672.76	11119739.21
تسبيقات الإستغلال	2885400.08	3900601.27	3533769.47
العملاء	79193571.31	53304484.86	104133793.70
إستغلالات مباشرة إعتمادات	0.00	2335556.80	97024.80
مجموع القيم المحققة	**197203186.95**	**176932984.53**	**268526921.82**
قيـــم جـــاهزة			
البنك	41392215.21	81894927.98	17592325.47
الصندوق	2775.67	164.54	554219.65
مجموع القيم الجاهزة	**41454990.88**	**81901092.52**	**18146545.12**
مجموع الأصول المتداولة	**314930020.57**	**318373555.89**	**338800212.28**

المجموع	1132178418.89	1052596989.41	990323076.24

المصدر :(حياة، 2011/2010، صفحة 120)

جدول رقم (15) : خصوم الميزانيات المالية المفصلة للفترة (2009/2007)

الخصوم	2007	2008	2009
الأموال الدائمة			
أموال جماعية	300000000.00	300000000.00	300000000.00
حساب الوحدات	419905183.98	276033386.03	279368887.49
نتيجة رهن الترخيص	114646951.50	165962222.74	126010606.53
قروض بنكية	0.00	97129377.43	0.00
مجموع الأموال الدائمة	**834552135.48**	**839124986.20**	**705379494.02**
الأموال المتداولة			
حسابات الأصول الدائنة	0.00	5600.00	0.00
ديون الإستثمار	56542747.89	35339502.70	97477266.53
دائنو المخزونات	37274108.28	170447277.75	175333910.92
محجوزات للغير	390818.46	503686.91	714311.20
ديون إتجاه الشركاء و الشركات الحليفة	3333912.12	74564.19	0.00
ديون الإستغلال	5190888.16	7101371.66	11418093.57
تسبيقات تجارية	7760.84	0.00	0.00
سلفات مصرفية	194826047.66	0.00	0.00
مجموع الأموال المتداولة	**297626283.41**	**213472003.21**	**284943582.22**
المجموع	**1132178418.89**	**1052596989.41**	**990323076.24**

المصدر :(حياة، 2011/2010، صفحة 121)

بالاعتماد على الميزانيات المالية المفصلة يمكن رسم ميزانيات مالية مختصرة تسهل عملية التحليل والمقارنة لمختلف العناصر للفترة محل الدراسة .

جدول رقم (16) : الميزانيات المالية المختصرة للفترة (2009/2007)

البيان / السنوات	2007	2008	2009
الأصـــــــــــــــــول			
الأصول الثابتة	**81492841.52**	**734223433.58**	**651522863.96**
قيم الإستغلال	0.00	59539478.78	52126745.34
قيم محققة	197203186.95	176932984.53	268526921.82
قيم جاهزة	41454990.88	81901092.52	18146545.12
الأصول المتداولة	**1012116028.46**	**1052596989.41**	**990323076.24**
مجموع الأصول	**1827028869.97**	**1786820422.99**	**1641845940.20**
الخصـــــــــــــــــوم			
الأموال الدائمة	834552135.48	839124986.20	705397494.02
الديون قصيرة الأجل	297626283.41	213472003.21	284943582.22
مجموع الخصوم	**1132178418.89**	**1052596989.41**	**990323076.24**

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 122)

المطلب الثاني : دراسة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة –

إن إعداد الميزانيات المالية المفصلة أو المختصرة لا يعطينا قراءة جيدة للوضعية المالية لذا استلزم التحليل بواسطة عدة مؤشرات توسي م في هذا المطلب دراسة مؤشر التوازن المالي من خلال دراسة رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة .

يعرف التوازن المالي أنه الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، ولأجل دراسة التوازن المالي للوحدة نقوم بدراسة كل مؤشر على حدى .

1- دراسة رأس المال العامل :

من خلال الميزانيات المالية المختصرة سنقوم بحساب مختلف رؤوس الأموال العاملة خلال سنوات الدراسة في الجدول التالي :

جدول رقم (17) : رؤوس الأموال العاملة خلال الفترة (2009/2007)

الرقم	البيان	2007	2008	2009
رأس المال العامل الصافي				
1	الأصول الثابتة	817248398.31	734223433.58	51522863.96
2	الأصول المتداولة	314930020.57	318373555.83	338800212.28
3	الأموال الدائمة	834552135.48	839124986.20	705379492.02
4	ديون قصيرة الأجل	297626283.41	231472003.21	284943582.22
1-3=5 4-2=5	**رأس المال العامل**	**17303737.17**	**62..104901552**	**53586630.06**
رؤوس الأموال الأخرى				
6	الأموال الخاصة	834552135.48	741995608.77	705379492.02
7	ديون طويلة الأجل	0.00	97129377.43	0.00
8	ديون قصيرة الأجل	297626283.41	213472003.21	284943582.22
1-6=9	**رأس المال العامل الخاص**	**17303737.17**	**7772175.19**	**53586630.06**
8+7=10	**رأس المال العامل الأجنبي**	**297626283.41**	**310601380.64**	**284943582.22**
2=11	**رأس المال العامل الإجمالي**	**314930020.57**	**318373555.83**	**338800212.28**

المصدر :(حياة، 2011/2010، صفحة 123)

أ- **رأس المال العامل الصافي :** يلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي موجب خلال سنوات الدراسة و إن كان هناك عدم استقرار في القيمة فنلاحظ أنها في سنة 2007 حققت الوحدة رأس مال عامل بقيمة 17303737.17 دج ليرتفع سنة 2008 إلى قيمة 104901552.2

دج ليعود إلى الانخفاض سنة 2009 إلى قيمة 53856630.06 دج و سنقوم بدراسة رأس المال العامل خلال كل سنة .

- **سنة 2007** : تدل القيمة الموجبة لرأس المال العامل الصافي على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة و أيضا جزء من الأصول المتداولة ما يعني أنها حققت هامش أمان وهذا شيء ايجابي لها، ومن خلال العلاقة الثانية الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل مما يمكنها من تسديد الديون قصيرة الأجل أي أنها لاتواجه مخاطر تسديد خلال دورتها الاستغلالية .
- **سنة 2008** : يلاحظ ارتفاع قيمة رأس المال العامل بنسبة كبيرة مقارنة بسنة 2007 هذه الزيادة كانت بسبب انخفاض قيمة الأصول الثابتة بسبب الاهتلاكات في حين أن الأموال الدائمة زادت قيمتها نظرا لزيادة حسابات رهن التخصيص المتمثلة في النتيجة الايجابية المحققة في سنة 2008 وأيضا لوجود ديون طويلة الأجل، أم من خلال العلاقة الثانية نلاحظ ارتفاع في الأصول المتداولة انخفاض في الديون قصيرة الأجل مما يعني أنها قامت بتسديد ديونها والمتمثلة في السلفات المصرفية بقيمة 19482047 دج و إن تحصلت على قروض جديدة .
- **سنة 2009** :يلاحظ انخفاض في رأس المال العامل الصافي وإن كان موجبا مقارنة بسنة 2008 والذي كان بنسبة وهذا راجع لانخفاض الأموال الدائمة والمتمثل في انخفاض نتيجة رهن التخصيص بسبب النتيجة السلبية المحققة في سنة 2009 ، كما يفسر هذا الانخفاض بزيادة قيمة الأصول المتداولة بنسبة أكبر مقارنة مع زيادة الديون قصيرة الأجل وإن كانت النتيجة المحققة موجبة إلا أنه يعتبر انخفاض في هامش الأمان .

ب-رأس المال العامل الخاص : يلاحظ من خلال النتائج أن المؤسسة حققت رأس مال خاص موجب خلال سنوات الدراسة وإن كان متذبذبا من سنة لأخرى مما يعني أنها تمول أصولها الثابتة من خلال الأموال الخاصة فقط بل يبقى جزء لتمويل الأصول المتداولة وهذا ما يجعلها بعيدة عن الخطر في المدى الطويل ما يفسر هذا بالنتائج الايجابية المحققة .

ج- رأس المال العامل الأجنبي :يلاحظ أن المؤسسة تعتمد على الديون في تمويل دوراتها الاستغلالية هذا مايلاحظ من خلال ارتفاع الديون قصيرة الأجل وإن كانت سجلت انخفاضا في سنة 2008 إلا أنها عادت للارتفاع سنة 2009 وهذا ما يشكا خطرا عليها في المدى القصير .

د- رأس المال العامل الإجمالي :يلاحظ تزايد في قيمة الأصول المتداولة من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلىزيادة في القيم المحققة خاصة في سنة 2009 .

2- دراسة الاحتياجات في رأس المال العامل :

تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة المدى (باستثناء السلفات المصرفية) من جهة ثانية .

جدول رقم (18): الاحتياجات في رأس المال العامل خلال الفترة(2009/2007)

الرقم	السنوات / البيان	2007	2008	2009
1	الأصول المتداولة	314930020.57	318373555.83	338800212.28
2	القيم الجاهزة	41454990.88	81901092.52	18146545.12
2-1=3	إحتياجات الدورة	270475029.69	236472463.31	320653667.16
4	ديون قصيرة الأجل	297626283.41	213472003.21	284943582.22
5	سلفات مصرفية	194826047.66	0.00	0.00
5-4=6	موارد الدورة	102800235.75	213472003.21	28493582.22
6-3=7	الإحتساجات في رأس المال العامل	170674793.94	23000460.10	35710084.94

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 125)

من خلال الجدول يلاحظ أن المؤسسة لديها احتياجات تفوق مواردها خلال كل سنوات الدراسة وإن سجل انخفاضا في سنة 2008 ليعود للإرتفاع سنة 2009 ، و في سنة 2007 سجلت الاحتياجات أكبر قيمة لها وهذا بسبب انخفاض قيمة الموارد مقارنة بالاحتياجات وهذا بسبب ارتفاع قيمة المخزونات وقيمة العملاء ببس التأخر في تحصيل الحقوق، وانخفاض قيمة الديون قصيرة الأجل ترجع إلى أن تعاونية

الحبوب الجافة لا تعطي مهلة طويلة للتسديد حيث تمنح الوحدة مهلة 48 ساعة للتسديد أو توقيف التموين والتي تعتبر الممون الرئيسي للوحدة بالمادة الأولية .

3- دراسة الخزينة :تتمثل الخزينة في الأموال السائلة الموجودة تحت تصرف المؤسسة، وهي تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي لأن رأس المال العامل يبقى مفهوم نظري لقدرة المؤسسة على السداد، ويتم حساب الخزينة بطريقتين إما بالطريقة المباشرة أو من خلال رأس المال العامل والاحتياجات .

والجدول التالي يوضح وضعية الخزينة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة :

جدول رقم (19) : الخزينة الصافية لفترة (2009/2007)

الرقم	البيان	2007	2008	2009
1	القيم الجاهزة	41454990.88	81901092.52	18146545.12
2	سلفات مصرفية	194826047.66	/	/
3=1-2	**الخزينة الصافية**	**-153371056.78**	**81901092.52**	**18146545.12**
4	رأس المال العامل	17303737.17	104901552.62	53856630.6
5	الإحتياجات في رأس المال العامل	170674793.94	23000460.10	35710084.94
6=4-5	**الخزينة الصافية**	**-153371056.78**	**81901092.52**	**18146545.12**

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 126)

من خلال الجدول يلاحظ أن الخزينة كانت سالبة في سنة 2007 لتتحسن سنة 2008 ، 2009 ، ولقد كانت قيمة العجز سنة 2007 هي 153371056.78 – دج وهذا بسبب زيادة احتياجات الدورة مقارنة برأس المال العامل المحقق مما أدى بالمؤسسة للجوء إلى السلفات المصرفية .

في حين أن الخزينة في تحسن حيث كانت موجبة سنة 2008 بقيمة 81901092.52 دج وهذا يفسر بأن المؤسسة تسعى لتحسينها وتمويل مواردها بأموالها الدائمة وخلال 2008 قامت بتسديد السلفات المصرفية التي كانت بقيمة 194826047.66 دج ، وزيادة رأس المال العامل مقارنة بالاحتياجات وكانت هذه الزيادة بسبب

النتيجة الموجبة المحققة و أيضا نلاحظ حصولها على قروض طويلة الأجل مما ساهم في زيادة الأموال الدائمة .

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي يلاحظ أن المؤسسة حققت خلال كل سنوات الدراسة توازن مالي على المدى الطويل ما يفسره رأس المال العامل الموجب المحقق إلا أننا نلاحظ أنها لم تستطع تحقيق التوازن الأدنى سنة 2007 ما يفسره النتيجة السلبية للخزينة و لجوء المؤسسة للسلفات المصرفية لتغطية العجز إلا أنها استدركت ذلك في السنوات الأخرى بتحقيقها لفائض في الخزينة .

المطلب الثالث : دراسة النسب المالية

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر استعمالا بسبب سهولة تطبيقها و تعدد الأغراض التي تحققها بحيث تقدم معلومات للمستفيد في اتخاذ القرارات، وتقدم معلومات عن المؤسسة تفيد في تقييم سلوكيات الإدارة و مهاراتها ومراكز الربحية كون أن قيمه النسبية تعد على أساس المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية، وسيتم دراسة مجموعات النسب المالية التالية : نسب السيولة، النشاط، المديونية (الرفع المالي) و نسب الربحية .

1- نسب السيولة : نسب السيولة تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل و التعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير، و أهم نسب السيولة المستعملة نسب السيولة العامة، المختصرة والفورية .

الجدول التالي يبين النسب المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة :

جدول رقم (20)

نسب السيولة المالية خلال الفترة (2009/2007)

النسب	العلاقة الرياضية	2007	2008	2009
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	1.0	1.49	1.19
نسبة السيولة المختصرة	قيم محقق + قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل	0.80	1.21	1.01
نسبة السيولة الفورية	قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل	0.14	0.38	0

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 127)

أ- **نسبة السيولة العامة** :تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على أصولها المتداولة، ونلاحظ أنها حققت نسب أكبر من 100%حيث حققت النسب 10% ، 149% ، 119 %على التوالي خلال السنوات 2007 ، 2008 و 2009 ، مم يبعدها عن خطر مواجهة الديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الأصول الثابتة .

ب- **نسبة السيولة المختصرة** : هذه النسبة تعتبر أكثر دلالة من الأولى لأنه يتم استبعاد قيم الاستغلال لأن المؤسسة قد يكون لديها صعوبة في تحويل المخزونات إلى سيولة بسرعة، والملاحظ أنها حققت نسب سيولة مختصرة جيدة فلقد جاوزت الواحد الصحيح خلال سنتي 2008 و 2009 في حين كانت النسبة في سنة 2007 تقدر ب80 %وهي نسبة جيدة أيضا هذه النتائج تعني أن المؤسسة تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من خلال القيم المحققة والقيم الجاهزة دون اللجوء للمخزونات، إلا أنه عليها أن تسعى إلى تخفيض القيم المحققة خاصة العملاء بتغيير سياسة التحصيل وأيضا ديون المخزونات الذي يشهد ارتفاع خلال سنوات الدراسة .

ج- نسبة السيولة الجاهزة : هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام السيولة الجاهزة فقط و الملاحظ أنه لديها سيولة كافية لمواجهة الديون قصيرة الأجل حيث كانت النسب خلال سنوات الدراسة على الترتيب 14 % ، 38 % ، 0 % .

وبعد دراسة نسب السيولة يتضح أن وضعيتها المالية جيدة خاصة سنة 2008 وإن كانت نسب السيولة الفورية منخفضة وهذا مايفسر أن المؤسسة تقوم بتسديد التزاماتها بانتظام وأنها لم تلجأ إلى السلفات المصرفية خلال سنتي 2008 ، 2009 إلا أنه عليها أن تخفض من قيمة القيم المحققة .

د- نسب النشاط : و هي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو استغلال مواردها أحسن استغلال ، ولقياس هذه الكفاءة يتم إجراء المقارنات بين المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات و تفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول .

الجدول التالي يوضح نسب النشاط خلال سنوات الدراسة :

جدول رقم (21) : نسب النشاط لفترة (2009/2007)

نسب النشاط	العلاقة الرياضية	2007	2008	2009
مدة دوران مواد و لوازم	متوسط المخزون للمواد و اللوازم / المشتريات السنوية * 30	19	17	15
عدد دوران مواد و لوازم	المشتريات السنوية / متوسط المخزون للمواد و اللوازم	19	21	23
مدة دوران المنتجات تامة الصنع	متوسط المخزون للمنتجات تامة الصنع / التكلفة السنوية للمنتجات *30	4	3	3
عدد دوران المنتجات تامة الصنع	التكلفة السنوية للمنتجات / متوسط المخزون للمنتجات تامة الصنع	77	128	130
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات السنوية / الأصول الثابتة	1.5	1.73	1.5
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات السنوية / الأصول المتداولة	4.04	3.99	2.88
فترة التحصيل	عملاء + أوراق القبض / المبيعات *30	22	15	38
معدل دوران العملاء	عملاء + أوراق القبض / متوسط رصيد العملاء	2	1	1
فترة التسديد	موردون + أوراق الدفع / المشتريات *30	9	39	51
معدل دوران الموردين	موردون + أوراق الدفع / متوسط رصيد الموردين	0.78	1.3	1.01

المصدر :(حياة، 2011/2010، صفحة 129)

أ- **معدل دوران المخزون** : وهو يبين كفاءة الإدارة في تسيير المخزون، وتختلف طريقة حسابه حسب نشاط المؤسسة وبما أن طبيعة نشاطها صناعي سيتم دراسة المخزون كما يلي :

- **الموارد و اللوازم** :يلاحظ من خلال الجدول رقم (31) أن المدة التي تبقى فيها المواد واللوازم في المخازن خلال سنوات الدراسة كانت على الترتيب 19 ، 15 ، 17 وهي في انخفاض مما يعني أن المواد واللوازم لا تبقى مدة طويلة في المخازن في حين أن عدد مرات التموين أيضا في ارتفاع .
- **المنتجات التامة** : يلاحظ من خلال الجدول أن المدة التي تبقي فيها المنتجاتالتامة الصنع في المخازن قصيرة حيث كانت خلال سنتي 2007 و 2008 على الترتيب 4 ، 3 مما يؤكد ما قيل سابقا أن كل ما ينتج يباع في حين نلاحظ أن عدد دوران المنتجات التامة ارتفع سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 يعني ارتفاع تصريف المنتجات التامة من المخازن مما يبين أن هناك طلبات على منتجاتها .

ب-**معدل دوران الأصول الثابتة** : يبين قدرة المؤسسة على استخدام أصولها الثابتة في تحقيق المبيعات وكانت المعدلات المحققة خلال سنوات الدراسة 1.56 مرة ، 1.73 مرة ، 1.5 مرة على الترتيب وكلها فوق الواحد الصحيح مما يدل على كفاءتها في استخدام أصولها الثابتة، و نلاحظ ارتفاع المعدل سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 نظرا لانخفاض قيمة الأصول الثابتة (انخفاض القيمة نظرا لمخصصات الاهتلاك) مع ملاحظة أن المبيعات انخفضت سنة 2008 لكن هذا الانخفاض كان بنسبة أقل من انخفاض الأصول الثابتة ، لينخفض المعدل سنة 2009 و هذا لانخفاض قيمة المبيعات.

ج - **معدل دوران الأصول المتداولة** : يعتبر هذا المعدل مؤشرا جيدا لقياس كفاءة استخدام الأصول المتداولة في تحقيق المبيعات و نلاحظ من الجدول رقم (31) أن المعدلات المحققة في انخفاض من سنة لأخرى حيث سجلت النتائج التالية على الترتيب 4.04 مرة ، 3.99 مرة ، 2.88 مرة و هذا الانخفاض راجع لزيادة الأصول المتداولة خاصة في سنة 2009 خاصة القيم المحققة لذا استوجب عليها محاولة تخفيضها بتحصيل حقوقها المستحقة .

د - **معدل دوران العملاء والموردين** : :يبين هذان المعدل ان كفاءة سياسة البيع و الشراء للمؤسسة، حيث نلاحظ أن مدة التسديد للعملاء ارتفعت خلال سنتي 2008 و 2009 بنسبة كبيرة في حين أن فترة التحصيل منخفضة مقارنة مع مدة التسديد للموردين ما يعني أن الوحدة لا تتبع سياسة جيدة في البيع والشراء وارتفاع مدة التسديد في سنة 2008 و 2009 لا يعطي صورة حقيقية لوضعية التسديد لأنه كما لاحظنا فإن ارتفاع قيمة

الموردين راجع إلى تسجيل الفاتورة و، لأن المؤسسة تواجه ضغوطات من طرف تعاونية الحبوب الجافة و هي المورد الرئيسي لها حيث يجب تسديد الفواتير في مدة 48 ساعة ، أما فترة التحصيل فالمؤسسة لا تستطيع تخفيضها لكسب الزبائن .

3-**نسب المديونية :** تقيس هذه النسب درجة المديونية وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين و الملاك) معرفة مصير مديونيتها وقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية تجاه الغير .

ونلخص هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (22) : نسب المديونية لفترة (2009/2007)

النسب	العلاقة الرياضية	2007	2008	2009
نسبة الديون إلى رأس المال	الديون / حقوق الملكية	0.4	0.45	0.38
نسبة الإقتراض	مجموع الديون / الأصول	0.2	0.3	0.29
معدل تغطية الفوائد	النتيجة قبل الفوائد و الضرائب / الفوائد	0.4	3.12	-5.17
نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة / الديون	0.72	0.9	0.72
	الأموال الخاصة / الخصوم	2.51	2.22	2.2

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 131)

أ- نسبة الديون إلى رأس المال الخاص :

وتقيس هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون (الطويلة، المتوسطة والقصيرة الأجل))مقارنة بحقوق الملكية وتعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا مما يجعلها في أمان من الضغوطات التي تتعرض إليها من طرف الدائنين وهذا ما يعطيها أكر حرية في اتخاذ القرارات، و نلاحظ أن المؤسسة حققت نسب متقاربة خلال سنوات الدراسة فارتفاع النسبة سنة 2008 يرجع لزيادة الديون وانخفاض الأموال الخاصة وعادت النسبة للانخفاض نظرا لاعتمادها على الديون قصيرة الأجل أكثر .

ب-نسبة الإقتراض :

تبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى إجمالي الأصول، وتعد كمؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، و نلاحظ انخفاض النسبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت على الترتيب 26 % ، 30 % و 29 %هذا ما يعني أن المؤسسة لا تعتمد بنسبة كبيرة على الديون لتمويل أصولها وارتفاع النسبة سنة 2008 و 2009 كان بسبب زيادة القروض البنكية وارتفاع قيمة الموردين .

ج- معدل تغطية الفوائد : يقيس هذا المعدل إلى أي مدى يمكن أن تنخفض إيرادات المؤسسة قبل الضرائب و الفوائد دون وضع المؤسسة في وضعية حرجة أمام الدائنين لعدم قدرتها على سداد الفوائد، و نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت معدلات مرتفعة سنتي 2007 و 2008 مما يدل على قدرتها على تسديد الفوائد حيث بلغ 406 % سنة 2007 و 312 % سنة 2008 مما سجل سنة 2009 نتيجة سلبية نظرا لأنها حققت نتيجة سلبية .

د- الإستقلالية المالية : تقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن دائنيها فهي تشير إلى نسبة الديون في الهيكل المالي، ومن خلال الجدول يلاحظ أنها مستقلة ماليا فقد سجلت نسب على الترتيب 72 % ، 69 % ، 72 % و تعدت النسبة المرجعية وهذا وضع جيد للمؤسسة .

4-نسبة المردودية : تعرف أيضا بنسب الربحية، وهي معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية حيث تعبرعن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة و رشد المؤسسة في استخدام مواردها و نميز ثلاثة أنواع من المردودية: التجارية، الاقتصادية والمالية .

والجدول التالي يوضح نتائج حساب المردودية خلال سنوات الدراسة :

جدول رقم (23) : نسب المردودية لفترة (2009/2007)

النسب	العلاقة الرياضية	2007	2008	2009
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم	00.7	0.04	−0.04
المردودية الإقتصادية	النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول	0.08	0.05	−0.04
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.10	0.07	−0.04

المصدر : (حياة، 2011/2010، صفحة 133)

قبل تحليل النتائج المؤسسةلم تحقق أي مردودية سنة 2009 نظرا لتحقيقها نتيجة سلبية .

أ- **المردودية التجارية :** تسمى أيضا بمردودية النشاط وتسمح بتقييم الأداء التجاري بالمؤسسة وهي تبينمقدار المحققة من خلال تحقيق دينار واحد من المبيعات ونلاحظ من خلال الجدول أنه خلال سنة 2007 كلدينار من المبيعات حقق مردودية تجارية بقيمة 0.07 دج أي هامش ربح 7 %لينخفض سنة 2008 إلى

0.04 دج أي 4 %نتيجة لانخفاض النتيجة المحققة مقارنة بسنة 2007 وأيضا نلاحظ انخفاض قيمة المبيعات لكن بنسبة أقل .

ب-**المردودية الإقتصادية** : تبين مدى فعالية المؤسسة في استغلال أصولها وتعبر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة و مجموع الأموال التي استعملتها، و نلاحظ من خلال الجدول حققت سنة2007 مردودية اقتصادية بقيمة 0.08 دج ما يعني أن استثمار دينار واحد في الأصول حقق نسبة 8 %فيما انخفضت سنة 2008 إلى 0.05 دج أي نسبة 5 % و هذا نتيجة لانخفاض النتيجة المحققة .

ج- **المردودية المالية** : وتسمى أيضا عائد الأموال الخاصة وهي العلاقة بين النتيجة والأموال الخاصة وتعطينا مقدار العائد المحقق من أموال الملاك ومدى نجاح الإدارة في زيادة أموالهم، ونلاحظ من النتائج أن الوحدة حققت مردودية مالية بقيمة 0.1 دج فكل دينار مستثمر أعطى مردودية مالية بنسبة 10 %في حين نلاحظ انخفاض النسبة سنة 2008 حيث كانت القيمة المحقق 0.06 دج و هذا راجع دائما لانخفاض النتيجة المحققة .

خلاصة الفصل :

تبين دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية من خلال دراسة المعلومات المحاسبية و المؤشرات المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ، أصبح من السهل القيام بعملية التقييم ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة بعد إجراء التعديلات على الميزانيات المحاسبية ، فالمؤسسة في محاولة لتحسين الاختلالات تقوم بإعداد قوائم مالية كل 3 أشهر مما يسهل الرقابة على الأداء المالي للفترة المقبلة ، ومما لاشك فيه سيساعد على تسهيل عملية التقييم تطبيق النظام المالي والمحاسبي الجديد حيث لا يجب إجراء التعديلات السابقة .

يمكن للمؤسسة القيام بالإجراءات التي ستساعد علىتحسين الوضعية المالية خلال السنوات المقبلة من خلال النتائج المسجلة خلال سنوات الدراسة ، و تبين أن المؤسسة حققت نتائج جيدة بدراسة المؤشرات وإن
تفاوتت من مؤشر للآخر، المؤسسة لديها ضعف في التوازن على المدىالقصير رغم أنها حققت توازن على المدى الطويل وهذا راجع لارتفاع الديون قصيرة الأجل وأصولها المتداولة خاصة القيم المحققة وديون المخزونات،فهي لديها احتياجات تفوق مواردها وإن حققت رأس مال عامل جيد، لذا عليها محاولة تخفيض احتياجاتها وتخفيض القيم المحققة من خلال تغيير سياسة التحصيل محاولة في تحسين توازنهافي المدى القصير ، وتأثرت مردوديتها بسبب النتيجة السلبية التي حققتها خلال سنة 2009 .

الخاتمة

خاتــمة

يتسم المحيط الذي تنشط بعه المؤسسة الاقتصادية بالتغير، فهذه الأخيرة تسعى للتكيف مع هذه التغيرات من أجل تحسين وضعيتها المالية، حيث من خلال تقييم الأداء المالي يتم تصحيح الاختلالات والاستفادة من الفرص ومعرفة الأسباب ووضعيتها. وتتم عملية تقييم الأداء المالي من خلال عدة مؤشرات ونسب:

- مؤشرات التوازن المالي: والتي تتمثل في رؤوس الأموال العاملة، الاحتياج في رؤوس الأموال العاملة والخزينة.
- النسب المالية: والتي تتمثل في نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية والمردودية.
- الأساليب الحديثة التي تهتم بالتقييم الاقتصادي أكثر من المحاسبي من خلال معيارين:

معيار القيمة الاقتصادية المضافة ومعيار القيمة السوقية المضافة، حيث يعبر هذين الأخيرين على ثروة الملاك.

و للقيام بعملية التقييم يجب توفير معلومات تساعد على ذلك، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية والتي تعد من أهم المعلومات التي تقدم صورة لنشاط المؤسسة وتعبر عن وضعيتها المالية من خلال التقارير والقوائم المالية و المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج. و تتميز المعلومات المحاسبية بخاصيتين و هما الملاءمة و الموثوقية وهذا ما يعطيها أهمية أكثر عن باقي المعلومات ، و هذا ما تسعى المعايير الدولية المحاسبية لتوفيره.

ولقد وقع الاختيار على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – أوماش – بسكرة، من أجل التعمق في المعلومات المحاسبية ومعرفة دورها في تحسين الأداء المالي ولإسقاط المعارف النظرية. وكانت الدراسة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2007 و2009. وبعد إجراء الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج.

النتائــج

قبل التطرق إلى النتائج التطبيقية نستعرض أهم النتائج النظرية والمتمثلة فيما يلي:

- تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.
- المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتماما أكبر من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل وتكلفة أقل (مورد داخلي)، حيث تعتبر القوائم المالية هي أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي، فهي تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات لتحسين الأداء المالي.

أما النتائج التطبيقية، فبعد إجراء الدراسة الميدانية توصلنا إلى:

1- **بالنسبة لمؤشرات اتوازن المالي:** نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي موجب خلال سنوات الدراسة، ما يعني أنها تمول استثماراتها بأموالها الدائمة، مما يعطيها هامش أمان على المدى الطويل.

وبالرغم من تحقيق رأس مال عامل موجب إلا أن المؤسسة لديها احتياجات في رأس مال العامل نتيجة لارتفاع الاحتياجات مقارنة بالمواد نتيجة لارتفاع الأصول المتداولة والمتمثلة خاصة في القيم المحققة.

فيما يلاحظ تحقيق خزينة موجبة سنتي 2008 و2009، في حين حققت عجزا سنة 2007.

2- **بالنسبة للنسب المالية:** تختلف نتائج التحليل من نسبة إلى أخرى:

أ- الوضعية المالية للمؤسسة جيدة خلال سنة 2008 وإن كانت نسب السيولة الفورية منخفضة ما يفسر أن المؤسسة تقوم بتسديد التزاماتها بانتظام وأنها من تلجأ إلى السلفات المصرفية خلال سنتي 2008 و2009، إلا أنه عليها أن تخفض من قيمة القيم المحققة.

ب–معدلات دوران الموارد واللوازم منخفضة في حين أن معدلات دوران المنتجات التامة مرتفعة ومدة الاحتفاظ بالمخزون قصيرة ما يؤكد أن الطلب يفوق الإنتاج.

ج– بمقارنة فترة التحصيل من العملاء وفترة التسديد من الموردين نجد أن سياسة التحصيل في المؤسسة غير ناجحة حيث أنها أكبر من مدة التسديد للموردين.

د– من خلال نسب المديونية: المؤسسة حققت استغلالية مالية خلال سنوات الدراسة، كما أنها لا تعتمد على القروض بنسبة كبيرة في التمويل، كما أنها حققت نسب جيدة في تغطية فوائدها مما يبين أنها تقوم بتسديد قروضها بصفة منتظمة مما يعطيها فرصة للحصول على قروض أخرى.

هـ – المؤسسة حققت مردودية سنتي 2007 و2008 في حين لم تحقق أي مردودية سنة 2009.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة وإن كان هناك بعض النقائص والاختلالات، إلا أن بإمكانها تحسينها، لذلك فهي حققت توازنا على المدى الطويل، حيث أن هذه النتائج تقدم صورة واضحة لوضعية المؤسسة في المستقبل مما بعطيها فرصة لتحقيق نتائج أفضل.

اختبار الفرضيات:

من خلال التعمق في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القواعد المالية مما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى والمتمثلة في "المعلومات المحاسبية أساس لاتخاذ القرار".

باعتبار أن عملية التقييم تتم اعتمادا على القوائم المالية وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثانية "القوائم المالية تساهم في تحسين الأداء المالي".

من خلال الدراسة التطبيقية يتضح أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لا تقوم بتقييم أدائها المالي إلا أنها تقوم بإعداد قوائم مالية مرحلية لمتابعة وضعية النشاط وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة "المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المحاسبة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تستغل في تحسين أدائها المالي".

من خلال الدراسة النظرية اتضح أن الأداء المالي وسيلة للتعبير عن الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق الاعتماد على التحليل المالي مما يؤكد صحة الفرضية الرابعة "الأداء المالي يعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة اعتمادا على التحليل المالي لاكتشاف الأخطاء والصعوبات والنقائص التي قد تواجه المؤسسة.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تحسين سياسة التحصيل من العملاء وتخفيض قيمة ديون المخزونات.
- دراسة أسباب انخفاض المبيعات في سنتي 2008 و2009 لمحاولة تصحيحها لتحقيق مردودية أكبر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

ISO9000, N. (2000). systeme management de la qualité, principe, Essentials et vocabulaires.

KHEM, A. K. (1976). *la dynamique du contrôle de gestion.* Paris: Dunod.

M, B. (1999). *contrôle de gestion sociale.* paris: librairie Vuibert.

إبراهيم سلطان. (2005). *نظم المعلومات الإدرية و مدخل النظام*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

إبراهيم محمد المحاسنة. (2013). *إدارة و تقييم الاداء الوظيفي*. البحرين: دار جرير للنشر.

أحمد حلمي جمعة ، و آخرون. (2007). *نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر*. الأردن: دار المناهج للنشر.

أحمد فوزي ملوخي. (2008/2007). *نظم المعلومات الإدارية*. الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر.

أحمد محمد أنور. (2003). *مبادئ المحاسبة المالية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

احمد محمد عثمان ادم. (2018). *دور إدارة المعرفة و الأصول الفكرية في تحقيق المنفعة الإقتصادية*. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب و التشر.

إدريس محمد صبحي وائل ، و الغالبي محسن منصور طاهر . (2000). *اساسيات الأداء و بطاقات التقييم المتوازن*. عمان: دار وائل للنشر.

أكرم الطويل. (2009). *الشراء وفقا ل seven rights و الأداء الإستراتيجي*. دار اليازوري.

الجزراوي إبراهيم ، و الجنابي عامر . (2009). *أساسيات نظم المعلومات*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر.

السعيد فرحات جمعة. (2000). *الأداء المالي لمنظمات الأعمال* . الرياض: دار المريخ للنشر.

المنظمة العربية للتنمية الإدارة. (2009). قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأساس المؤسسي. القاهرة، مصر.

النعيمي تايه عدنان ، و التميمي فؤاد أرشد . (2008). *التحليل و التخطيط المالي و إتجاهات معاصرة*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

إلياس الوافي. (2006). *التسيير المالي و الإدارة المالية* . الأردن: دار رسائل للنشر و التوزيع.

الياس بن ساسي يوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي*. الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.

باديس بن يحي بوخلوة. (2013). *الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة*. دار الحامد للنشر،.

بزقراري حياة. (2011/2010). دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي. مذكرة *لنيل شهادة الماجستير*، 133. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

حسين بلعجوز. (2011). *نظام المعلومات المحاسبي و دوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية*. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

حسين عبد الجليل الغزوي، و الحيالي ناجي وليد. (2015). *حركة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

حمزة محمود الزبيدي. (2000). *التحليل المالي و تقييم الاداء المالي و التنبؤ بالفشل*. الأردن: الورق للنشر و التوزيع.

حنان خلود رضوان ، و نزار فليح البلداوي. (2009). *مبادئ إلمحاسبة المالية*. عمان: إثراء للنشر.

حنان نصر الله. (2001). *إدارة الموارد البشرية*. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع.

خالد جمال الجعارات. (2009). *معايير التقارير الدولية*. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

د. التيخ الداوي. (2010/2009). *تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء*. الجزائر: جامعة الجزائر مجلة الباحث.

دادن عبد الغني. (2006). قراءة في الاداء المالي و القيمة في المؤسسات الإقتصادية. *العدد 04*. الجزائر: مجلة الباحث.

دادن عبد الغني. (2007/2006). قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الأقتصادية. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية*. الجزائر: جامعة الجزائر .

ديبان عبد المقصود ، الدهراوي مصطفى كمال الدين ، و عبد اللطيف ناصر . (2005). *أساسيات نظم المعلومات*. جامعة الإسكندرية.

سالم يسلم محفوظ. (2005). إستخدام اساليب التحليل المالي في تقييم الأداء للمنظمات. *رسالة ماجستير*. اليمن: جامعة الملكة أروى.

سمير جمال العيسى. (2014). *إدارة مصادر المعلومات و البيانات*. الأكاديميون للنشر.

سيد عطا الله السيد. (2009). *نظم المعلومات المحاسبية*. الأردن: دار الراية للنشر.

شعيب شنوف. (2012). *التحليل المال الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS*. عمان، الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع.

شنوف شعيب. (2008). *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية* . الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية .

صلاح الدين حسن السيسي. (1998). *نظم المحاسبة و الوقاية و تقييم الاداء في المصارف و المؤسسات المالية*. لبنان: دار الوسام للطبع و النشر.

طارق عبد العال حماد. (2005). *التقارير المالية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عادل عاشور. (2008). خصائص المعلومة المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرار. *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير*. جامعة باتنة.

عادل عشي. (2002/2001). الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

عبد الرزاق محمد قاسم. (2006). *تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية*. دار الثقافة للنشر.

عبد المليك مزهودة. (2001). الأداء بين الكفاءة و الفعالية. *العدد 01*. مجلة العلوم الإنسانية.

عبد الوهاب محمود جبين. (2009). تقديم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف. *رسالة الدكتوراه*. سوريا: جامعة ST. Cléments العالمية.

عجيلة حنان. (2013/2012). فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية. *مذكرة ماجستير*.

عمر بوخزاز. (1988). *مبادئ المحاسبة التحليلية*. المدرسةالعليا للتجارة: مطبعة امزيان.

قاسم ابراهيم زيد يحي. (2008). *مفاهيم عامة للمعلومة و نظام المعلومات*. بغداد: كلية الحدباء، جامعة الموصل.

كمال الدين الدهراوي. (2003/2002). *مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

كمال الدين مصطفى الدهراوي. (2007). *نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات*. مصر: جامعة الإسكندرية.

لقطيري الأخضر. (2008). *دراسات في المالية المحاسبية*. دار اليازوري للنشر و التوزيع،.

مبارك لسلوس. (2004). *التسيير المالي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد سامي راضي،. (2015). *تحليل التقارير المالية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

محمد محمود الخطيب. (2010). *الاداء المالي و اثره على عائد اسهم الشركات*. عمان: الطبعة الأولى .

محمد يوسف حفناوي. (2001). *نظم المعلومات المحاسبية*. الأردن: دار وائل للنشر.

مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح المطارنة. (2009). *تحليل القوائم المالية*. الأردن: دار المسيرة للنشر.

ناصر محمد علي المجهلي. (2009). خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرار. *مذكرة تخرج ماجستير في علوم التسيير*. باتنة: جامعة الحاج لخضر،.

نائلة فتحي زكريا. (2014). إستخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الإستثمار . *أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة*. سوريا: جامعة دمشق.

نجيب محمد ، و دوري طارق . (2013). دور النظام المحاسبي في تقييم الاداء المالي، الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة تطبيقية لمطاحن الجنوب. *الملتقى الوﻻئي حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر*. بسكرة، الجزائر: جامعة بسكرة.